الكذابون والمتهمون بالكذب عند الدارقطني
الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين
عرض ونقد

✍ إعداد الدكتور
عزمي سالم شاهين حسين
الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

الكذابون والمتهمون بالكذب عند الدارقطني الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين عرض ونقد.

عزمي سالم شاهين حسين.

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني للباحث: Azmi.salem@azhar.edu.eg

الملخص:

الإمام الدارقطني إمام حافظ كبير، وأحكامه على الرواة في غاية الدقة، ونادرا ما يخالفه النقاد في تكذيبه للرواة أو اتهامه لهم بالكذب، وكتابه الضعفاء والمتروكين لم يستوعب جميع الكذابين، والمتهمين بالكذب عنده، لهذا تجب مراجعة أحكامه على الرجال في الكتب الأخرى قبل الجزم بأن الراوي غير المذكور في كتابه هذا ليس متروكا عنده، وجميع الرواة المذكورين في هذا البحث كذابون أو متهمون بالكذب.

الكلمات المفتاحية: الكذابون- المتهمون- الدارقطني- الضعفاء- المتروكين- عرض، نقد.

The Liars and the accused of lying whom addaraqutni did not mention in his book "The liars and the accused of lying" presentation and criticism.

Azmi Salem Shahin Hussein.
Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies for Boys in Desouk, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: Azmi.salem@azhar.edu.eg

abstract

Imam Addaraqutni is a great scholar whose judgments concerning the narrators are very precise. Critics rarely disagree with him if he considered one narrator to be a liar or even accused him of being one. His book "The weak and the abandoned narrators " did not include all the liars or the accused; that`s why his judgments on other books should be reviewed, in order to know for sure that the non- mentioned narrators are not abandoned. It should be known that all the narrators mentioned here in the research are either liars or accused of being liars.

Key words: liars- accused of lying- addaraqutni- the weak narrators- the abandoned narrators- presentation- critique.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1] ، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد فإن النبي ﷺ قد توعد من كذب عليه بالنار، فقال: (لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ)[4]، وقال أيضا: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[5]، ولهذا فقد اتقى الصحابة رضي الله عنهم كثرة التحديث عن النبي ﷺ خوفا من الخطأ في نسبة شيء إلى النبي ﷺ لم يؤثر عنه، قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[6]، وقال عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ،

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم «١٠٢».

(٢) سورة النساء الآية رقم «١».

(٣) سورة الأحزاب الآية رقم «٧٠»، «٧١».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ٣٣/١ حديث رقم «١٠٦»، ومسلم في مقدمة صحيحه ٧/١ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو حديث متواتر عن النبي ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٧/١، ٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ٣٣/١ حديث رقم «١٠٨»، ومسلم في مقدمة صحيحه ٧/١.

وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[١]، قال أبو سليمان الخطابي: لم يَخَفِ الزبير على نفسه من الحديث أن يكذب فيه عمدًا، ولكنه خاف أن يزلَّ أو يُخطيء فيكون ما يجري فيه من الغلط كذبًا، إذا لم يتبين أن رسول الله ﷺ قد قاله، وفيه من العلم أنه لا يجوز الحديث عن رسول الله ﷺ بالشكِّ، وغالبِ الظن، حتى يتيقن سماعه، ويعلم صحته[٢]، وقال عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: قُلْنَا لِزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَبِرْنَا وَنَسِينَا، وَالْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَدِيدٌ[٣]، وقَالَ الشَّعْبِيُّ قَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا، مِنْ سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، فَذَهَبُوا يَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمٍ... الحديث[٤]، وقال السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: صَحِبْتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ[٥]، وعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِشَيْءٍ قَطُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَنَكَسَ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةً أَزْرَارُ قَمِيصِهِ، قَدْ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ قَالَ: أَوْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ شَبِيهًا بِذَلِكَ[٦].

ولقد أصاب الصحابة ﷺ في صنيعهم هذا؛ إذ تقرر أن نسبة الأثر إلى النبي ﷺ مع الشك في الخبر، من قبيل الكذب عليه ﷺ وهذا من أعظم الخطر، فعَنْ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ٣٣/١ رقم «١٠٧».

(٢) أعلام الحديث ٢١٢/١، ٢١٣.

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ١٠/١ حديث رقم «٢٦» بإسناد صحيح.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب أخبار الأحاد باب خبر المرأة الواحدة ٩٠/٩ حديث رقم «٧٢٦٧»، ومسلم في صحيحه في كتاب الصيد والذبائح ٦٧/٦ حديث رقم «١٩٤٤».

(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ١١/١، ١٢ حديث رقم «٣٠» بإسناد صحيح.

(٦) أخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ١٠/١حديث رقم «٢٤» بإسناد صحيح.

الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)(١).

ولقد سار على درب هؤلاء الصحابة ﷺ جماعةٌ من التابعين، وأتباعهم قال أبو الحسن الدارقطني: فاتبعهم على ذلك جماعة من صالحي التابعين، واقتفوا آثارهم، واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن، والبحث عن رواتها، والتوقي في أدائها، منهم سعيد بن المُسَيّب، وعُرْوَة بن الزُّبَيْر، وعلي بن الحُسَيْن، وعمر بن عبد العزيز،... وغيرهم، وسلك مسلكهم وحذا حذوهم فِي ذَلِك طوائف الخالفين بعدهمْ مِنْهُم مَالك بن أنس، وَشعْبَة بن الْحجَّاج، وسُفْيَان الثَّوْريّ، وَحَمَّاد بن زيد، ووهيب بن خَالِد، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، وزائدة، وَزُهَيْر بن مُعَاوِيَة(٢).

وإنما كانت عقوبة الكذب على النبي ﷺ شديدة؛ لأنه مبلغ عن الله عز وجل، فالكذب على رسول الله ﷺ كالكذب على الله، عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)(٣)؛ قال القاضي عياض: إذا كان الكذبُ ممنوعا في الشرع جملةً فهو على النبي ﷺ أشد؛ لأن حقَّه أعظم، وحق الشريعةِ آكد، وإباحةُ الكذب عليه ذريعةٌ إلى إبطال شرعه، وتحريف دينه(٤)، وقال أبو العباس القرطبي: إنَّ العقاب عليه أشَدُّ؛ لأنَّ الجرأةَ منه على الكذب أعظمُ، والمفسدةُ الحاصلةُ بذلك أشَدُّ؛ فإنَّه كذبٌ على الله، ووَضعُ شرعٍ، أو تغييرُهُ(٥).

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٧/١، والترمذي في الجامع في كتاب العلم باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب ص/٩٤٠ حديث رقم «٢٨٥٣»، وابن ماجه في السنن في المقدمة، بَاب مَنْ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ١٤/١ حديث رقم «٤٣» وثبت أيضا من حديث سمرة بن جندب ﷺ.

(٢) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي ص/١٤١- ١٤٤ باختصار.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز باب ما يكره من النياحة على الميت ٨٠/٢ حديث رقم «١٢٩١»، ومسلم في صحيحه في مقدمة صحيحه ٨/١.

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١١٣/١.

(٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١١٤/١.

ومع وضوح هذا البيان، فقد باء بعض رواة الحديث بالخسران، إذ عزفوا عن رواية الأحاديث الثابتة، واشتغلوا برواية الأخبار الباطلة، وتجاسر آخرون على النبي ﷺ، فوضعوا عليه بعض الأخبار، فمصيرهم في الآخرة عذاب النار، وبئس القرار، فالحصيف من يأخذ بأسباب النجاة، عند تبليغ الحديث لغيره من الرواة، فلا يروي عن النبي ﷺ إلا حديثا ثابتا، ولا يحدث أبدا بما يظنه مكذوبا أو باطلا، فإن فعل ذلك، فقد أفلح، وعلى طريق النجاة قد أصبح، وإن لم يفعل، فقد باء بالخسران المبين، وسَيَقْحُمُ نفسَه في الآخرة في العذاب المهين.

وقد حذر النبي ﷺ من أولئك الكذابين، ومن أحاديثهم الباطلة؛ فعن مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ : (سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ)، وفي رواية أخرى عن مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلاَ آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لا يُضِلُّونَكُمْ، وَلا يَفْتِنُونَكُمْ)[1].

وهذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد أخبر النبي ﷺ بمجيء أولئك الكذابين من الرواة في أمته، وقد وقع ما أخبر به النبي ﷺ، وهؤلاء الكذابون من الرواة لم يغفل أئمةُ الحديث أمرهم، ولم يتركوهم، وشأنهم، بل كشفوا سترهم، وأظهروا كذبهم، طاعة لله رب العالمين، ولسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ونصيحة لعامة المسلمين، إذ ثبت عن النبي ﷺ أنه قَالَ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ)[2].

ومن النصيحة للمسلمين، بيان كذب هؤلاء الكذابين، وترك الرواية عنهم أجمعين، وكشف افترائهم على سيدنا محمد أفضل النبيين، وقد رأى بعض أئمة المحدثين أن ذلك لا يحل السكوت عنه إذ وَجَبَ عليهم التبيين، حتى لا يكون النبي ﷺ خصما لهم يوم الدين؛ قال أَبو بَكْرِ محمد بْنِ خَلَّادٍ الباهلي: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ

---

(١) أخرج الحديث بالروايتين معا الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحه ص/٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ٥٣/١ حديث رقم «٥٥» من حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ.

خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: قَالَ: لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لِمَ حَدَّثْتَ عَنِّي حَدِيثًا تَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ[١]، وفي رواية أخرى أن يحيى القطان قال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لي: لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذبَ عن حديثي؟[٢].

وقال أبو قدامة عبيد الله بن سعيد: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: مررت مع شعبة برجل يعنى يحدث، فقال: كذب والله لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت، أو كلمة معناها[٣].

وقال حَماد بن زَيد: كَلَّمنا شُعبة في أَن يَكُف عن أَبَان بن أَبي عَياش لسِنِّه وأَهل بَيتِه، فَضَمِن أَن يَفعَل، ثُم اجتَمَعنا في جِنازَة، فَنادَاني مِن بَعيد يا أَبا إِسماعيل إِنّي قَد رَجَعت عن ذاك، لا يَحِل الكَف عنه؛ لأن الأَمر دينٌ[٤].

وذهب أئمة الحديث إلى جواز جرح المجروحين من الرواة، والكشف عن أحوالهم بلا إسراف أو مغالاة؛ قال عفان عن يحيى بن سعيد: سَأَلت شُعْبَة، وسُفْيَان بن سعيد، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، وَمَالك بن أنس عَن الرجل لَا يحفظ، أَو يُتَّهَمُ فِي الحَدِيث، فَقَالُوا لي جَمِيعًا: بَيِّنْ أَمْرَه[٥]، وقال عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة عن الرجل يكذب في الحديث، أو يهم أبيّن أمره؟ قالوا كلهم: بيِّن أمره للناس[٦]، وقال سفيان بن عيينة: كان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله[٧].

وقد ظن من لم يتفطن لهذا أن الكلامَ في رجال الحديث، والكشفَ عن معايبهم غِيْبَةٌ لهم، وهي حرام قطعا، وما هذا بغيبة، بل نصيحة، قال الْحَسَنَ بْنَ الرَّبِيعِ: قَالَ ابن المبارك: المعلى بن هلال هو، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ يَكْذِبُ، قَالَ

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص/٤٤.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص/٣٨٩.
(٣) الكفاية للخطيب في باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه ص/٤٣.
(٤) الضعفاء للعقيلي ٢٥٨/١.
(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ١٥٤/٣ رقم «٤٦٨٤».
(٦) الضعفاء للعقيلي ١٧٥/١.
(٧) المصدر السابق ١٨٨/١.

بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَغْتَابُ! قَالَ: اسْكُتُ إِذَا لَمْ نُبَيِّنْ كَيْفَ يُعْرَفُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ؟، أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ(١).

وقال عفان: كنت عند ابن علية، فقال رجل: فلان ليس ممن يؤخذ عنه، قال: فقال له الآخر: قد اغتبت الرجل، قال: فقال رجل: ليس هذه بغيبة، إنما هذا حكم، قال: فقال ابن علية: صَدَقَكَ الرجل، يعني الذي قال: هذا حكم(٢).

وَقال أبو زرعة الدمشقي: سَمِعْتُ أَبَا مُسْهِرٍ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْلَطُ، وَيَهِمُ، وَيُصَحِّفُ، فَقَالَ: بَيِّنْ أَمْرَهُ، فَقُلْتُ: لِأَبِي مُسْهِرٍ أَتَرَى ذَلِكَ مِنَ الْغِيبَةِ؟ قَالَ: لَا(٣).

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: قُلْتُ لِأَبِي: مَا تَقُولُ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَأْتُونَ الشَّيْخَ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مُرْجِئًا أَوْ شِيعِيًّا، أَوْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خِلَافِ السُّنَّةِ، أَيَسَعُنِي أَنْ أَسْكُتَ عَنْهُ أَمْ أُحَذِّرُ عَنْهُ؟ فَقَالَ أَبِي: إِنْ كَانَ يَدْعُو إِلَى بِدْعَةٍ وَهُوَ إِمَامٌ فِيهَا وَيَدْعُو إِلَيْهَا، قَالَ: نَعَمْ تُحَذِّرُ عَنْهُ(٤).

وقال مُحَمَّدُ بْنُ بُنْدَارٍ السَّبَّاكُ الْجُرْجَانِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ إِنَّهُ لَيَشْتَدُّ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ، فُلَانٌ كَذَّابٌ، فَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا سَكَتَّ أَنْتَ، وَسَكَتُّ أَنَا، فَمَتَى يَعْرِفُ الْجَاهِلُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ؟(٥).

وعلى فرض أن جرح الرواة غيبة، فهو من الغيبة المباحة؛ قال الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين(٦) في بيان الأعذار المرخصة في الغيبة: اعلم أن المرخص في ذكر مساوي الغير هو غرض صحيح في الشرع لا يمكن التوصل إليه إلا به، فيدفع ذلك إثم الغيبة، وهي ستة أمور، فذكرها جميعا، ومنها السبب الرابع قال: تحذير المسلم من الشر، فإذا رأيت فقيها يتردد إلى مبتدع أو فاسق، وخفت أن تتعدى إليه بدعته وفسقه فلك أن تكشف له بدعته

---

(١) المعرفة والتاريخ ٥٦/٣، ٥٧.
(٢) الضعفاء للعقيلي ١٩٥/١.
(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص/٣٧٧ رقم «٨٢٥».
(٤) الكفاية للخطيب البغدادي ص/٤٦.
(٥) المصدر السابق نفس الموضع.
(٦) في كتاب آفات اللسان ١٥٢/٣.

وفسقه، وقال الإمام النووي في الأذكار[1] في باب بَيانِ ما يُباحُ مِن الغِيبَة: اعلم أنَّ الغيبةَ، وإن كانت محرّمة، فإنها تباحُ في أحوالٍ للمصلحة، والمجوزُ لهَا غرضٌ صحيحٌ شرعيٌ لا يُمكنُ الوصولُ إليه إلا بها، وهُو أحدُ ستةِ أسبابٍ؛ فذكرها جميعا، ومنها السبب الرابع قال: تحذير المسلمين من الشرّ ونصيحتهم، وذلك من وجوهٍ؛ منها: جرحُ المجروحين من الرواةِ للحديث والشهود، وذلك جائزٌ بإجماع المسلمين، بل واجبٌ للحاجةِ.

قلت: والأدلة على جواز الجرح أشهر من أن تذكر، وليس هذا موضع بسطها، ونعود إلى إلزام الأئمة أنفسهم بجرح المجروحين من الرواة، وسبب ذلك؛ قال الإمام مسلم: وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالأَمَانَ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لاَ يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لاَ أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلاَ مَقْنَعٍ[2].

والإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني من الأئمة الحفاظ، والجهابذة الأفذاذ الذين كشفوا عن أحوال الرواة، وبينوا مناقبهم ومثالبهم بلا مغالاة، وأوضحوا ما لهم وما عليهم بانتباه، وكلامه في جرح الرواة، وتعديلهم منثور في أكثر من كتاب، لكنه أفرد المتروكين منهم في مصنف مستقل، وهو كتاب الضعفاء والمتروكين، وهذا الكتاب مع أهميته ـ لأنه من تصنيف ناقد من كبار النقاد؛ وهو الإمام الدارقطني ـ قد فاتَ مُصَنِّفَهُ عددٌ غير قليل من الرواة الكذابين، والمتهمين بالكذب، فجمعتهم في هذا البحث، وكنت قد هممت أولا بجمع كل الرواة الذين فاتوا مؤلفه من المتروكين، ومن دونهم من الكذابين، والمتهمين

---

(١) في كتاب حفظ اللسان ص/٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٢١، ٢٢.

بالكذب في هذا البحث، لكني رأيت أن البحث سيطول بذلك جدا؛ إذ بلغ عدد هؤلاء الرواة جميعا أكثر من ستين ومائتي ترجمة، فاقتصرت على جمع الكذابين والمتهمين بالكذب منهم هنا.

وقد ورد في مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني(١) هذا النص: قال أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني: طالت محاورتي مع أبي منصور إبراهيم بن الحُسَيْن بن حَمَكَان، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، عفا الله عني وعنهما، في المتروكين من أصحاب الحديث، فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات ا.هـ .

* ويرد على هذا الكلام أمران: أحدهما: أن الدارقطني رحمه الله تعالى ترك عددا كثيرا من الرواة الكذابين والمتهمين بالكذب عنده، فلم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين؛ مع أنهم دون المتروكين في الرتبة.

والأمر الآخر: أنه أدخل فيه من لا يستحق الترك كعبد الله بن لهيعة، فإن قيل: إن الكتاب يشتمل على الضعفاء غير المتروكين، والمتروكين معا كما هو ظاهر من عنوانه قلت: هذا يرده كلام أبي بكر البرقاني في مقدمة الضعفاء لمن تأمل فيه.

* **ويجاب عن الأول بما يلي؛ أولا:** إن الدارقطني عاش بعد تصنيف كتاب الضعفاء زمنا طويلا، فقد وضع هذا الكتاب في حياة أبي منصور ابن الكَرَجِيّ كما هو ظاهر من مقدمة البَرْقَاني، وقد مات ابن الكَرَجِيّ قبل الدارقطني بسنين كثيرة كما قال البرقاني(٢)، فيحتمل أن يكون اجتهاد الدارقطني في حكمه على الرواة قد تغير، فكذب رواة آخرين غير مذكورين في كتاب الضعفاء أو اتهمهم بالكذب، وهذا لا يعاب عليه الإمام الدارقطني، ولا يقلل من شأنه، ولا ينقص من قدره أبدا، إذ كان هذا صنيع الأئمة قبله في نقدهم للرواة، فأحيانا يغير النقاد أحكامهم على الرواة بناء على ما يستجد لهم من خبرة بالرواة ومروياتهم، وقد تقرر أن نقد الرواة مبني على الاجتهاد القائم على غلبة الظن

(١) ص/٤٣.
(٢) تاريخ بغداد في ترجمة ابن حمكان ٥٦٧/٦.

بقبول الراوي أو رده، وهذا قد يتغير بناء على الخبرة المستجدة بالراوي ومروياته.

وكيف يقلل هذا من شأن الإمام الدارقطني، وهو الحافظ الذي لم ير مثل نفسه، ولم يأت بعده مثله رحمه الله تعالى، وقد سبق الأئمة المتقدمون في الفضل والمعرفة، إذ توافرت لهم أدوات لم تتوافر لمن أتى بعدهم من المتأخرين، فقد أدركوا كثيرا من الرواة الذين جرحوهم أو عدلوهم، ومن لم يدركوه منهم فقد وقفوا على صحفهم، وأحاطوا خبرا بأحاديثهم ومروياتهم، أو أخذوا عمن أدركهم، لهذا كانت أحكامهم على الرواة أصح من أحكام المتأخرين، الذين طالت عليهم الأسانيد، ولم يعد أمامهم إلا مرويات أولئك الرواة، وأقوال النقاد المتقدمين من أئمة الحديث فيهم.

ثانيا: إن كتاب الضعفاء للدارقطني يشتمل على ما اتفق على تركه الدارقطني، وابن حمكان، والبرقاني، وأما الرواة الكذابون، والمتهمون بالكذب عند الدارقطني غير المذكورين في هذا الكتاب، فيحتمل أن ابن حمكان، والبرقاني لم يوافقا الدارقطني على تكذيب أولئك الرواة أو اتهامهم بالكذب، لهذا لم يُذْكروا في هذا الكتاب، ولا يلزم أن يكون كل كذاب أو متهم بالكذب عند الدارقطني كذابا أو متهما بالكذب عند غيره، لكن ابن حمكان، والبرقاني ليسا في مرتبة الدارقطني، فهو أحفظ منهما، وأعلم بالحديث وعلله، ورجاله، ليس هذا، فحسب، بل إن البرقاني تلميذه، وخريجه، وابن حمكان كان يستعين بالدارقطني في تصنيف المسند المعلل، فالقول عند الاختلاف بينهم قول الدراقطني بلا نزاع، وهنا تأتي أهمية هذا البحث إذ ذكرت فيه كل راو كذبه الدارقطني، أو اتهمه بالكذب، ولم يذكره في كتاب الضعفاء والمتروكين.

وأما التعقب الآخر: **فيجاب عنه بأن الدارقطني رحمه الله تعالى أحد أئمة الجرح والتعديل، وقد يوافق غيره من الأئمة في حكمه على الراوي، وقد يخالفهم، فما يراه متروكا قد لا يكون متروكا عند غيره، وهذا يبرز أهمية دراسة أحوال الرجال بناء على المقارنة بين أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، واستخلاص حكم راجح فيهم بناء على القواعد المقررة في ذلك.**

* **أسباب اختيار موضوع البحث:** يرجع اختياري لهذا البحث إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

١- الدارقطني أحد كبار النقاد المعتدلين في نقد الرجال، وأحكامه على الرواة في غاية الأهمية، وقد تَفَرَّقَ كلامه في الرواة المذكورين في هذا البحث في أكثر من كتاب، لهذا كان جمع كلامه هنا في هؤلاء الرواة مفيدا للمشتغلين بالحديث وعلومه.

٢- عدم ذكر الدارقطني لهؤلاء الرواة الكذابين والمتهمين بالكذب في كتاب الضعفاء والمتروكين قد يعني أنهم غير متروكين عنده، وليس كذلك.

٣- هذا البحث امتداد لكتاب الدارقطني؛ إذ ذكرت فيه جميع الرواة الكذابين، والمتهمين بالكذب عنده الذين لم يذكرهم في كتابه.

* أهداف البحث: الأهداف التي قصدتها من كتابة هذا البحث ما يلي:

١- بيان أن كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي الحسن الدارقطني لم يستوعب جميع الكذابين، والمتهمين بالكذب عنده.

٢- بيان أن مراجعة أحكام الدارقطني على الرجال في الكتب الأخرى واجبة قبل الجزم بأن الراوي غير المذكور في كتابه هذا ليس متروكا عنده.

٣- بيان أن جميع الرواة المذكورين في هذا البحث كذابون أو متهمون بالكذب عند الدارقطني.

* أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي:

١- جمعت في هذا البحث كلَّ الرواة الكذابين، والمتهمين بالكذب عند الدارقطني، الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين، مع أنهم على شرط كتابه، وذلك لسهولة الرجوع إليهم عند الحاجة.

٢- حققت القول في الرواة المختلف فيهم، وبينت الراجح فيهم، سواء كان الاختلاف بين أقوال الدارقطني نفسه، أو بين قوله، وأقوال غيره من النقاد.

٣- بينت رجحان تكذيب الدارقطني لأولئك الرواة أو اتهامهم بالكذب عند الاختلاف مع غيره من النقاد، وذلك بناء على القواعد المقررة في ذلك.

* الدراسات السابقة: **لم أقف على بحث كُتِبَ في هذا الموضوع.**

*** منهجي في البحث: يتلخص منهجي في هذا البحث فيما يلي:**

يتلخص منهجي في هذا البحث فيما يلي:

١- قسمت الرواة الكذابين، والمتهمين بالكذب عند الدارقطني، الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين إلى قسمين؛ أحدهما: خاص بالكذابين مرتبا لهم على حروف المعجم، والآخر: خاص بالمتهمين بالكذب مرتبا لهم أيضا على حروف المعجم، وقد جعلت كل قسم في مبحث مستقل.

٢- بعد الانتهاء من ذكر الأسماء مرتبة على حروف المعجم ذكرت من اشتهر بكنيته.

٣- أبدأ الترجمة بذكر اسم الراوي المُتَرْجَم له، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه إن وجد، ثم أذكر شيوخ الراوي، وتلاميذه على سبيل الاختصار.

٤- ثم أذكر بعد ذلك تكذيب الدارقطني للراوي المترجم له، أو اتهامه بالكذب، مراعيا في ذلك نقل كلام الدارقطني فيه بحروفه إن وجد.

٥- إن وردت أقوال أخرى للدارقطني في الراوي المترجم له لا تدل على تكذيبه أو اتهامه بالكذب أذكرها مستوعبا لها، ثم أذكر أقوال غيره من الأئمة في الراوي في هذه الحالة، ثم أرجح من أقواله ما وافقه عليه جمهور الأئمة بناء على القاعدة التي أسسها ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة مبارك بن فضالة[1] حيث قال: اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولا منهما محفوظا عن يحيى ما وافق أحمد، وسائر نظرائه.

٦- الراوي المترجم له الذي كذبه الدارقطني، أو اتهمه بالكذب إما أن يتفرد بالكلام فيه أو لا؛ فإن تفرد بذلك، ففي هذه الحالة أعتمد كلامه، إذ ثبت أنه أحد كبار النقاد الذين يعتمد كلامهم في الجرح والتعديل بلا نزاع، ولا أتكلم في هذه الحالة في الراوي بشيء، فالكلام هنا حشو من القول، لا فائدة ترجى من ورائه، فالإعراض عنه أولى.

---

(١) ٣٣٩/٨ رقم «١٥٥٧».

وأما إذا لم يتفرد الدارقطني بالكلام في الراوي المترجم له، ووجدت النقاد قد تكلموا فيه أيضا، فلا يخلو المترجم له من حالتين: إحداهما: أن يتكلم فيه واحد أو اثنين من النقاد، ففي هذه الحالة أعتمد كلام الدارقطني لإمامته، وتقدمه في هذه الصناعة، ولاعتداله في نقد الرجال، ولا أذكر كلام غيره في الراوي، إلا أن يكون في ذكر كلام غيره فائدة كالترجيح بين أقوال الدارقطني المختلفة إن وجدت، فأذكر كلام غيره حينئذ وإن قل.

والحالة الثانية: أن يتكلم في الراوي المترجم له جمع من النقاد، وفي هذه الحالة لا يخلو الراوي من حالتين؛ الأولى: أن يوافق الدارقطنيَّ النقادُ أو أغلبهم على تكذيبه، أو اتهامه بالكذب، والحالة الأخرى: أن يخالفه النقاد أو أغلبهم، ففي الحالة الأولى أقتصر على نقل قول الدارقطني في الراوي، فكلامه راجح لدى من له أدنى ممارسة لهذه الصناعة، فلا أتكلم في الراوي بشيء حينئذ، فالكلام هنا تثقيل للحواشي بلا جدوى، وفي الحالة الثانية أذكر أقوال النقاد في الراوي بإيجاز، ثم أقارن بين قول الدارقطني، وأقوال غيره من الأئمة مرجحا ما أراه راجحا بالدليل، وكذلك أفعل إن وجدت أحد الأئمة وثق الراوي، وهو نادر.

٧- جعلت كلام الدارقطني دائما أعلى صحف هذا البحث، وما عداه من كلام غيره من النقاد، أو كلامي، فقد جعلته في الحواشي.

٨- ختمت الترجمة بتاريخ ميلاد الراوي المترجم له ووفاته إن وجد.

* خطة البحث: يتكون هذا البحث بعد المقدمة من تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فأما التمهيد؛ فهو في بيان المقصود بالكذابين، وحكم حديثهم.

والمبحث الأول: في ترجمة الدارقطني رحمه الله تعالى.

والمبحث الثاني: فيمن كذبهم الدارقطني، ولم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين.

والمبحث الثالث: فيمن اتهمهم الدارقطني بالكذب، ولم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين.

وأما الخاتمة؛ ففيها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والتوصيات، ثم يلي ذلك الفهارس، وبالله التوفيق.

التمهيد: في بيان المقصود بالكذابين وحكم حديثهم

*** الكَذَّابون جمع واحده كَذَّاب، والكَذَّاب لغة: فَعَّالٌ مِنَ الكَذِبِ، وهو مصدرٌ مِنْ كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا.**

تعريف الكذب لغة، واصطلاحا:

أولا: تعريف الكذب في اللغة: قال ابن فارس: «كذب»؛ الْكَافُ، وَالذَّالُ، وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الصِّدْقِ، وَتَلْخِيصُهُ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ نِهَايَةَ الْكَلَامِ فِي الصِّدْقِ مِنْ ذَلِكَ الْكَذِبُ؛ خِلَافُ الصِّدْقِ، كَذَبَ كَذِبًا، وَكَذَّبْتُ فُلَانًا: نَسَبْتُهُ إِلَى الْكَذِبِ، وَأَكْذَبْتُهُ: وَجَدْتُهُ كَاذِبًا، وَرَجُلٌ كَذَّابٌ وَكُذَبَةٌ، وقال ابن سيده: الْكَذِب: نقيض الصدْق، ... وَكَذَبَ الرجل: أَخْبَرَ بِالْكَذِبِ[1].

قلت: وقد يرد الكذب لغة بمعنى الخطأ؛ وَمِنْهُ ما ورد عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أنه سئل عن القُنُوتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟، فقال: قَبْلَهُ، قيلَ له: فَإِنَّ فُلانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: «كَذَبَ»[2]، وقول عبادة بن الصامت ﷺ في حَدِيثُ صَلَاةِ الوِتر: «كَذِبَ أَبُو محَمَّد»[3] ومعنى كَذَبَ في الخبرين؛ أَخْطَأ؛ قال ابن الأثير: سَمَّاه كَذِبا، لِأَنَّهُ يُشْبِهُه فِي كَوْنِهِ ضِدّ الصَّواب، كَمَا أَنَّ الكَذِب ضِد الصِّدق، وَإِن افْتَرَقا مِنْ حَيْثُ النِّيَّة والقَصْد؛ لِأَنَّ الكاذِب يَعْلم أَنَّ مَا يَقُولُهُ كَذِب،

---

(١) مقاييس اللغة ١٦٧/٥، المحكم والمحيط الأعظم ٧٩٠/٦ مادة «كذب».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء، بَابُ القُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ ٢٦/٢ حديث رقم «١٠٠٢»، وفي كتاب المغازي بَاب غَزْوَةِ الرَّجِيعِ، وَرِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَبِئْرِ مَعُونَةَ، وَحَدِيثِ عَضَلٍ، وَالقَارَةِ، وَعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ، وَخُبَيْبٍ وَأَصْحَابِهِ ١٠٧/٥ حديث رقم «٤٠٩٦» من طريق عاصم بن سليمان الأحول عن أنس.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات ص/١٥٧ حديث رقم «٤٢٥»، وأحمد في المسند ٥٣٦١/١٠، ٥٣٦٢ حديث رقم «٢٣١٤٤»، كلاهما من طريق عبد الله الصنابحي ـ كذا وقع عندهما وإنما هو أبي عبد الله الصنابحي ـ عن عبادة بن الصامت ﷺ وسند الحديث صحيح عندهما، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات الخمس ص/٢١٨، ٢١٩ حديث رقم «٤٦١»، وأحمد في المسند ٥٣٥٨/١٠، ٥٣٥٩، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧ حديث رقم «٢٣١٣٣»، «٢٣١٦١»، كلاهما من طريق المُخْدَجِيّ ـ وهو أبو رفيع ـ عن عبادة بن الصامت، وسنده الحديث ضعيف من هذا الوجه عندهما لجهالة المُخْدَجِيّ، لكنه يرتقي بالمتابعة السابقة إلى الحسن لغيره، والحديث متنه صحيح، والله أعلم.

والمُخْطِيء لاَ يَعلَم، وَأَبُو مُحَمَّدٍ صَحابي، وَاسْمُهُ مَسْعود بْنُ زَيْد، وَقَدِ اسْتَعملت العرَب الكَذب فِي مَوْضع الْخَطَأ، قَالَ الْأَخْطَلُ:

كَذَبَتْك عَيْنُك أَمْ رَأيتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلام مِنَ الرَّبابِ خَيَالا

وَقَالَ ذُو الرُّمَّة: مَا فِي سَمْعِه كَذِب[1].

قلت: وقول الأخطل: كَذَبَتْك عَيْنُك؛ قال الأزهري: مَعْنَاهُ أوْهمتكَ عَينُكَ أَنَّهَا رأتْ وَلم ترَ، وقال الزمخشري: أرتك ما لا حقيقة له[2].

ثانيا: تعريف الكذب اصطلاحا: **قال ابن حزم: الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه[3].**

وكذا قال السيف الآمدي[4]، والسمعاني[5]، وغير واحد[6]، وهذا التعريف مطلق يشمل الكذب عمدا، وسهوا كما هو مذهب المتكلمين من أهل السنة.

وقال النووي: وأما الكذب؛ فهو عند المتكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمدا كان، أو سهوا هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية[7].

وقال الزركشي: الكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به، مع السهو، والعمد، وشرطت المعتزلة العمد، وفي الصحيح: «من كذب علي متعمدا»[8].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٥٩/٤ مادة «كذب».
(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٧٠/١٠، أساس البلاغة للزمخشري ١٢٧/٢ مادة رقم «كذب».
(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤١/١.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٧٤/٤.
(٥) قواطع الأدلة في الأصول ٣٢٤/١.
(٦) التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني١٠/٣.
(٧) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٤/١.
(٨) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٢١٨/٤.

وقال أبو الحسين البصري المعتزلي: الْكَذِب الْإِخْبَار عَن الشَّيْء لَا على مَا هُوَ بِهِ، وعند الجاحظ الْخَبَر المتناول للشَّيْء لَا على مَا هُوَ بِهِ من شَرط كَونه كذبا أَن يَعْتَقِدهُ فَاعله أَو يَظُنّهُ كَذَلِك[1].

قلت: **ويدل على فساد مذهب الجاحظ قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[3] فقد قيد الله عز وجل قول الكذب عليه في الآية الأولى بالعلم به، وقيد الحلف على الكذب في الآية الثانية بالعلم به أيضا، وهذا يدل على أن الكذب يكون بعلم، وبغير علم، فيؤاخذ العبد بالأول، ولا يؤاخذ بالأخير، ولو كان مذهب الجاحظ صحيحا لكان قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تكرارا غير مفيد، وهو في غاية البعد، فإن قيل: إن التكرار هنا أفاد التأكيد قلت: إن الأصل التأسيس، فلا يعدل عنه إلا بدليل، إذ تقرر أن التأسيس خير من التأكيد، والله أعلم.**

وورد عَنِ المُغِيرَةِ ﷺ، أنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[4]، فقد قيد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكذب عليه الموجب للنار في الحديث بالتعمد حتى يخرج من الوعيد غير المتعمد، قال النووي: قيده عليه السلام بالعمد لكونه قد يكون عمدا، وقد يكون سهوا مع أن الإجماع، والنصوص المشهورة في الكتاب، والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي، والغالط، فلو أطلق عليه السلام الكذب لتوهم أنه يأثم الناسي أيضا، فقيده، وأما الروايات المطلقة، فمحمولة على المقيدة بالعمد، والله أعلم[5].

*** والكذاب: هو من يكذب مطلقا سواء كذب على الله، أو في حديث النبي ﷺ، أو في حديث الناس.**

---

(١) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٧٤/٢، ٧٥.

(٢) سورة آل عمران آية رقم «٧٥».

(٣) سورة المجادلة آية رقم «١٤».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى المَيِّتِ ٨٠/٢ حديث رقم «١٢٩١»، ومسلم في مقدمة صحيحه ٨/١ حديث رقم «٤»، وقد صنف الطبراني فيه جزءا مفردا طبع بالمكتب الإسلامي ببيروت، وهو حديث متواتر.

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٤/١.

* والكذاب في اصطلاح المحدثين: **هو من كذب على النبي ﷺ متعمدا، ويقال للكذاب أيضا: وَضَّاع، ودَجَّال.**

*** بم يعرف الكذابون من الرواة:**

ولا سبيل إلى معرفة هؤلاء الكذابين إلا بأحد أمرين: أولهما: أن يجزم أحد النقاد بكذب الراوي، وهنا تظهر القيمة العلمية الكبيرة لكتب الرجال، والعلل التي كشف فيها الأئمة عن أحوال الرواة، من حيث العدالة، والضبط، فعرفنا المقبولين منهم، والمردودين، والثقات، والضعفاء، والصادقين، والكذابين.

والأمر الآخر: **أن يتفرد الراوي برواية ما يدل على كذبه، كأن يروي ما يخالف المنقول المقطوع به في القرآن، أو السنة، أو يخالف المعقول، أو يخالف حقائق التاريخ، ونحو ذلك من القرائن الدالة على الوضع في المتن، وهذا إنما يكون بعد جمع حديث الراوي والتأمل فيه، وعرضه على حديث غيره من الثقات، وغيرهم، وهذا عمل من تأهل لذلك من مهرة المحدثين، والطلاب.**

*** الفرق بين الكذاب، والمتهم بالكذب:**

أولا: الكذاب: هو من ثبت كذبه في الحديث النبوي؛ ويقال فيه كذاب، أو وضاع، أو دجال، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على كذب الراوي عند النقاد.

ثانيا: المتهم بالكذب: هو من تفرد برواية حديث مخالف للقواعِدِ المعلومةِ[١]، وكذا مَن عُرِفَ بالكذبِ في كلامه، وإنْ لم يَظهر منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ[٢].

فالمتهم بالكذب لم يقم دليل على أنه كذب على النبي ﷺ، وإلا كان كذابا، هذا هو الفرق بينهما.

*** حكم حديث الكذابين، والمتهمين بالكذب:**

جعل أئمة الحديث ألفاظ الجرح مراتب، لكنهم اختلفوا في عددها، فجعلها ابن أبي حاتم أربع مراتب[٣]،

(١) قال الدكتور محمود الطحان: القواعد المعلومة: هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة الأصل براءة الذمة. تيسير مصطلح الحديث ص/١١٧.

(٢) نزهة النظر ص/٦٩ بتصرف.

(٣) الجرح والتعديل ٣٧/٢.

وجعلها الذهبي خمسا[1]، وجعلها السخاوي ستا[2]، وهو ما استقر عليه الاصطلاح، والذي يعنينا هنا مرتبة الكذابين، والمتهمين بالكذب المذكورين في هذا البحث؛ لنقف على حكم حديثهم، فأما مرتبة الكذابين، فهي الثانية من مراتب الجرح؛ وهي وصف الراوي بما يدل على الكذب، أو الوضع كقولهم: كذاب، ودجال، ووضاع، ويضع الحديث، ووضع حديثا، ويكذب، وحديث موضوع أو باطل آفته فلان[3]، أو موضوع أو باطل بليته فلان، أو موضوع أو

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٨/١.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٢٨٩/٢.

(٣) هذا الكلام كناية عن الوضع، أي أنه واضعه، أورد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة الْحسن بن محمي ٤٧٧/١ رقم «١٨١٧»، حديثا، ثم قال عقبه: هَذَا حَدِيث مُنكر جدا، أَحسب آفته ابن محمي، قال الحافظ برهان الدين الحلبي: فَهَذَا مِنْهُ إِشَارَة إِلَى أَنه مَوْضُوع، وَأَنه من وَضعه. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي ص/٩٣ رقم «٢٢٥».

وقال الذهبي أيضا في ميزان الاعتدال ٥٦٨/٢ رقم «٤٩٣٥» في ترجمة عَبد الملك بن جعفر السامري: عن ابن عرفة بحديث باطل، هو آفته. قال الحافظ برهان الدين الحلبي: هُوَ آفته مَعَ قَوْله بَاطِل يُرِيد: أَنه وضع وَالله أعلم. الكشف الحثيث ص/١٧٣ رقم «٤٦٠».

وقال الذهبي أيضا في ميزان الاعتدال ٥٧٠/٢ رقم «٤٩٣٥» في ترجمة عَبد الملك بن حسين: عن الحسن بن عرفة بخبر باطل، فهو آفته. قال الحافظ برهان الدين الحلبي: فَفِي هَذَا، وَالله أعلم أَنه وَضعه. الكشف الحثيث ص/١٧٣ رقم «٤٦١».

وأورد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة الحسن بن شبيب المُكْتِب ٤٥٣/١ رقم «١٧٨١» حديثا، ثم قال: آفته الْمكتب. قال الحافظ برهان الدين الحلبي: فَهَذِهِ كِنَايَة عَن الْوَضع، وَيحْتَمل أَن يُرِيد آفته فِي نكارته، أَو غير ذَلِك، وَالله أعلم. الكشف الحثيث ص/٩٠رقم «٢١٣».

وقال ابن عَرَّاق: إن قالوا: موضوع، أو باطل آفته فلان، فهو كناية عن الوضع، وإن قالوا: منكر آفته فلان، فمرادهم آفته في نكارته، وإن قالوا: آفته فلان، فقط فهذا محل التردد، والله أعلم. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٣٤/١ رقم «٢١٦».

قلت: ومن العبارات التي يكنى بها عن الوضع قولهم: موضوع أو باطل، بليته فلان، أو موضوع أو باطل، والحمل فيه على فلان، ونحو ذلك من العبارات الدالة على الوضع لغة، وعرفا. ينظر: تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل للكنوي ص/١٦٩، ١٧٠.

باطل، والحمل فيه على فلان، وفلان له بلايا[1]: أي موضوعات، وحدث بنسخة فيها بلايا: أي موضوعات[2].

وأما مرتبة المتهمين بالكذب؛ فهي الثالثة من مراتب الجرح، وهي وصف الراوي بما يدل على اتهامه بالكذب، أو اطِّرَاحِهِ؛ كقولهم: فلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو متروك، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب الحديث، ونحو ذلك.

*** وحكم هاتين المرتبتين أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به[3].**

فحديث أهل هاتين المرتبتين عندنا هو والعدم سواء؛ لأن حديثهم يدور بين الموضوع والمتروك؛ وكلاهما لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

(١) هذا الكلام أيضا كناية عن الوضع، قال الحافظ برهان الدين الحلبي: هَذَا الْكَلَام كِنَايَة عَن الْوَضع فِيمَا أَحسب؛ لأَن البلية الْمُصِيبَة، وقال أيضا: أَرَاهُم لا يطلقون قَوْلهم: وَمن بلايا فلَان إِلَّا فِيمَا وضع، وَكَذَا قَوْلهم: الْبلَاء مِنْهُ. الكشف الحثيث ص/٨٢، ٩٠ رقم «١٨٤»، «٢١٢».

قلت: ومن العبارات التي يكنى بها عن الوضع قولهم: وحدث بنسخة فيها بلايا، ونحو ذلك، والله أعلم. ينظر: تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل ص/١٧١.

(٢) فتح المغيث ٢٨٩/٢، الرفع والتكميل للكنوي ص/١٣٩- ١٧٦.

(٣) فتح المغيث ٢٩٥/٢.

المبحث الأول: في ترجمة الإمام الدارقطني.

***اسمه ونسبه وكنيته ونسبته: هو الإمام الحافظ الكبير علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي أبو الحسن الدارقطني(١).**

***مولده: ولد الدارقطني ببغداد سنة ست وثلاثمائة على الصحيح، هو أخبر بذلك(٢)، وقيل: ولد سنة خمس وثلاثمائة(٣).**

***شيوخه وتلاميذه:**

***روى عن: أبي القاسم عبد الله بن محمَّد البغوي، وأبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، وغيرهم.**

***وروى عنه: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، وتمام بن محمد الرازي، وأبو الفتح محمد بْن أحمد بْن محمد ابْن أبي الفوارس الحافظ، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وأبو القاسم عُبَيْد الله بن أحمد بن عثمان الأزهريّ، وآخرون.**

***عقيدته: كان الدارقطني رحمه الله تعالى سلفي المعتقد؛ وقد رُمِيَ بالتشيع، ولا يثبت ذلك عنه؛ قال الحافظ أبو بكر الخطيب: انتهى إليه علم الأثر ... مع صحة الاعتقاد، وسلامة المذهب(٤).**

***مذهبه: كان الدارقطني رحمه الله تعالى شافعي المذهب(٥).**

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٨٧/١٣، تاريخ دمشق ٩٣/٤٣، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩٧/٣، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ١٨٣/٣، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦-٤٦١، تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣، تاريخ الإسلام للذهبي ٥٧٦/٨.

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ص/١٠٧ رقم «٤١».

(٣) تاريخ بغداد ٤٩٤/١٣.

(٤) المصدر السابق ٤٨٧/١٣، ٤٨٨.

(٥) المصدر السابق ٤٨٨/١٣.

*طلبه للعلم ورحلاته: طلب الدراقطني الحديث صبيا؛ إذ شرع في ذلك، وهو ابن تسع سنين، في أول سنة خمس عشرة وثلاثمِائَة[1]، قال يوسف القواس: كنا نمر إلى ابن منيع[2]، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامَخ[3]، فدخلنا إلى ابن منيع، ومنعناه، فقعد على الباب يبكي[4]، ثم واظب الدارقطني على طلب الحديث ببغداد حتى صار فتيا، ثم شرع في الرحلة في ذلك إلى البلدان المجاورة، ثم رحل إلى الأمصار الإسلامية في أوقات مختلفة، وقد صار علما يشار إليه بالبنان.

*طرف من ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ أبو ذر الهروي: سَمِعتُ الحاكم أبا عَبد الله محمد بن عَبد الله الحافظ، وسئل عن الدَّارَقُطني فقال: ما رأى مثل نفسه[5].

وقال الحافظ أبو عبد الله الحاكم: حدّثنا إمام الحديث في عصره أبو الحسن الدارقطني الحافظ ... وأنا أشهد أنّه لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة الحديث[6].

وقال الحافظ محمد بن عبد الله الصوري: سَمِعْتُ عَبد الغنى بن سعيد الحافظ بمصر يقول: أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة عَليّ بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعليّ بن عمر الدَّارَقُطني في وقته[7].

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٦٥ رقم «٦٣٩»، تاريخ بغداد في ترجمة ابن حربويه قاضي مصر ٣٣٧/١٣.
(٢) هو عبد الله بن محمد أبو القاسم البغوي.
(٣) الكامَخُ، كهاجَر، وَيكسر أَيضا، وَالْفَتْح أَشهرُ، وَهُوَ لَفظٌ أَعجميٌّ عَرَّبُوه، وَهُوَ إِدَامٌ، وَهُوَ بالفَارِسيّة كامَه، وَمِنْهُم مَن خَصَّه بالمخلَّلات الّتي تُستعمَل لتُشهِّيَ الطَّعَامَ. تاج العروس ٣٣٠/٧ مادة «كمخ».
(٤) تاريخ دمشق ٩٧/٤٣، ٩٨.
(٥) تاريخ بغداد ٤٨٩/١٣، تاريخ دمشق ١٠٠/٤٣.
(٦) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر ٢٦/١ رقم «٣٣».
(٧) تاريخ بغداد ٤٨٩/١٣، أطراف الغرائب والأفراد ١٧/١، ١٨ رقم «٧».

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي: الدارقطني عالم متقن غاية في الحفظ، وقد رضيه العلماء كلهم ... واختتم به الشيوخ في هذا الشأن ببغداد[1].

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عَبد الله الطبري يقول: كان الدَّارَقُطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظا ورد بغداد إلا مضى إليه وسلم له[2].

وقال الخطيب أيضا: كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة مع الصدق، والأمانة، والثقة، والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب[3].

وقال الإمام ابن ماكولا: هو بالاتفاق إمام بالمعرفة بالحديث؛ متونه، وأسانيده، وعلله، وسائر فنونه[4].

وقال الحافظ ابن عساكر: أوحد وقته في الحفظ[5].

وقال الحافظ الذهبي: حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله[6].

وقال أيضا: أمير المؤمنين في الحديث[7].

***وفاته: توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله تعالى[8].**

***مؤلفاته: للإمام أبي الحسن الدارقطني مؤلفات كثيرة من أشهرها ما يلي:**

١. كتاب السنن، وقد طبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م، وهي أصح طبعات الكتاب.

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ص/١٩٣، ١٩٤، وتحرف قوله: «وقد» في المطبوع إلى: «وفي».

(٢) تاريخ بغداد ٤٨٩/١٣.

(٣) المصدر السابق ٤٨٧/١٣.

(٤) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا ص/٦٣.

(٥) تاريخ دمشق ٩٣/٤٣.

(٦) ميزان الاعتدال في ترجمة عارم ٢٣٩/٤ حديث رقم «٧٥٨٩».

(٧) سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٠.

(٨) تاريخ بغداد ٤٩٤/١٣، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩٧/٣، الوافي بالوفيات ٢٣٢/٢١ رقم «٢٢٨».

٢ـ والعلل، وقد طبع أكثر من طبعة ومنها طبعة دار طيبة بالرياض سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣ـ والمؤتلف والمختلف، وقد طبع بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤. والضعفاء والمتروكين، وقد طبع أكثر من مرة، ومنها طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٥ـ والأفراد، ويقع في مائة جزء حديثي، وقد فُقِدَ أكثره، ورتبه ابن طاهر المقدسي على مسانيد الصحابة، وحَذَفَ أسانيده، وطُبِعَ ترتيبه مذيلا بثلاثة أجزاء من الأفراد بدار التدمرية بالرياض سنة ١٤٢٨هـ[1].

٦. وفضائل الصحابة، وهو مفقود، وقد طبع منه الجزء الحادي عشر ناقصا بمكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.

(١) وهذه الأجزاء المطبوعة بآخر كتاب أطراف الغرائب لابن طاهر في هذه الطبعة هي: الثاني، والثالث، والثمانون، ويوجد من الكتاب أيضا جزآن آخران؛ وهما الرابع، والسادس، وقد طبعت هذه الأجزاء الخمسة بتحقيق جابر بن عبد الله السريع سنة ٢٠١٢م، وتوجد من الكتاب أيضا أجزاء أخرى ـ لكنها على غير ترتيب المؤلف ـ وهي الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، وهي مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية رتبها الإمام الهيثمي في كتاب «أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»؛ والكتاب مخطوط، ومنه نسخة خطية في مكتبة الشيخ أحمد البساطي بالمدينة المنورة.

المبحث الثاني: فيمن كذبهم الدارقطني، ولم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين.

١ - إبراهيم بن جريج الرُّهَاوِيّ[١].

روى عن: زيد بن أبي أنيسة الرُّهَاوِيّ.

وروى عنه: يحيى بن عبد الله بن الضحاك الْبَابْلُتِّيُّ.

أخرج ابن حبان في المجروحين، في ترجمة يحيى بن عبد الله بن الضحاك الْبَابْلُتِّيُّ[٢]، من طريقه، عن إبراهيم بن نجيح الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه: (المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة... الحديث).

قال الدارقطني: إنما هو إبراهيم بن جريج الرهاوي، لا يحتج به، والبلية في هذا الحديث منه، لا من البابلتي[٣]، وقال في العلل[٤]: لا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر... ولم يرو هذا مسندًا غير إبراهيم بن جريج، وكان طبيبًا، فجعل له إسنادًا، ولم يسند غيره هذا الحديث[٥].

---

(١) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٢٨٥/١ رقم «٣٩»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٨/١ رقم «٤٠»، ميزان الاعتدال ٦٦/١ رقم «٥٨»، لسان الميزان ٢٥٨/١ رقم «٨٤».

(٢) ٥٧٠/٢ رقم «١٢١٨».

(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٢٨٩ رقم «٤٠٤».

(٤) ٣١/٤ حديث رقم «١٤٠١».

(٥) وأورد العقيلي هذا الحديث في الضعفاء في ترجمة إبراهيم بن جريج ٢٨٥/١، ٢٨٦ ثم قال: هذا الحديث باطل، لا أصل له، وذكر ابنُ حبانَ إبراهيمَ بنَ جريج في الثقات في طبقة تبع الأتباع ٦١/٨، وقال: روى عنه يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي حديثا منكرا، وقال الأزدي: إبراهيم بن جريج متروك الحديث، لا يحتج به، وأخرج ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات٢٨٤/٢، ثم قال: هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ ... والمتهم برفعه إبراهيم بن جريج، وقال الذهبي: مَتْرُوك روى خَبرا مَوْضُوعا. المغني في الضعفاء ٢١/١ رقم «٥٤»، قلت: ذكر ابن حبان لإبراهيم هذا في كتاب الثقات لا يرفع من شأنه، لأن منهج ابن حبان في كتاب الثقات متسع جدا، فقد قال في مقدمة كتابه هذا ١٣/١: إن العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يبين ضده. ا.هـ وكلام ابن حبان في ترجمة إبراهيم في كتاب الثقات يشير إلى أن الحمل في هذا الحديث على البابلتي، ويدل على ذلك أنه أورد الحديث في المجروحين في

٢- أحمد بن سعيد بن فِرْضِخ الإِخْمِيْمِيّ، المصري[١].

روى عن: القاسم بن عبد الله بن مهدي.

وروى عنه: أبو محمد النحاس المصري شيخ الخِلْعِي، وَعبد الله بن يوسف بن بامويه.

قال ابن حجر: قال الدارقطني: روى عن القاسم بن عبد الله بن مهدي، عَن عَلِيّ بن أحمد بن سهل الأنصاري، عن عيسى بن يونس، عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن النبي ﷺ أحاديث في ثواب المجاهدين، والمرابطين، والشهداء موضوعة كلها، وكذب لا تحل روايتها، والحمل فيها على ابن فرضخ، فهو المتهم بها، فإنه كان يركب الأسانيد، ويضع عليها أحاديث[٢].

٣- أحمد بن سليمان الأَرْمَنِيّ، الحَرَّانِيّ[٣].

روى عن: مالك بن أنس.

وروى عنه: محمد بن إسحاق الجبلي، وإبراهيم بن مخلد.

قال ابن حجر: أورد له الدارقطني في الغرائب: عن مالك، عن سعيد المقبري، عَن أبي هريرة ﷺ مرفوعا: (من أكل ما يسقط من المائدة لم يزل في سعة من رزقه)، وبه: (قلة الحياء كفر)، ثم قال: أحمد بن سليمان هذا كذاب، يحدث عن مالك بالأباطيل[٤].

٤- أحمد بن عبد الله بن فلان، أبو نصر، الأنصاري[٥].

=

ترجمة البابلتي، وقد أنكر ذلك الدارقطني، فالبابلتي لا ذنب له في هذا الحديث، والراجح في إبراهيم قول الدارقطني؛ إذ انفرد إبراهيم برفع هذا الحديث الباطل، الدال على كذبه.

(١) ترجمته في: لسان الميزان ٤٧٢/١ رقم «٥٣٠».

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال للذهبي ١٣٠/١ رقم «٣٧٦»، لسان الميزان ٤٧٦/١ رقم «٥٣٧».

(٤) لسان الميزان ٤٧٦/١ رقم «٥٣٧». وقال الذهبي: ليس بعمدة. ميزان الاعتدال للذهبي ١٣٠/١ رقم «٣٧٦». قلت: هذا جرح هين للرجل، فمنزلة الرجل دون ذلك بكثير، وقول الدارقطني هو المعتمد في الأرمني هذا لتفرده برواية تلك الأباطيل عن مالك، ومن تفرد بمثل هذا بان كذبه.

(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٣٧/١ رقم «٤١٠»، لسان الميزان ٥٠٨/١ رقم «٥٩١».

روى عن: الفضل بن عبد الله بن مسعود اليشكري.

وروى عنه: أبو الحسن محمد بن عبد الله المزني الهروي.

قال ابن حجر: قال الدارقطني: حدثني أبو الحسن محمد بن عبد الله المزني الهروي، حَدَّثَنا أبو النصر أحمد بن عبد الله الأنصاري، حَدَّثَنا الفضل بن عبد الله بن مسعود اليشكري، حَدَّثَنا مالك بن سليمان الهروي، حَدَّثَنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رفعه: في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[1]؛ أهل الأهواء والبدع، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[2]؛ أهل السنة، والجماعة، قال الدارقطني: هذا موضوع، والحمل فيه على أبي نصر الأنصاري، والفضل ضعيف[3].

٥- أحمد بن محمد بن ياسين، أبو إسحاق الهَرَوِيّ الحداد، صاحب تاريخ هراة[4].

روى عن: موسى بن أحمد الفريابيّ، وعثمان بن سعيد الدّارميّ، ومعَاذ بن المُثَنَّى، ومحمد بن إبراهيم، وجماعة يكثر عددهم.

ورَوَى عَنْهُ: أبو عَبْد اللَّه بْن أَبِي ذُهل، وأبو علي منصور الخالدي، ومحمد بن عليّ بن الحسن، وخلق.

قال السلمي: وسألتُه . يعني الدارقطني . عن أبي إسحاقَ بنِ ياسينَ الهَرَوِيِّ؟ فقال: شَرٌّ مِن أبي بِشْرٍ، وحسبُك مَن يكونُ شَرًّا من أبي بشرٍ عارًا[5].

---

(١) سورة آل عمران آية رقم «١٠٦».

(٢) سورة آل عمران آية رقم «١٠٧».

(٣) لسان الميزان ٥٠٨/١ رقم «٥٩١». وقال الذهبي: اتهمه الدارقطني بالوضع. ميزان الاعتدال ١٣٧/١ رقم «٤١٠».

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٧٧/٧ رقم «١٢٩»، سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٥ رقم «١٧٧»، ميزان الاعتدال ١٦٥/١ رقم «٥٤٩»، لسان الميزان ٦٤٣/١ رقم «٧٩٨».

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٩٤ رقم «٢١». قلت: وقد سأل السلميُّ الدارقطنيَّ عن أبي بشر المصعبي؟ فقال: كذاب، يضع الحديث، لا خير فيه. المصدر السابق ص/٩٤ رقم «٢٠». وبهذا يكون أبو إسحاق الهروي كذابا عند الدراقطني أيضا. وقال الإدريسي: كان يحفظ سمعت أهل بلده يطعنون فيه، وَلا يرضونه، وقال الخليلي: ليس بالقوي، روى نسخا لا يتابع عليها. الإرشاد للخليلي ص/٣٣٦، لسان الميزان ٦٤٤/١ رقم «٧٩٨». قلت: القول فيه قول الدارقطني؛ فقد أدركه، وخبر حاله، فقوله مقدم على قول الإدريسي، والخليلي.

مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة.

٦- أحمد بن مروان الدِّيْنَوَرِيّ أبو بكر المالكي، صاحب كتاب المجالسة[١].

روى عن: محمد بْن عَبْد الْعَزِيز الدينوري، وأبي بَكْر بْن أَبِي الدنيا، وأبي قِلابة الرَّقَاشيّ، وعبد اللَّه بْن مُسلْمِ بْن قُتَيْبة، والكُدَيْميّ، وعبّاس بْن محمد الدُّوريّ، وغيرهم.

وَروى عَنْهُ: الحسن بْن إِسْمَاعِيل الضّرّاب، وإبراهيم بْن عَلِيّ بْن غالب التّمّار، والقاضي أَبُو بكر الأبْهريّ، وغيرهم.

قال ابن حجر: صرح الدارقطني في غرائب مالك بأنه يضع الحديث، وروى مرة فيها عن الحسن الضراب، عنه، عن إسماعيل بن إسحاق، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن سمي، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة ﷺ حديث: (سبقت رحمتي غضبي)، وقال: لا يصح بهذا الإسناد، والمتهم به أحمد بن مروان، وهو عندي ممن كان يضع الحديث[٢].

٧- أحمد بن منصور بن ثابت، أبو العباس الشِّيْرَازِيّ[٣].

روى عَنْ: القاسم بن القاسم السَّيّاري، وعبد اللّه بْن جعفر بْن فارس الأصبهاني، والحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِي، وجماعة.

وَروى عَنْهُ: أَبُو نصر الإسماعيلي، وَأَبُو عبد اللَّه الحاكم، وتمّام الرّازي.

---

(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٢٧/١٥ رقم «٢٣٩»، تاريخ الإسلام ٧٤٤/٧ رقم «٣٣٩»، ميزان الاعتدال ١٧٠/١رقم «٥٨٤»، لسان الميزان ٦٧٢/١ رقم «٨٦٠».

(٢) وقال الذهبي: اتهمه الدَّارَقُطْنِيّ، ومشاه غيره، وقال ابن حجر: قال مسلمة في الصلة: أدركته، ولم أكتب عنه، وكان ثقة كثير الحديث. ميزان الاعتدال ١٧٠/١رقم «٥٨٤»، لسان الميزان ٦٧٢/١، ٦٧٣ رقم «٨٦٠». قلت: المختار فيه قول الدارقطني، فقد جرحه جرحا مفسرا؛ إذ رماه بالوضع، والجرح المفسر مقدم على التعديل.

(٣) ترجمته في: تاريخ دمشق ٢٨/٦ رقم «٢٧٢»، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي٢٠٣/٣ رقم «٩١٨»، تاريخ الإسلام ٥٣٢/٨ رقم «٥٣»، سير أعلام النبلاء ٤٧٢/١٦ رقم «٣٤٨»، ميزان الاعتدال ١٧٢/١ رقم «٥٩٦»، لسان الميزان ٦٧٨/١ رقم «٨٧٠».

قال الحاكم: ذكر الدَّارَقُطْنِيّ أحمد بن منصور الشيرازي، فقال: يتقرب إلي بكتب يكتبها، وقد أدخل بمصر، وأنا بها أحاديث على جماعة من الشيوخ(١).
مات سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.
٨- أحمد بن نصر بن عبد الله بن الفتح أبو بكر الذَّارِع(٢) البغدادي(٣).
روى عن: الحارث بن أبي أسامة، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن يحيى بن ثعلب، ومحمد بن عبد الله الحضرمي مطين، والواقدي، وآخرين.
وروى عنه: أبو الفرج علي بن الحسن خطيب النهروان، والحسين بن محمد بن جعفر الصيرفي الأصم، وأبو علي بن دُوما النعالي.
قال الدارقطني: كذاب دجال(٤).

ذكره الحافظ أبو عبد الله الذهبي في تاريخ الإسلام في وفيات سنة خمس وستين وثلاثمائة(٥)، وقال: لم يؤرخ أحد موته فيما أعلم.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص: ٦٨ رقم «٣٦»، لكن قال الذهبي: ذكر يحيى بن منده ما يدل على أن الذي دخل مصر، وأدخل على شيوخها رجل آخر، اسمه أحمد بن منصور، وقال: كانا أخوين، والغلط في اسمه. تاريخ الإسلام ٥٣٢/٨ رقم «٥٣». قلت: في هذا نظر قوي؛ فلو ثبت ذلك ما خفي على الدارقطني، وقال الحاكم: كان أحد الرحالة في طلب الحديث المكثرين من السماع، والجمع دخل الشام، ومصر، ثم انصرف إلى شيراز، ودخل في القبول عندهم بحيث يضرب به المثل. تاريخ دمشق ٣٠/٦ رقم «٢٧٢». قلت: الراجح في أحمد قول الدارقطني؛ فقد جرحه جرحا مفسرا، وهو مقدم على التعديل، وقد ذكر بعضهم تأويلا آخر لقول الدارقطني؛ فقال: إن أحمد بن منصور كان يفعل ذلك بقصد الإغراب والامتحان، قلت: وهذا تأويل في غاية البعد، ولو كان هذا قصد الدارقطني لأفصح عنه، ويرد هذا التأويل ما سيأتي في ترجمة ابن كَرْنِيْب عن الدارقطني أنه ذكر من إدخال ابن كَرْنِيْب على الشُيُوخِ شَيْئًا فوق الوصف، فَإِنَّهُ أُشْهِدَ عليه واتُّخِذَ مَحْضَرًا بأَحَادِيْث أدخلها على دَعْلَج بن أَحْمَد، فهذا يدل على أن الدارقطني قصد بقوله هذا تكذيب الراوي.

(٢) الذارع بِفَتْح الذَّال الْمُعْجَمَة وَبعد الْألف رَاء وَفِي آخرهَا عين مُهْملَة؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى ذرع الثِّيَاب وَالْأَرْض. الأنساب للسمعاني ١/٦ رقم «١٦٧٩»، اللباب في تهذيب الأنساب ٥٢٨/١.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤١٢/٦ رقم «٢٩٠٢»، ميزان الاعتدال ١٧٤/١ رقم «٦٠٦»، لسان الميزان ٦٨٤/١ رقم «٨٨٢».

(٤) الضعفاء لابن الجوزي ٩١/١رقم «٢٦٦».

(٥) تاريخ الإسلام ٢٣٧/٨ رقم «١٤٧».

٩- أحمد بن هاشم الخُوَارَزْمِيّ[١].

روى عن: عباد بن صهيب، ويزيد بن هارون.

وروى عنه: يعقوب بن إسحاق القاضي.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة عباد بن صهيب[٢] من طريق أحمد بن هاشم الخوارزمي عنه، عن حميد الطويل، عن أنس، قال: دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه إناء من ماء، فقال لي: (يا أنس، ادن مني، أعلمك تعاويز الوضوء.... الحديث).

قال الدارقطني: الطعن فيه على أحمد بن هاشم الخُوَارَزْمِيّ، وإن كان عباد ضعيفا، ولا أعلمه حدث عنه ثقة بحديث موضوع[٣].

١٠- إسحاق بن إبراهيم بن أُبَيّ بن نافع بن عمرو معدي كرب، أبو الحسين البغدادي[٤].

روى عن: جده أُبَيّ بن نافع.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي الجرجاني.

قال حمزة السهمي: وسألته ـ يعني الدارقطني ـ عن إسحاق بن إبراهيم بن أُبَيّ بن نافع بن عمرو معدي كرب أبي الحسين البغدادي، فقال: ذاك دجال[٥].

١١- إسحاق بن عبد الصمد بن خالد بن يزيد الفارسي[٦].

روى عن: مروان بن محمد السنجاري.

---

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٩١/١رقم «٢٦٩»، ميزان الاعتدال ١٧٤/١ رقم «٦٠٨»، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي ص/٦١ رقم «١١١»، لسان الميزان ٦٨٦/١ رقم «٨٨٦».

(٢) ١٤٤/٢، ١٤٥ رقم «٧٨٦».

(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٩٨ رقم «٢٥٣». وقال ابن الجوزي: اتهمه الدارقطني، وقال الذهبي: وثقه الحاكم. الضعفاء لابن الجوزي ٩١/١ رقم «٢٦٩»، ميزان الاعتدال ١٧٤/١ رقم «٦٠٨». قلت: المعتمد فيه رأي الدارقطني، فالحاكم معروف بالتساهل.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢٠/٧ رقم «٣٣٧٨»، الضعفاء لابن الجوزي٩٨/١ رقم «٣٠١»، ميزان الاعتدال ١٨٩/١ رقم «٦٩٠»، لسان الميزان ٣٦/٢ رقم «٩٩٤».

(٥) سؤالات حمزة السهمي الدارقطني ص/١٣٩ رقم «٢٢٢».

(٦) ترجمته في: ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص/٥١ رقم «١٧٦»، لسان الميزان ٦٥/٢ رقم «١٠٤٤».

وروى عنه: أبو الطيب أحمد بن عُبَيد الله الدارمي.

قال الحافظ العراقي: روى عَن مَرْوَان بن مُحَمَّد السِّنْجَارِي، عَن مَالك، عَن نَافِع، عَن ابْن عمر مَرْفُوعا عدَّة أَحَادِيث مَوْضُوعَة مِنْهَا حَدِيث: (دوموا عَليّ الصَّلَوَات الْخمس ... الحَدِيث)، وَمِنْهَا: (من لم تَنْهَهُ صلَاته وصيامه عَن الْفَحْشَاء، وَالْمُنكر لم يَزْدَدْ من الله إِلَّا بعدا ... الحَدِيث)، رَوَاهَا عَنهُ أَبُو الطّيب أَحْمد بن عبيد الله الدَّارمِيّ، وقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ فِي غرائب مَالك بعد إِيرَاد الحَدِيث الأول: مَوْضُوع؛ وَضعه إِسْحَاق بن عبد الصَّمد هَذَا فِي نُسْخَة بِهَذَا الْإِسْنَاد نَحْو من عشْرين حَدِيثا أَو أقل أَو أَكثر[1].

١٢- إسماعيل بن أمية، ويقال: ابن أبي أمية، ويقال: ابن أبي عَبَّاد[2]، أبو الصَّلْت البصري القماقمي الذَّارِع[3].

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال ص/٥١ رقم «١٧٦».

(٢) وقيل: ابن أُبَيّ، وابن أَمَيّ وابن أَبِيْ الذارع، وكل هذا لا يثبت.

(٣) ترجمته في: الكامل لابن عدي ١٤١/٢ رقم «١٤٧»، المتفق والمفترق للخطيب ٣٣٥/١ رقم «١٣٤»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٩/١ رقم «٣٥٧»، ميزان الاعتدال ٢٢١/١ رقم «٨٠٦»، «٨٠٨» لسان الميزان ١٠٦/٢ رقم «١١٣٧»، «١١٣٩»، وقد تقدم التعريف بالذَّارِع، وقيل: الذَّرَّاع، ورجحه ابن حجر في لسان الميزان ١٢١/٢، والصحيح الأول، إذ ثبت هكذا في سنن الدارقطني ٨١١/٢، ١١١١/٣ حديث رقم «٢٩٧٣»، «٣٩٩٩»، وفي المتفق والمفترق للخطيب ٣٣٥/١ رقم «١٣٤»، والضعفاء لابن الجوزي ١٠٩/١ رقم «٣٥٧».

* تنبيه: فرق الذهبي بين إسماعيل بن أمية الراوي عن أبي الأشهب العطاردي، وبين إسماعيل بن أمية الراوي عن حماد بن سلمة، فذكر أولهما في الميزان ٢٢١/١ رقم «٨٠٦»، وذكر الأخير في نفس المصدر ٢٢١/١ رقم «٨٠٨»، وتابعه على هذا ابن حجر، فذكر أولهما في اللسان ١٠٦/٢ رقم «١١٣٧»، وذكر الأخير في نفس المصدر ١٠٦/٢ رقم «١١٣٩»، وأما ابن الجوزي، فجعلهما واحدا في الضعفاء ١٠٩/١ رقم «٣٥٧»، فأصاب، ويؤيده أن الخطيب لم يذكر في كتاب المتفق والمفترق ممن سمي بهذا الاسم إلا ثلاثة: أولهم: إسماعيل بن أمية المكي أحد الثقات، وثانيهم: إسماعيل بن أمية الكوفي أحد الضعفاء، وثالثهم: إسماعيل بن أمية البصري هذا، وقد قال الذهبي في ترجمة إسماعيل الراوي عن أبي الأشهب: تركه الدارقطني، قلت: والذي تركه الدارقطني إنما هو إسماعيل بن أمية البصري، فتعين أنه رجل واحد، ثم إن الذي فرق بينهما لم يذكر دليلا على هذا التفريق.

روى عن: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وجعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي، وسعيد بن راشد.

وروى عنه: أحمد بن عبد الله بن زياد الحداد، وعبد الوارث بن إبراهيم العسكري، وزكريا بن يحيى الساجي البصري، وغيرهم.

قال الدارقطني: إسماعيل هذا يضع الحديث[1]، وقال أيضا: متروك الحديث[2].

١٣- أيوب بن محمد بن محمد بن أيوب أبي سليمان بن سليمان، أبو الميمون الصوري[3].

روى عن علي بن معبد، وعطية بن بقية، وأحمد بن محمد بن سيار، وعبد الرحمن بن خالد بن يزيد الرقي، وغيرهم.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي، ومحمد بن داود بن سليمان النيسابوري، والحسن بن حبيب الحصائري، وسليمان الطبراني، وغيرهم.

قال السهمي: وسألته ـ يعني الدارقطني ـ عن أيوب بن محمد بن أيوب بن سليمان أبي ميمون الصوري بدمشق، فقال: رأيت من كذبه شيئا لست أخبر به

---

(١) سنن الدارقطني ٨٠٨/٢، ٨١١، عقب الحديث رقم «٢٩٥٩»، ورقم «٢٩٧٣».

(٢) المصدر السابق ١١١١/٣ عقب الحديث رقم «٣٩٩٩». وقَالَ صَالح بن مُحَمَّد الحافظ: لا نعرفه، وقال ابن عدي: سمعت زكريا الساجي يضعفه، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع١٠١/٨، وقال ابن حزم في المحلى ٣٧٩/٩: ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ، وقال أبو بكر الخطيب: إسماعيل هذا من أهل البصرة يروي أحاديث منكرة، وقال ابن المواق في بغية النقاد النقلة ١٠٥/٢: متروك الحديث، وقال الذهبي: كذاب. الكامل لابن عدي ١٤١/٢ رقم «١٤٧»، المتفق والمفترق للخطيب ٣٣٥/١ رقم «١٣٤»، ديوان الضعفاء ص/٣٢ رقم «٣٨٥». قلت: هذا الرجل وثقه ابن حبان، وجرحه جمهور النقاد، والراجح فيه جانب الجرح؛ لأمرين: أحدهما: أنه رأي الجمهور، والأمر الآخر: أن ابن حبان متساهل في التوثيق، ومنهجه فيه متسع جدا كما سلف، لكن الذين جرحوه منهم من جهله، ومنهم من ضعفه، ومنهم من جزم بأنه متروك، ومنهم من كذبه، والمختار فيه الأخير لأن من كذبه معه زيادة علم توجب قبول قوله، والتسليم له، وللدارقطني فيه قولان، والمختار منهما تكذيبه للراوي، إذ تقرر أنه جرح مفسر، وهو مقدم على كل طعن ورد فيه، وخلاصة حال الرجل أنه يضع الحديث.

(٣) ترجمته في: تاريخ دمشق ١١٧/١٠ رقم «٨٦٣»، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٣/١ رقم «٤٧٨»، تاريخ الإسلام ١٧٦/٧ رقم «٥٣٢»، ميزان الاعتدال ٢٧٨/١ رقم «١٠٤٢»، لسان الميزان ٢٥٣/٢ رقم «١٣٨٠».

الساعة[1].
وقال الدَّارَقُطْنِيّ أيضا: كذاب[2].
١٤- بَرَكَة بن محمد الحَلَبِيّ أبو سعيد الأنصاري؛ واسمه حسين بن محمد[3]، وبركة لقب له[4].
روى عَنْ: مروان بن معاوية، ويوسف بن أسباط، وعليّ بن بكّار، وغيرهم.
وَروى عَنْهُ: محمد بن هارون، وموسى بن محمد الأنطاكيّ، وأحمد بن زكريّا البَصْريُّ، وآخرون.
قال الدَّارَقُطْنِيّ: كان كَذَّابا يضع الحديث[5]، وقال أيضا: يضع الحديث[6]، وقال أيضا: يضع الحديث على الثوري، وعلى غيره[7]، وقال أيضا: متروك[8]، وقال أيضا: لم يكن مرضيا[9]، وقال أيضا: ضعيف[10].
وأخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة همام بن مسلم الزاهد[11] من طريق سفيان الثوري، عن خالد الحَذَّاء، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رفعه: (المضمضة والاستنشاق ثلاثا فريضة للجنب) ثم قال: وهذا خبر باطل موضوع لا أصل لرفعه، وقال الدارقطني: وضعه بركة بن محمد الحلبي، أو وضع له، فحدث به عن يوسف بن أسباط، عن الثوري بهذا الإسناد، وهذا المتن[12].

---

(١) سؤالات حمزة للدارقطني ص/١٤٢ رقم «٢٣١».
(٢) ميزان الاعتدال ٢٧٨/١ رقم «١٠٤٢».
(٣) المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي ١١٠/١ رقم «١٨٣».
(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٣٣/٢ رقم «١٧١٩»، ميزان الاعتدال ٢٨٨/١ رقم «١٠٩٠»، تاريخ الإسلام ١٠٩٢/٥ رقم «١٠٥»، لسان الميزان ٢٧١/٢ رقم «١٤١٨».
(٥) المؤتلف والمختلف للدارقطني ٢٠٢/١.
(٦) سنن الدارقطني ١١٧/١ حديث رقم «٤١٥».
(٧) العلل للدارقطني ٨٩/٨.
(٨) المصدر السابق ٧٨/٤، ٨٩/٨
(٩) المصدر السابق ٤٤٣/٤.
(١٠) المصدر السابق ٤٠٩/٢.
(١١) ٥٢٣/٢ رقم «١١٦٨».
(١٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٢٧٩ رقم «٣٨٨». وقال عبدان الأهوازي: رأيت بركة، وتركته على عمد، ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب، وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وربما قلبه، وقال ابن عدي: وسائر أحاديث بركة مناكير بواطيل لا =

١٥- جعفر بن أحمد بن علي بن بَيَان بن زيد بن سَيَابَة، أبو الفضل الغافقي، المصري، الماسِح، يعرف بِابْن أبي الْعَلَاء[١].

روى عن: أبي صالح كاتب الليث، وسعيد بن عفير، وعَبد الله بن يوسف التِّنِّيْسي، ونعيم بن حماد، وغيرهم.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي، وأبو حاتم ابن حبان البستي، وسماه جعفر بن أبان المصري.

قال الدَّارَقُطْنِيّ: كان يضع الحديث، ويحدث عن ابن عفير بالأباطيل[٢].

وقال حمزة السهمي: وسألته . يعني الدارقطني . عن جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة الغافقي بمصر؟ فقال: لا يساوي شيئا[٣].

قيل: إنه مات سنة أربع وثلاثمِائَة[٤].

=
يرويها غيره، وقال الحاكم: يروي عن يوسف بن أسباط أحاديث موضوعة. المجروحين ٣٧٨/١ رقم «١٦٢»، الكامل لابن عدي ٤٧٨/٢، المدخل إلى الصحيح ص/١٢٥ رقم «٢٨». قلت: الراجح من أقوال الدارقطني تكذيبه لبركة؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(١) ترجمته في: الكامل لابن عدي ١٢٠/٣ رقم «٣٤٨»، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٠/١ رقم «٦٦٠»، ميزان الاعتدال ٣٦٧/١ رقم «١٤١٦»، المغني في الضعفاء ٢٠٦/١ رقم «١١٣١»، لسان الميزان ٤٤١/٢- ٤٤٣ رقم «١٨١٦».

(٢) لسان الميزان ٤٤٣/٢ رقم «١٨١٦».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٩ رقم «٢٦٢». وقال ابن يونس: كان رافضيا كذابا يضع الحديث في سب أصحاب رسول الله ﷺ، وقال ابن حبان: رأيته بمصر، ... ثم قدم علينا مكة، فحضرته مع جماعة من أصحابنا لنختبر ما عنده، فسمعته يملي عليهم... قلت: يا شيخ اتق الله، ولا تكذب على رسول الله ﷺ، فإنك لم تسمع مما تحدث به شيئًا، فقال لي: لست مني في حل، إنما أنتم تحسدونني لإسنادي، فلم أزايله حتى حلف ألا يحدث بمكة بعد أن خوفته بالسلطان، وقال ابن عدي: حدثنا بأحاديث موضوعة، وكنا نتهمه بوضعها، بل نتيقن في ذلك، وكان مع ذلك رافضيا، وقال الحاكم: حدث بأحاديث موضوعة لا تسوي الاشتغال بذكره، وقال عبد الغني بن سعيد: مشهور ببلدنا بالكذب كما ذكر، ترك حمزة بن محمد حديثه، وقال أبو سعيد النقاش: حدَّث بموضوعات. المجروحين لابن حبان ٤٠٣/١ رقم «١٨٩»، الكامل لابن عدي ١٢٠/٣ رقم «٣٤٨»، المدخل إلى الصحيح ص/١٢٥، ١٢٦رقم «٣٠»، الأوهام التي في مدخل الحاكم للأزدي ص/٤٩، ٥٠ رقم «٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٠/١ رقم «٦٦٠»، لسان الميزان ٤٤١/٢- ٤٤٣ رقم «١٨١٦». قلت: والمختار من قولي الدارقطني في الراوي الأول إذ وافقه عليه النقاد.

(٤) الكامل لابن عدي ١٢٠/٣.

١٦- جعفر بن محمد بن الفضل بن عبد الله، أبو القاسم الدَّقَّاق، الْمَعْرُوفُ بابن الْمَارِسْتَانِي[١].

روى عن: أبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن مخلد، وأحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي.

وروى عنه: الحسن بن محمد الخلال، ومحمد بن عمر الداودي، والحسن بن علي بن المذهب، وعلي بن المحسن التنوخي، وغيرهم.

قَالَ حَمْزَة السهمي: هو بَغْدَادِيٌّ، قدم بَغْدَاد من مصر في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، حَدَّثَ عن ابن مُجَاهِد بكتاب القراءات، وحَدَّثَ عن ابن صَاعِد، وأَبِي بَكْر النَّيْسَابُورِيِّ، قِيْلَ للدارقطني، بِحَضْرَتِي: إنه يدعي عن هَؤُلَاءِ المشايخ؟ فَقَالَ: يَكْذِب، ما سَمِعَ من ابن مُجَاهِد، ولا من هَؤُلَاءِ[٢].

قال جعفر بن محمد: ولدت ببغداد في سنة ثمان وثلاثمائة.

وذكر الخطيب أنه مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة[٣].

١٧- جعفر بن محمد الخُرَاسَاني[٤].

روى عن: أَبي ضمرة أنس بن عياض الليثي المدني.

وروى عنه: أحمد بن يحيى الصوفي.

روى جعفر هذا، عن أَبي ضمرة؛ أنس، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا: (تبنى مدينة بين جدولين عظيمين لهى أسرع انكفاء بأهلها من القدر في أسفلها)[٥]، قال ابن حجر: رواه الدارقطني في غرائب مالك ... وقال: هذا باطل موضوع، والحمل فيه على جعفر بن محمد، وهو مجهول[٦].

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٥٥/٨ رقم «٣٦٧٥»، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٢/١ رقم «٦٧٦»، ميزان الاعتدال ٣٨٠/١ رقم «١٤٥٣»، لسان الميزان ٤٦٧/٢ رقم «١٨٩٨».

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥٠ رقم «٢٧٠».

(٣) تاريخ بغداد ١٥٥/٨.

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٨٠/١ رقم «١٤٥٠».

(٥) ميزان الاعتدال ٣٨٠/١ رقم «١٤٥٠»، لسان الميزان ٤٦٤/٢ رقم «١٨٨٣».

(٦) لسان الميزان ٤٦٤/٢ رقم «١٨٨٣».

١٨- الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زُفَر بن العلاء بن أسلم، أبو سعيد العدوي البصري، الملقب بالذئب، نزيل بغداد[(١)].

روى عن: عمرو بن مرزوق، وعروة بن سعيد، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وهُدْبة بن خالد، وغيرهم.

وروى عنه: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، وأبو أحمد ابن عدي الجرجاني، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص الكِتَّاني، وآخرون.

قال الدارقطني: قد رأيت هذا الشيخ، ولكنه يضع الحديث، وثنا بنسخة عن خراش، عن أنس، وزعم أن خراش خادم أنس، وخراش مجهول[(٢)]، وقال حمزة السهمي: وسَأَلْتُ الْدَّارَقُطْنِيّ عن الْحَسَن بن علي بن صَالِح أَبِي سَعِيْد الْبَصْرِيِّ ببَغْدَاد؟ فَقَالَ: ذا مَتْرُوكٌ، قُلْتُ له: كان يُسَمَّى الذِئْبِ؟ قَالَ: نَعَم، وسَأَلْتُ الْدَّارَقُطْنِيَّ عن الْحَسَن بن علي الْعَدَوِيِّ؟ فَقَالَ: كتب وسَمِعَ ولكنه وضع أسانيد ومتونًا[(٣)].

---

(١) ترجمته في: المجروحين لابن حبان ٤٤٦/١ رقم «٢٢٣»، الكامل لابن عدي ٥٤٨/٣ رقم «٤٧٣»، تاريخ بغداد ٣٧٨/٨ رقم «٣٨٦٣»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٦/١ رقم «٨٤٢»، ميزان الاعتدال ٤٦٣/١ رقم «١٨١٨»، لسان الميزان ٨٠/٣ رقم «٢٣٣٢».

* تنبيه: ظن بعضهم أن هذه الترجمة عند الدارقطني ترجمتان، الأولى: ترجمة الحسن بن علي العدوي، والأخرى: ترجمة الحسن بن علي بن زكريا بن صالح الملقب بالذئب، وهو وهم؛ ومنشأ هذا الوهم أن السهمي فرق الكلام في سؤالاته للدارقطني على الحسن بن علي العدوي في سؤالين متتابعين قال في الأول: وسَأَلْتُ الْدَّارَقُطْنِيّ عن الْحَسَن بن علي بن صَالِح أَبِي سَعِيْد الْبَصْرِيِّ ببَغْدَاد، وقال في السؤال التالي: وسَأَلْتُ الْدَّارَقُطْنِيَّ عن الْحَسَن بن علي الْعَدَوِيِّ؟ فظن الذهبي، ومن أتى بعده أن الدارقطني فرق بينهما، وهو وهم، فالذي فرق بينهما السهمي صاحب السؤالات لا الدارقطني، فترتيب السؤالات من عمل السهمي، أما الدارقطني، فليس له فيها إلا الأجوبة فقط، فالسهمي سأل الدارقطني سؤالين عن العدوي، وعند ترتيب السهمي للسؤالات ظن أنهما ترجمتان ففرقهما، وهما ترجمة واحدة، ويدل على أنها عند الدارقطني ترجمة واحدة أنه لم ينص على أنهما ترجمتين في تعليقاته على المجروحين لابن حبان، مع أنه شديد التتبع لابن حبان فيما هو دون ذلك، وقد جعلها ترجمة واحدة ابن عدي، والخطيب، وابن الجوزي، ولو كانتا ترجمتين ما خفي ذلك عليهم، والله أعلم.

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٧٢ رقم «٥١».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥٥ رقم «٢٨٤»، رقم «٢٨٥».

وقال السلمي: سألته ـ يعني الْدَّارَقُطْنِيّ ـ عن العدوي؟، فقال: كتب، وسمع، لكنه جازف، ووضع أسانيد ومتونا، وحمل أسانيد على متون، ومتونا على أسانيد[1]، وقال محمد بن أبي الفوارس: عن الدارقطني: حسن بن علي العدوي أبو سعيد، متروك»[2].

ولد العدوي سنة عشر ومائتين، ومات سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وقيل: سنة ثمان عشرة[3].

١٩- الحسن بن علي بن عيسى أبو عبد الغني الأردني القَسْطَلي، المَعَاني، من أهل القسطل موضع بالشام، ومَعَان من البلقاء[4].

روى عن: عبد الرزاق بن همام.

وروى عنه: عمر بن سعيد بن سنان المنبجي، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن أبي هشام، وغيرهم.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة أبي عبد الغني الأردني[5]، من طريقه عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ﷺ مرفوعًا: (إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج... الحديث)، قال ابن حجر: والحديث الذي أورده له ابن حبان قد أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريقه، أخرجه من

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٩٦ رقم «٢٣».

(٢) تاريخ بغداد ٣٨٢/٨، ٣٨٣ رقم «٣٨٦٣». وقال ابن حبان: يروي عن شيوخ لم يرهم، ويضع على من رآهم الحديث، وقال ابن عدي: يضع الحديث، ويَسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، وقال أيضا: عامة ما حدث به العدوي إلا القليل، موضوعات، وكنا نتهمه بل نتيقنه أنه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم، وقال الحافظ ابن غلام الزهري: كَذَّاب على رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُ على رَسُولِ اللهِ ﷺ ما لم يقل، زعم لنا أن خِرَاشًا حَدَّثَه، عن أَنَس بن مَالِك أَحَادِيْث فوق العشرة، وقال الحاكم: حدث عن معدان عن أبي الربيع الزهراني وغيره من الثقات بأحاديث موضوعة. المجروحين لابن حبان ٤٤٦/١ رقم «٢٢٣»، الكامل لابن عدي ٥٤٨/٣ ـ ٥٥٨ رقم «٤٧٣»، سؤالات حمزة للدارقطني ص/١٦٠ رقم «٣١٧»، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٢٨، ١٢٩ رقم «٣٧».

قلت: الراجح من أقوال الدارقطني في الرجل أنه يضع الحديث، إذ وافقه عليه النقاد.

(٣) تاريخ بغداد ٣٨٣/٨ رقم «٣٨٦٣».

(٤) ترجمته في: تاريخ دمشق ٣١٢/١٣ رقم «١٣٩٢»،

(٥) ٤٤٥/١ رقم «٢٢٢».

وجهين عنه لكن زاد بين الحسن، ومالك عبد الرزاق، وقال: باطل وضعه أبو عبد الغني على عبد الرزاق[1].

٢٠- الحسين بن عبيد الله العِجْلي، أبو علي البغدادي[2].

روى عن: مالك بن أنس، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعبد العزيز بن أبي حازم، وأبي معاوية الضرير، وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن هشام بن البختري، والفضل بن صالح الهاشمي، وعبيد الله بن عثمان العثماني، وغيرهم.

قال الدارقطني في السنن[3]: يضع الحديث على الثقات، وقال في حاشية السنن[4]: متروك، وقال أيضا: متروك الحديث ... كان يضع الأحاديث على الثقات[5]، وقال أيضا: بغدادي ضعيف[6].

٢١- حمزة بن إسماعيل بن كلثوم الطبري، أبو يعلى الجُرْجَانِيّ[7].

روى عن: محمد بن حميد الرازي.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي الحافظ.

---

(١) لسان الميزان ٧٨/٣ رقم «٢٣٢٦».

(٢) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٢٧/٤ رقم «٤٩٣»، تاريخ بغداد ٥٩٦/٨ رقم «٤٠٧٦»، وميزان الاعتدال ١/ميزان الاعتدال ٤٩٤/١ رقم «١٩٢٩»، لسان الميزان ١٨٤/٣ رقم «٢٥٥٧».

(٣) ٧١/١ حديث رقم «٢٥٥»، ونحوه في تاريخ بغداد ٥٩٧/٨ رقم «٤٠٧٦».

(٤) ٧١/١.

(٥) العلل للدارقطني ٥٣٢/٢ رقم «٩٤٠».

(٦) تاريخ بغداد ٥٩٧/٨ رقم «٤٠٧٦». وقال ابن عدي: يشبه أن يكون ممن يضع الحديث، وقال الخطيب: كان غير ثقة، وقال الذهبي: كان يضع الحديث. الكامل لابن عدي ٢٧/٤ رقم «٤٩٣»، تاريخ بغداد ٥٩٦/٨ رقم «٤٠٧٦»، ديوان الضعفاء للذهبي ص/٨٨ رقم «٩٩٠». قلت: المختار من أقوال الدارقطني في الراوي قوله: يضع الحديث، فقد وافقه عليه غيره من الأئمة.

(٧) ترجمته في: تاريخ جرجان للسهمي ص/٢٠٦ رقم «٣٠٦»، ميزان الاعتدال ٥٥٥/١ رقم «٢١٩٦»، لسان الميزان ٢٨٧/٣ رقم «٢٧٧٤».

قال حمزة السهمي: وسَأَلْتُهُ ـ يعني الدارقطني ـ عن حَمْزَة بن إِسْمَاعِيْل بن كُلْثُوم أَبِي يَعْلَى الطَّبَرِي بِجُرْجَان؟ فَقَالَ: كَذَّابٌ، وحَدَّثَ بالمعضلات، وكل شَيْء[(١)].

٢٢– سليمان بن أحمد بن يحيى المَلَطِيّ المُضَرِيّ[(٢)].

روى عن: الحسن بن علي العنبري.

وروى عنه: ابن الثلاج، وأبو العلاء الواسطي.

قال الذهبي: كذبه الدَّارَقُطْنِيّ[(٣)]، وقال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْوَزِيْر أبا الْفَضْل بن حِنْزَابَةَ، وأبا الْحَسَن الْدَّارَقُطْنِيَّ، وغيرهما يَقُولُونَ: سُلَيْمان بن أَحْمَد الْمَلَطِيُّ، ضَعِيْفٌ[(٤)].

٢٣– سليمان بن عيسى بن نَجِيْح، أبو يحيى، السِّجْزِيّ [(٥)].

روى عن: ابن عون، ورشدين بن سعد، وشعبة.

وروى عنه: أحمد بن يوسف، ومحمد بْن أشرس، ومحمد بْن يزيد السَّلَمِيُّون.

قال السلمي: وسألتُه ـ يعني الدَّارَقُطْنِيّ ـ عن سليمانَ بنِ عيسى السِّجْزِيِّ؟، فقال: كذَّابٌ[(٦)].

وقال الدَّارَقُطْنِيّ أيضا: كان دجالا[(٧)]، وقال أيضا: كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥٩ رقم «٣١٢».

(٢) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٨٢/٢ رقم «٣٢٦٦»، لسان الميزان ١٢٤/٤ رقم «٣٥٧٨».

(٣) ميزان الاعتدال ١٨٢/٢ رقم «٣٢٦٦».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٧ رقم «٣٣٢». وقال الحاكم: سليمان متروك يضع الحديث، وقال الخطيب: سليمان المَلَطي كذاب، وقال أيضا: كان كذابا، وقال ابن ماكولا: يتهم بالكذب لا يوثق بما يرويه روى عنه ابن الثلاج. معرفة علوم الحديث للحاكم ص/١٢١، الإكمال لابن ماكولا ٢٤٣/٧، المتفق والمفترق للخطيب ٨٧٦/٢، ١٥٨٤/٣. قلت: والراجح عن الدارقطني تكذيبه للملطي هذا؛ إذ وافقه عليه جمهور الأئمة.

(٥) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣٤/٤ رقم «٥٨٦»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٣/٢ رقم «١٥٣٨»، ميزان الاعتدال ٢٠٣/٢ رقم «٣٣٣٤»، لسان الميزان ١٦٦/٤ رقم «٣٦٣٤».

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني ص/١٨٠ رقم «١٥٣».

(٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٦٨ رقم «٤٤».

أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر[1]، وقال ابن حجر: وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروك[2].

٢٤- صخر بن محمد المِنْقَرِيّ أَبو حاجب المَرْوَزِيّ، وهو صخر بن عَبد الله الكوفي، وهو صخر بن حاجب الحاجبي[3].

روى عن: مالك، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وغيرهم.

وروى عنه: عبد الله بن محمد السعدي.

قال الدارقطني: يكنى أبا حاجب، وكان ضريرا، وكان يجول في المدن، فيحدث كل قوم بما لم يحدث به الآخرين[4].

وقال ابن حجر: قال الدارقطني: متروك الحديث، وَقَّال في موضِعٍ آخر: أبو حاجب الضرير هو صخر بن محمد الحاجبي يضع الحديث على مالك، والليث، وعلى نظرائهما من الثقات[5]،

وقال الذهبي: قال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٣٢٦/٩ رقم «٤٤١٢».

(٢) لسان الميزان ١٦٧/٤ رقم «٣٦٣٤». وقال الجوزجاني: كان كذابا مصرحا، وقال أبو حاتم: روى أحاديث موضوعة وكان كذابا، وقال ابن عدي: يضع الحديث، وقال الخطيب: كان كذابا يضع الحديث. أحوال الرجال للجوزجاني ص/٢٠٧، الجرح والتعديل ١٣٤/٤ رقم «٥٨٦»، الكامل لابن عدي ٢٨٤/٥ رقم «٧٥٩»، تاريخ بغداد ٩٧/٥ رقم «١٩٤٥». والراجح عن الدارقطني تكذيبه لسليمان بن عيسى، فقد وافقه على هذا جمهور الأئمة.

(٣) ترجمته في: المجروحين لابن حبان ٧٠٠/١ رقم «٥٠٥»، الكامل لابن عدي ٢٩٠/٦ رقم «٩٤٤»، ميزان الاعتدال ٢٨٣/٢ رقم «٣٦٧٩»، لسان الميزان ٣٠٧/٤ رقم «٣٩٠٨».

(٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٣٨ رقم «١٦٤».

(٥) لسان الميزان ٣٠٩/٤ رقم «٣٩٠٨».

(٦) ميزان الاعتدال ٢٨٣/٢ رقم «٣٦٧٩». وقال ابن عدي: يضع الحديث، وقال الحاكم: روى عن مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن لهيعة أحاديث موضوعة، وقال ابن حجر: قال أبو سعيد النقاش، وأبو نعيم الأصبهاني: روى عن مالك، والليث، وَغيرهما =

٢٥- الضحاك بن حَجْوَة، أبو عبد الله المَنْبِجِيّ[١].
روى عَنْ: ابن عيينة، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وجماعة.
وَروى عَنْهُ: عمر بن سنان، وصالح بن أَصبَغ المَنْبِجِيّان.
قال الدَّارَقُطْنِيّ: يضع الحديث[٢].
٢٦- العباس بن الفضل بن عون التنوخي[٣].
روى عن: سوادة بن إبراهيم الأنصاري.
وروى عنه: أحمد بن محمد السندي أبو الفوارس ابن الصابوني المصري، وأحمد بن محمد بن الحسين الموفقي، وغيرهما.
قال الذهبي: روى الدارقطني عن رجل عنه، وكذبه[٤]، وقال ابن حجر: وذكره النباتي فقال: العباس بن الفضل، أو الفضل بن عون التنوخي، روى عنه الحسين بن عمر شيخ الدارقطني، وضعفه الدارقطني[٥].
٢٧- عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَة البصري[٦].

= موضوعات، وقال أبو يعلى الخليلي: حَدِيثُ الطَّيْرِ وَضَعَهُ كَذَّابٌ عَلَى مَالِكٍ، يُقَالُ لَهُ: صَخْرٌ الْحَاجِبِيُّ، مِنْ أَهْلِ مَرْو وَهُوَ مَشْهُورٌ بِذَلِكَ، وقال ابن طاهر: كذاب. الكامل لابن عدي ٢٩٠/٦ رقم «٩٤٤»، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٤٧ رقم «٨٢»، الإرشاد للخليلي ص/١٠٦، تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ص/١٦٤ رقم «٣٨٧»، لسان الميزان ٣٠٧/٤ رقم «٣٩٠٨». قلت: المختار في الراوي من أقوال الدارقطني قوله: يضع الحديث، إذ وافقه عليه جمهور الأئمة.

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٥٩/٢ رقم «١٧١٠»، ميزان الاعتدال ٢٩٧/٢ رقم «٣٧٣٦»، لسان الميزان ٣٣٦/٤ رقم «٣٩٥٢».

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٣٨ رقم «١٦٥».

(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٤٩/٢ رقم «٣٩٦٩»، لسان الميزان ٤١٢/٤ رقم «٤١١٧».

(٤) ميزان الاعتدال ٣٤٩/٢ رقم «٣٩٦٩».

(٥) لسان الميزان ٤١٢/٤ رقم «٤١١٧». قلت: ولا تعارض بين ما حكاه النباتي، والذهبي عن الدارقطني، وطريق الجمع بينهما أن الدارقطني رحمه الله تعالى جرح الراوي بهذين الجرحين في وقتين مختلفين، والدارقطني لا يكذب الراوي إلا إذا قامت أدلة عنده تدل على كذبه، ولهذا فتكذيب الدارقطني له هو المعتمد الراجح.

(٦) الضعفاء لابن الجوزي ٩٨/٢ رقم «١٨٨٧»، ميزان الاعتدال ٥١٠/٢ رقم «٤٦٧٩»، لسان الميزان ١١٦/٥ رقم «٤٦٦٣».

روى عن: سلام بن أبي مطيع، وسعيد بن عَبد الرحمن، وصدقة بن المثنى الكعبي.

وروى عنه: محمد بن مسلم، وغيره.
قال الدارقطني: متروك يضع الأحاديث[1]، وقال أيضا: متروك الحديث[2]، وذكره مع جماعة هَلْكَى، وقال: كلهم متروكون[3]، وذكره مع رجل آخر في العلل[4]، وقال: هما ضعيفان[5].
٢٨- عبد الرحمن بن القُطَامِيّ البصري[6].
روى عَنْ: أبي المُهَزِّم، ومحمد بن زياد الْجُمَحّي، وعلي بن زيد بن جدعان.
وَروى عَنْهُ: عبد الجبار بن العلاء، وعمر بن شبة، وعبد الرحمن بن معبد، وآخرون.

---

(١) سنن الدارقطني ١٦٧/١ حديث رقم «٦١٣».
(٢) العلل للدارقطني ٢٠٠/٢، ٤٥٣/٥ رقم «٦٠٢»، «٢٢٩٠»، سنن الدارقطني ١٦٧/١ حديث رقم «٦١٢».
(٣) المصدر السابق ١٦٩/١ حديث رقم «٦٢٠».
(٤) ٥٢/١ رقم «٤٠».
(٥) وقال أبو زرعة الرازي: يحدث بأحاديث أباطيل عن سَلاَّم بن أبي مُطِيْع، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: كتبت عنه بالبصرة، وكان يكذب فضربت على حديثه، وقال أبو القاسم البغوي: ضعيف الحديث جدا، وقال ابن ماكولا: كان غير ثقة، وقال الذهبي: كذبه غير وَاحِد، وقال أيضا: كذاب. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص/١٣٦ رقم «١٧١»، سؤالات الآجري لأبي داود ١١٣/٢ رقم «١٢٨٤»، معجم الصحابة للبغوي ٤٤١/٥، الجرح والتعديل ٢٦٧/٥ رقم «١٢٦٠»، الإكمال لابن ماكولا ٢٧٠/٦، المغني في الضعفاء ٦٠٨/١ رقم «٣٦٠٧»، ديوان الضعفاء ص/٢٤٤ رقم «٢٤٧٢». قلت: والمختار في الراوي من أقوال الدارقطني قوله: يضع الأحاديث؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة، وهو جرح مفسر يترجح على كل جرح ورد فيه، والدارقطني لا يمكن أن يرمي الرجل بوضع الحديث إلا بعد التثبت من ذلك، ويؤيده أن أبا حاتم كتب عن الرجل، وكذبه، وهو أدرى به، والله أعلم.
(٦) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٩٨/٢ رقم «١٨٩٠»، ميزان الاعتدال ٥١٣/٢ رقم «٤٦٩٣»، لسان الميزان ١١٩/٥ رقم «٤٦٧٠».

قال الدارقطني: يروى عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس، وعن أصحاب أنس، عن أنس، وعن أبي المُهَزِّم، عن أبي هريرة نسخة موضوعة(١).

٢٩- عَبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني، أَبو هشام الواسطي، نزيل بغداد(٢).

روى عن: هشام بن حسان، وعبد العزيز بن أبي رواد.

وروى عنه: إبراهيم بن جابر، وعبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي، وغيرهما.

قال الدارقطني: متروك، يكذب(٣).

---

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٥٥ رقم «١٨٧»، وكلام الدارقطني هذا يعني الحمل على عبد الرحمن بن القطامي هذا في وضع هذه النسخة، لأن الدارقطني أورد يزيد بن سفيان أبا المُهَزِّم في الضعفاء والمتروكين ص/١٧٩ رقم «٥٩١» ولم يرمه بالكذب، بل اقتصر على ذكر تضعيف شعبة له. وابن القُطَاميّ قال فيه أبو حفص الفلاس: لقيته، وكان كذابا، وقال البزار: ضعيف الحديث جدا متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث ... يجب التنكب عن روايته، وقال ابن طاهر: القطامي كَذَّاب. الجرح والتعديل ٢٧٩/٥ رقم «١٣٢٧»، المجروحين لابن حبان ٧٨٣/١، ٧٨٤ رقم «٥٨٠»، ذخيرة الحفاظ ٨٧١/٢، ١٢١٨، ٢٣٨٩/٤ رقم «١٧٥٠»، «٢٦٠٦»، «٥٥٤٣، لسان الميزان ١١٩/٥ رقم «٤٦٧٠». قلت: الراجح في هذا الراوي أنه كذاب؛ فقد لقيه الفلاس، وجزم بتكذيبه، وهو أدرى به من غيره، وبهذا يكون الدارقطني قد أصاب في قوله.

(٢) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٣١٦/٨ رقم «١٤٢٥»، تاريخ بغداد ٣٦٩/١٢ رقم «٥٧١٩»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣/٢ رقم «١٩١٨»، تهذيب الكمال ٤٤/١٨ رقم «٣٤١١»، ميزان الاعتدال ٥٣٢/٢ رقم «٤٧٨٧».

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٠٤ رقم «٣١٥». وقال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة تبع الأتباع ٤١٣/٨ وقال: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات من كتابه، فإن فيما حدث من غير كتابه بعض المناكير. الجرح والتعديل ٣٤٠/٥ رقم «١٦٠٤». قلت: هذا الرجل جهله أبو حاتم لأنه لم يعرفه، وأما الدارقطني فعرف الرجل وكذبه، وقوله مقدم على قول ابن حبان، لأن ابن حبان منهجه متسع جدا في كتاب الثقات، فكل رجل عنده عدل ما لم يثبت فيه جرح، وقد ترتب على هذا أنه أدخل في كتاب الثقات بعض المجاهيل إما عينا وإما حالا ليس هذا فحسب، بل إنه ذكر في كتابه هذا تراجم لا يعرفها، ومثال ذلك قال في الثقات ٣٧/٤: أبان؛ شيخ، يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدرى من هو، ولا ابن من هو ا. هـ، وفيه من هذا شيء كثير.

وقد تقدم نحو ذلك، وتكذيب الراوي جرح مفسر، وهو مقدم على التعديل، والدارقطني لا يكذب رجلا إلا بعد ثبوت كذبه عنده، ذاك الظن بهذا الإمام، ولهذا كان قوله في الراوي هو المعتمد.

٣٠- عَبد العزيز بن أبي رجاء[١].

روى عن: مالك.

وروى عنه: عَلي بن زياد المتوثي.

قال الدارقطني: متروك، له مصنف موضوع كله[٢]، وقال أيضا: كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر[٣].

٣١- عبد الله بن إبراهيم المؤدب[٤].

روى عن: سُوَيْد بن سَعِيْد.

قال حمزة السهمي: وسُئِلَ . يعني الدارقطني . عن عبد الله بن إِبْرَاهِيْم الْمُؤَدِّبِ، يُحَدِّث عن سُوَيْد بن سَعِيْد، وطبقته؟ فسَمِعْتُهُ يَقُولُ: هَذَا كَذَّاب، يُحَدِّث عن قَوْمٍ لم يلحقهم[٥].

٣٢- عبد الله بن أيوب بن أبي عِلَاج الموصلي[٦].

روى عَنْ: سفيان بن عيينة، ومالك، ويونس الأيلي، وابن أبي ذئب، وهشام بن الغاز، وعِكْرِمة بن عمّار.

وَروى عَنْهُ: سِنَان بن محمد بن طالب، وعليّ بن جابر المَوْصِليّان.

قال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ: في غرائب مالك: ابن أبي علاج يضع الحديث[٧].

---

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٥٤٨/٢ رقم «٤٨٤٦»، لسان الميزان ٢٠٥/٥ رقم «٤٨٠٩».

(٢) ميزان الاعتدال ٥٤٨/٢ رقم «٤٨٤٦».

(٣) تاريخ بغداد ٣٢٦/٩ رقم «٤٤١٢».

(٤) له ترجمة في: ميزان الاعتدال ٣٥٣/٢ رقم «٣٩٨٦»، لسان الميزان ٤١٩/٤ رقم «٤١٣٢».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٦ رقم «٣٦٨».

(٦) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١١٥/٢ رقم «١٩٨٧»، ميزان الاعتدال ٣٥٦/٢ رقم «٤٠١٠»، لسان الميزان ٤٣٨/٤ رقم «٤١٦٧».

(٧) لسان الميزان ٤٣٨/٤ رقم «٤١٦٧».

٣٣- عبد الله بن سعد بن معاذ بن سعد بن معاذ بن أبي سعد أبو سعد الأنصاري الرَّقِّيّ[(١)].

روى عن: هشام بن عمار، وأحمد بن محمد بن أبي بكر بن سالم، وبسر بن المنذر، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة المروزي.

وروى عنه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفراييني.

قال السلمي: وسألتُه ـ يعني الدارقطني ـ عن عبدِاللهِ بنِ سعدٍ القاضي؟، فقال: كذَّابٌ، يَضعُ الحديثَ[(٢)].

٣٤- عبد الله بن عيسى الخَزَرِيّ[(٣)].

روى عن: عفان.

وروى عنه: عَبد الصمد بن علي الطستي.

قال الدارقطني: كذاب يضع الحديث على عفان، وغيره[(٤)].

٣٥- عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القَزْوِيْنِيّ الفقيه الشافعي[(٥)].

روى عن: يزيد بن محمد بن عبد الصمد، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عوف، والربيع بن سليمان، وغيرهم.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي الجرجاني، وأبو الحسين ابن المظفر الحافظ، وأبو سعيد ابن الأعرابي، وآخرون.

قال الحاكم: عن الدارقطني: كَذَّابٌ، يَضَعُ الْحَدِيْثِ[(١)]، وقال الحاكم أيضا عن الدارقطني: وضع لعَمْرو بن الْحَارِث أَكْثَر من مائة حَدِيْث[(٢)]، وقال حمزة السهمي عن الدارقطني: ضَعِيْفٌ[(٣)].

---

(١) ترجمته في: تاريخ دمشق ٤٨/٢٩ رقم «٣٣١٣»، ميزان الاعتدال ٣٨٥/٢ رقم «٤١٣٧»، لسان الميزان ٤٨٥/٤ رقم «٤٢٥٤».

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٢١٠، ٢١١ رقم «٢١٩».

(٣) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٣٤/٢ رقم «٢٠٨٧»، ميزان الاعتدال ٤٢١/٢ رقم «٤٢٧٣»، لسان الميزان ٥٣٩/٤ رقم «٤٣٥٣». والخزري؛ بتقديم الزاي على الراء. الإكمال لابن ماكولا ٢٠١/٢.

(٤) سنن الدارقطني ٩٠٧/٣ حديث رقم «٣٢٦٤».

(٥) ترجمته في: تاريخ دمشق ١٦٩/٣٢ رقم «٣٤٨٤»، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٨/٢ رقم «٢١٠٣»، ميزان الاعتدال ٤٤١/٢ رقم «٤٣٣٨»، لسان الميزان ٥٧٤/٤ رقم «٤٤٢٢».

ويُرْوَى عن إبراهيم بن عبد الله بن حصين عن الدارقطني قال: عبد الله بن جعفر القزويني ضعيف كذاب يضع الحديث ألف كتاب سنن الشافعي فيها مائتا حديث أقل أو أكثر لم يحدث بها الشافعي(٤).

مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

٣٦- عبد الله بن محمد بن جعفر المُخَرِّمِيّ(٥).

قال الذهبي: كذبه الدَّارَقُطْنِيّ(٦).

٣٧- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن غَزْوَان، أبو بكر الخُزَاعِيّ المقريء المؤدب، المعروف جده بقُرَاد(٧).

روى عن: عبد الله بن هاشم الطوسي، ورزق الله بن موسى الإسكافي، ومحمود بن خداش، ويوسف بن موسى القطان.

وروى عنه: محمد بن المظفر، وعبد الله بن موسى الهاشمي، وعلي بن عمر الحربي، وغيرهم.

قال الحاكم عن الدارقطني: مَتْرُوكٌ، يَضَعُ، هو، وأَبُوهُ جَمِيْعًا(٨).

مات سنة تسع وثلاثمائة(٩).

=

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/٨٥ رقم «١١٧».

(٢) المصدر السابق ص/٨٥، ١٢٣ رقم «١١٧»، «٢٦٨».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٨ رقم «٣٧٧».

(٤) تاريخ دمشق ١٧٣/٣٢ رقم «٣٤٨٤». وقال ابن يونس: خلط في آخر عمره، ووضع أحاديث على متون محفوظة معروفة، وزاد في نسخ معروفة مشهورة، فافتضح وحرقت الكتب في وجهه، وسقط عند الناس وترك مجلسه. تاريخ دمشق ١٧١/٣٢. قلت: والمختار من قولي الدارقطني تكذيبه للراوي؛ إذ وافقه عليه ابن يونس.

(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤٤٤/٢ رقم «٤٣٥٠»، لسان الميزان ٥٧٦/٤ رقم «٤٤٢٣».

(٦) ميزان الاعتدال ٤٤٤/٢ رقم «٤٣٥٠».

(٧) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٢١/١١ رقم «٥١٨٧»، الضعفاء لابن الجوزي ١٣٩/٢ رقم «٢١٠٨»، ميزان الاعتدال ٤٤٢/٢ رقم «٤٣٤١»، لسان الميزان ٥٧٩/٤ رقم «٤٤٢٩».

(٨) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/٨٧ رقم «١٣٠».

(٩) تاريخ بغداد ٣٢١/١١.

٣٨- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبيد بن زياد بن مهران بن البختري، أبو القاسم الشاهد، المعروف بابن الثَّلَّاج[١].

روى عن: أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهم.

ورَوَى عَنْهُ: أَبُو عَبْد اللَّه الصَّيْمَرِيّ، وَأَبُو العلاء مُحَمَّد بْن عَلِيّ الواسطي، وَأَبُو القاسم التنوخي، والأزهري، وآخرون.

قال السلمي: وسألته - يعني الدارقطني - عن أبي القاسم بن الثلاج؟، فقال: لا يُشْتَغَلُ به؛ فوالله ما رأيته قط في مجلس من مجالس العلم إلا بعد رجوعي من مصر، رأيته أولا في مجلس أبي حامد الهمداني المروزي، ولا رأيت له سماعا في كتاب أحد، ثم لا يقتصر على هذا حتى يضع الأحاديث والأسانيد، ويركب، وقد حدثته بأحاديث فأخذها وترك اسمي، واسم شيخي، وحدث عن شيخ شيخي[٢].

وقَالَ حَمْزَة السهمي: أبو الْقَاسِم عبد الله بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْمَعْرُوفُ بابن الثَّلَّاج البَغْدَاديُّ، كان مَعْرُوفًا بالضَّعْفِ؛ سَمِعْتُ أبا الْحَسَن الْدَّارَقُطْنِيَّ، وجماعة من حفاظ بَغْدَاد، يَتَكَلَّمُونَ فِيْهِ، ويتهمونه بوضع الأَحَادِيْثَ، وتركيب الأسانيد[٣].

ذكر ابن الثلاج أن مولده على ما وجده بخط أبيه مكتوبا لسبع خلون من جمادى الأولى سنة سبع وثلاث مائة[٤].

ومات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة[٥].

٣٩- عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو محمد البَلَوِيّ الأنصاري المديني[٦].

روى عن: عمارة بن زيد بن عبد الله الأنصاري المديني.

---

(١) نسبة إلى الثَّلْج، ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٦٣/١١ رقم «٥٢٣٠»، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٠/٢ رقم «٢١١٠»، ميزان الاعتدال ٤٤٤/٢ رقم «٤٣٤٦»، لسان الميزان ٥٨٢/٤ رقم «٤٤٣٤».

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٣٥٤، ٣٥٥ رقم «٤٦٢».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٦ رقم «٣٦٦».

(٤) تاريخ بغداد ٣٦٤/١١.

(٥) المصدر السابق ٤٦٥/١١، ٣٦٦.

(٦) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤٣٨/٢ رقم «٤٣٣٢»، لسان الميزان ٥٦٣/٤ رقم «٤٤٠٨».

وروى عنه: أَبو عوانة في صحيحه.
قال الذهبي: قال الدَّارَقُطْنِيّ: يضع الحديث[١].
٤٠ - عبد الله بن يزيد بن مَحْمِش، النيسابوري[٢].
روى عن: هشام بن عبيد الله الرازي.
وروى عنه: عبد الله بن محمد القيراطي.
أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة هشام بن عبيد الله الرازي[٣] من طريق محمش هذا عن هشام، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر رفعه: (الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها) وقال ابن حبان: موضوع لا أصل له.
وقال الدارقطني: حَدِيث ... كذب مَوْضُوع، وَالْحمل فِيهِ على محمش هَذَا، وَهُوَ مُحَمَّد بْن يزِيد السّلمِيّ، من أهل نيسابور، كَانَ يضع الحَدِيث على الثِّقَات[٤].
٤١ - عبد المنعم بن بشير الأنصاري أبو الخير المصري[٥].
روى عن: عَبْد اللَّهِ بْن عُمَر الْعمريّ، وغيره.
وروى عَنهُ: يَعْقُوب بن سُفْيَان الْفَسَوِي، وغيره.
قال الدارقطني: حدث عبد المنعم بن بشير، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد)، وتابعه على هذه الرواية علي بن الحسن السامي، وكلاهما كانا بمصر، ولست أشك أن أحدهما وضعه، وسرقه منه الآخر[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٣٨/٢ رقم «٤٣٣٢».
(٢) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٤٦/٢ رقم «٢١٤١»، ميزان الاعتدال ٤٦٨/٢ رقم «٤٤٦٣»، لسان الميزان ٤٢/٥ رقم «٤٥٢٠».
(٣) ٥١٣/٢ رقم «١١٥١».
(٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٢٧٧ رقم «٣٨٢».
(٥) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٤٤٦/٨ رقم «١٥٠٠»، الضعفاء لابن الجوزي ١٥٤/٢ رقم «٢١٩١»، ميزان الاعتدال ٥٨٢/٢ رقم «٥٠٠٦»، لسان الميزان ٢٨١/٥ رقم «٤٩٤٠».
(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٩٥، ١٩٦ رقم «٢٥٠».

وقال البرقاني عن الدارقطني: مصري، متروك[١]، وقال الدارقطني أيضا: عبد المنعم غير ثقة[٢]، وقال أيضا: كان ضعيفا[٣].

٤٢ – عثمان بن الحسن الرَّافِعِيّ، من ولد رافع بن خديج[٤].

رَوَى عَن: عَبد الملك بن الماجشون.

وروى عنه: إسحاق بن أحمد الأصبهاني.

قال الذهبي: قال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف، يحدث بالأباطيل[٥].

وقال ابن حجر: وأورد له في غرائب مالك من رواية إسحاق بن أحمد بن زيرك الأصبهاني، عنه، عَن عَبد الملك، عن مالك، عن نافع، عَنِ ابن عمر رفعه: (سألت ربي أن يسكنني أحب البلاد إليه، فأسكنني المدينة ... الحديث)، وبه رفعه: (من استتر بسعفة نخل، فلا تكشفوها عنه)، وبه: (أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم)، وقال: هذا منكر باطل، وأورد له بهذا السند حديثين آخرين، وقال في كل منهما: باطل، والحمل فيه على الرافعي، واتهم بالوضع[٦].

---

(١) سؤالات للدارقطني ص/١٠٤ رقم «٣١٤».

(٢) العلل للدارقطني ٢٨٦/٦ رقم «٢٧١٦».

(٣) المصدر السابق ٣٢٢/٦ رقم «٢٧٥٤». وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: بلغني أنك كتبت عن عبد المنعم الذي كان بمصر؟ فقال: أتيته، فأخرج إلينا أحاديث أبي مودود، نحو مائتي حديث كذب، قال: فقلت له: يا شيخ، أنت سمعت هذه من أبي مودود؟ قال: نعم، قال: فقلت له: اتق الله، فإن هذه كذب، وقمت ولم أكتب عنه شيئًا، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: رأيت عبد المنعم بن بشير في السوق؟ فقال: يا بني وذاك الكذاب يعيش؟، وقال ابن حبان منكر الحديث جدًّا، يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الحاكم: روى عن مالك، وعبد الله بن عمر الموضوعات، وقال الخليلي: هو وضاع على الأئمة. سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٥٧، ١٥٨ رقم «٨٥١»، المجروحين لابن حبان ١٣٤/٢ رقم «٧٧٧»، المدخل إلى الصحيح ص/١٧٧ رقم «١٤٢»، الإرشاد للخليلي ص/٧. قلت: والمختار من أقوال الدارقطني تكذيبه للراوي؛ إذ وافقه عليه جمهور الأئمة.

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٧/٣ رقم «٥٢١٧»، لسان الميزان ٣٧٦/٥ رقم «٥١٠٤».

(٥) ميزان الاعتدال ٣٧/٣ رقم «٥٢١٧».

(٦) لسان الميزان ٣٧٦/٥ رقم «٥١٠٤». قلت: قول الدارقطني: باطل، والحمل فيه على الرافعي؛ يعني أنه وضعه، والتفرد برواية هذه الأباطيل دليل على الكذب، ولهذا فالراجح عن الدارقطني، قوله الأخير الدال على تكذيبه للرافعي.

٤٣- عثمان بن عبد الله الأموي الشامي، وهو عثمان بن عَبد الله بن عمرو بن عمرو بن عثمان بن عفان[١].

روى عن: مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وأبي المليح الرقي، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن حاتم الفامي، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وأحمد بن عمر بن زنجويه، وعلي بن إسحاق بن زاطيا.

قال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ: متروك الحديث، وقال مرة: يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات[٢].

وقال الدَّارَقُطْنِيّ أيضا: كان ضعيفا[٣].

٤٤- علي بن الحسن بن جعفر، أبو الحسين البَزَّاز، يعرف بابن كَرْنِيْب، وبابن العطار، المُخَرِّمِيّ، الرُّصَافي[٤].

روى عن: حامد بن شعيب، ومحمد بن محمد الباغَنْدي، وأبي القاسم البَغَوِي، وغيرهم.

وَروى عَنْهُ: أبو بكر البَرْقَانِيّ، وعبد العزيز الأَزْجي، وأبو القاسم التَّنُوخيّ، وأبو العلاء الواسطي.

---

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٧٠/٢ رقم «٢٢٧٢»، «٢٢٧٤»، ميزان الاعتدال ٤٦/٣ رقم «٥٢٤٥»، المغني في الضعفاء ٤٥/٢ رقم «٤٠٣٣»، «٤٠٣٤»، لسان الميزان ٣٩٤/٥ رقم «٥١٣٢».

(٢) لسان الميزان ٣٩٧/٥ رقم «٥١٣٢».

(٣) العلل للدارقطني ٥٣/٥ رقم «١٨٨١». وأورده ابن حبان في المجروحين ٤٧/٢ رقم «٦٧٢»، وقال: يروي عن الليث بن سعد، ومالك، وابن لهيعة، ويضع عليهم الحديث، وذكره ابن عدي في الكامل ٦٨/٨ رقم «١٣٣٩» وأورد له جملة من أباطيله، ثم قال: ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات، وقال الحاكم: كذاب. سؤالات السجزي للحاكم ص/٨٢ رقم «٤٢». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني قوله: يضع الحديث...؛ إذ وافقه عليه النقاد.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣١٧/١٣ رقم «٦٢١١»، تاريخ دمشق ٣١٥/٤١ رقم «٤٨٣٥»، الضعفاء لابن الجوزي ١٩١/٢ رقم «٢٣٦٦»، ميزان الاعتدال ١٣٢/٣ رقم «٥٥١٣»، لسان الميزان ٥١٤/٥ رقم «٥٣٥٣».

قال الحاكم: وذكرت له ـ يعني للدَّارَقُطْنِيِّ ـ ابن الْعَطَّار، وهو علي بن الْحُسَيْن الرُّصَافِيُّ، فذكر من إدخاله على الشُيُوخِ شَيْئًا فوق الوصف، فَإِنَّهُ أُشْهِدَ عليه، واتُّخِذَ مَحْضَرًا بأَحَادِيْث أدخلها على دَعْلَج بن أَحْمَد[1].

وقال السُّلَمِيُّ: وسألتُه ـ يعني الدارقطني ـ عن أبي الحسينِ بنِ العطَّارِ الرُّصافيِّ؟، فقال: سَكَتَ وسكَتْنا[2].

قال ابن كرنيب: ولدت في أول سنة ثمان وتسعين ومائتين[3].

ومات سنة ست وسبعين وثلاثمِائَة[4].

٤٥- علي بن الحسن بن يَعْمَر السامي، المصري[5].

رَوَى عَنْ: سفيان الثوري، ومبارك بن فضالة، وعمر بن صُبح، وعبد الله بن عُمر العُمَريّ، والهَيْثَم بن أبي زياد.

وَروى عَنْهُ: مالك بن عبد الله بن سيف، ومحمد بن عَمْرو بن نافع، وسعيد بن عثمان التَّنوخيّ، ومحمد بن عبد الله بن ميمون الرَّقّيّ، وعبد الرحمن بن خالد بن نَجِيح، وغيرهم.

قال البرقاني عن الدارقطني: مصري، يكذب، يروى عن الثقات بواطيل؛ مالك، والثوري، وابن أبي ذئب[6].

وقال الدارقطني أيضا: حدث عبد المنعم بن بشير، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد)، وتابعه على هذه الرواية علي بن الحسن السامي، وكلاهما كانا بمصر، ولست أشك أن

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١١٥ رقم «٢٥٧».
(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٣٤١ رقم «٤٣٨».
(٣) تاريخ بغداد ٣١٩/١٣.
(٤) المصدر السابق ٣٢٠/١٣.
(٥) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٩٢/٢ رقم «٢٣٦٨»، ميزان الاعتدال ١٣٠/٣ رقم «٥٥١١»، لسان الميزان ٥١١/٥ رقم «٥٣٥١».
(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١١٣ رقم «٣٦٨».

أحدهما وضعه، وسرقه منه الآخر[١]، وقال الدارقطني أيضا: كان ضعيفا[٢]، وقال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ: علي بن الحسن، متروك[٣].

٤٦ – علي بن سعيد بن شَهْرَيَار الرَّقِّيّ العَلَّاف[٤].

روى عن: محمد بن عبد الله الأنصاري، وغيره.

وروى عنه: الحُسَيْنُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ يَزِيْدَ بنِ الأَزْرَق الرَّقِّيّ المَالِكِيُّ القَطَّان، وغيره.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة محمد بن مصعب القرقساني[٥] من طريق علي بن سعيد العلاف عنه، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي، عن أبيه قال: (جاءني رسول الله ﷺ، فتفل من قرني إلى قدمي).

قال الدارقطني: أما حديث أبي العشراء، فالحمل فيه على علي بن سعيد العلاف، وهو المعروف بعلي بن سعيد بن شهريار الرقي، وهو يكذب في الحال، حدث عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (الأرواح جنود مجندة)، ولا أصل له من حديث ابن سيرين، ولا ابن عون، ولا الأنصاري[٦].

---

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٩٥، ١٩٦ رقم «٢٥٠».

(٢) العلل للدارقطني ١٠٠/٦ رقم «٢٤٧٦».

(٣) لسان الميزان ٦٧/٤ رقم «٣٤٥٧». وأورده ابن حبان المجروحين ٦٥/٢ رقم «٦٩٣»، وقال: لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، وذكره ابن عدي في الكامل ١٤٣/٨ رقم «١٣٦٦»، وأورد له جملة من مروياته ثم قال: هذه الأحاديث، وما لم أذكره من حديث علي بن الحسن هذا، فكلها بواطيل ليس لها أصل، وهو ضعيف جدا، وقال الحاكم: روى عن الثوري، وابن أبي ذئب، ومالك بن أنس أحاديث موضوعة، وقال أبو سعيد النقاش: روى أحاديث موضوعة. المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٦٧ رقم «١٢٢»، لسان الميزان ٥١٣/٥ رقم «٥٣٥١». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني تكذيبه للراوي؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(٤) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٩٤/٢ رقم «٢٣٧٦»، ميزان الاعتدال ١٤٣/٣ رقم «٥٥٥٥»، لسان الميزان ٥٤٤/٥ رقم «٥٤٠١».

(٥) ٣٥٣/٢، ٣٥٤ رقم «٩٩٣».

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٢٥٢ رقم «٣٣٦». وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حبان: كثير الخطأ، فاحش الوهم، ممن يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات الملزقات، لا يجوز الاحتجاج به عندي لكثرة روايته الأباطيل عن الثقات والمجاهيل، وقال الحاكم: روى عن يزيد بن هارون والأنصاري حديثين قد قلبهما =

٤٧- علي بن عبدة بن قتيبة بن شريك بن حبيب، أبو الحسن التميمي، المُكْتِب[(١)].

روى عن: إسماعيل ابن علية، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي عباد يحيى بن عباد، وخالد بن عمرو الكوفي.

وروى عنه: أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، والقاضي المحاملي، وجعفر بن محمد بن عبدويه، ومحمد بن المسيب الأرغياني.

قال الأزهري عن الدَّارَقُطْنِيّ: علي بن عبدة، يضع الحديث[(٢)] ، وقال البَرْقانِيّ: عن الدَّارَقُطْنِيّ علي بن عبدة، متروك[(٣)].

مات سنة سبع وخمسين ومائتين[(٤)].

٤٨- عمر بن إبراهيم بن خالد الكُرْدِيّ الهاشمي، مولاهم[(٥)].

روى عن: عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس، وعَبد الملك بن عمير، وابن أبي ذئب، وشعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وآخرين.

وروى عنه: أحمد بن مصعب المروزي، وعَبد الله بن محمد المُخَرِّمِيّ، وإسحاق الخُتُّلِيّ، وأحمد بن محمد بن العلاء، وآخرون.

=
وسرقهما. الجرح والتعديل ١٨٩/٦ رقم «١٠٤١»، المجروحين لابن حبان ٧٠/٢ رقم «٦٩٧»، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٦٨، ١٦٩ رقم «١٢٥». قلت: الراجح فيه قول الدارقطني، لأن معه زيادة علم بحال الراوي، وحديثه، وهي توجب ترجيح قوله.

(١) تاريخ بغداد ٤٦٥/١٣ رقم «٦٣٣٤»، الضعفاء لابن الجوزي ١٩٦/٢ رقم «٢٣٨ ٧»، لسان الميزان ٥١٥/٥ رقم «٥٣٥٤».

(٢) تاريخ بغداد ٤٦٧/١٣ رقم «٦٣٣٤».

(٣) المصدر السابق نفس الموضع. وقال ابن حبان: يسرق الحديث، يعمد إلى كل حديث رواه ثقة يرويه عن شيخ ذلك الشيخ، ويروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، لا يحل الاحتجاج به، وقال ابن عدي: يسرق الحديث، وقال الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة يعقوب الدورقي ٤٠٧/١٦: السري بن عاصم الهمداني، وعلي بن عبدة التميمي كانا يسرقان الأحاديث، وقال الذهبي: كذاب. المجروحين لابن حبان ٦٧/٢ رقم «٦٩٥»، الكامل لابن عدي ١٥٨/٨ رقم «١٣٧٣»، ميزان الاعتدال ١٣٢/٣، رقم «٥٥١٤». قلت: والراجح من قولي الدارقطني قوله: يضع الحديث؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(٤) تاريخ بغداد ٤٦٧/١٣.

(٥) ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٨/٦ رقم «٥١٠»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٤/٢ رقم «٢٤٣٧»، ميزان الاعتدال ١٨٨/٣ رقم «٥٧٣١»، لسان الميزان ٦١/٦ رقم «٥٥٧٣».

قال الدَّارَقُطْنِيّ: يضع الأحاديث[1]، وقال ابن الجوزي: قال الدارقطني: كان كذابا يضع الحديث[2].

قال الخطيب: مَاتَ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ فِيمَا بَلَغَنَا بَعْدَ سَنَةِ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ[3].

٤٩- عمر بن أيوب، المَدَنِيّ، الغِفَارِيّ[4]، ومن قال فيه: المزني بالزاي، وفرق بينهما، فقد صحف، ووهم، فهما ترجمة واحدة[5].

روى عَن: أبي ضَمرَة، وَابْن أبي فديك، وَعبد الله بن نَافِع.

وروى عنه: عَلان بن عبد الصَّمد الطَّيَالِسِيّ.

قال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ في غرائب مالك في ترجمة محمد بن المنكدر، عَن جَابر: عمر بن أيوب بن عمر بن أبي عَمْرو بن نعيم، عَن عَبد الله بن نافع، وعنه إسماعيل بن صالح بن عمر الحلواني، يضع الحديث، وقال مرة: هذا باطل، والمتهم به عمر بن أيوب، وقال في ترجمة ربيعة: ضعيف، وقال مرة: ليس بثقة[6].

---

(١) سنن الدارقطني ٧٧٤/٢ حديث رقم «٢٨٤٣».

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ٣١٦/١، ٣٢٠، ٢٩٣/٢. وقال ابن عقدة ضعيف، وقال ابن حبان: يروي عن مالك، والثقات ما لم يحدثوا بها قط، لا يجوز الاحتجاج بخبره، ولا الرواية عنه، وقال الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أحمد بن محمد بن العلاء ٢٣٧/٦ رقم «٢٧٢٦»: وغير عمر أوثق منه، وقال أيضا: وكان غير ثقة، يروي المناكير عن الأثبات، وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١٧١/٣: عمر بن إِبْرَاهِيم بن خَالِد هَذَا لَا يعرف، وقال الذهبي في تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي ص/٢٤٢ رقم «٦٢٦»: وضاع، وقال أيضا: كَذَّاب. المجروحين لابن حبان ٣٠/٢ رقم «٦٥٦»، تاريخ بغداد ٣٦/١٣ رقم «٥٨٥٨»، المغني في الضعفاء ١٠٩/٢ رقم «٤٤١٨». قلت: الراجح فيه قول الدارقطني؛ إذ رماه بالوضع؛ وهو جرح مفسر مقدم على كل قول ورد فيه.

(٣) السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد ص/٢٥٣ رقم «١٢٢».

(٤) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٥/٢ رقم «٢٤٤٠»، ميزان الاعتدال ١٩٢/٣ رقم «٥٧٤٤».

(٥) قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة عمر بن أيوب المزني ٧٠/٦: وقد ظهر لي من كلام الدارقطني في الغرائب أنه غفاري القبيلة مدني البلد - بالدال - وأن من قال بالزاي صحف، فهو والغفاري الذي بعده واحد.

(٦) لسان الميزان ٧١/٦ رقم «٥٥٨٥». وقال ابن حبان: يروي عن أبي ضمرة، وابن أبي فديك، وعبد الله بن نافع المقلوبات، وغيرهم من الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به =

٥٠- عمر بن الحسن بن علي بن مالك بن أَشْرَس بن عبد الله بن مِنْجَاب، أبو الحسين الشَّيْبَانِيّ المعروف بابن الأُشْنَانِيّ القاضي[(١)].

روى عن: أبيه، ومحمد بن عيسى بن حيان المدائني، والحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن مسلمة الواسطي، وأبي إسماعيل الترمذي، وإبراهيم الحربي، وأبي بكر بن أبي الدنيا، وغيرهم.

وروى عنه: أبو العباس ابن عقدة، وأبو عمرو ابن السماك، ومحمد بن المظفر، والدارقطني، وابن شاهين، والمعافى بن زكريا، وغيرهم.

قال الحاكم عن الدارقطني: كان يكذب[(٢)]، وقال السُّلَمِيُّ: وسألتُه - يعني الدارقطني - عن عُمرَ ابن الأُشْنانيِّ؟، فقال: ضعيفٌ[(٣)].

قيل: إن مولده كان ببغداد في سنة تسع وخمسين، أو في سنة ستين ومائتين[(٤)].

ومات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة[(٥)].

=

بحال، وقال الحاكم: روى عن أبي ضمرة عن مالك حديثا موضوعا، وقال أبو سعيد النقاش: روى عَن أنس بن عياض، ومالك أحاديث موضوعة. المجروحين لابن حبان ٣٢/٢، ٣٣ رقم «٦٥٨»، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٦٤ رقم «١١٥»، لسان الميزان ٧١/٦ رقم «٥٥٨٥». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني في الراوي قوله: يضع الحديث؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٩٠/١٣ رقم «٥٩٣٣»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٦/٢ رقم «٢٤٤٧»، تاريخ الإسلام ٧٢٧/٧ رقم «٢٩١»، لسان الميزان ٧٨/٦ رقم «٥٥٩٦».

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١١٣ رقم «٢٥٥».

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٢١١ رقم «٢٢١». وقال الحاكم عن أبي علي النيسابوري: ثقة، وتعقبه الدارقطني فقال: بئس ما كان شيخنا أبو علي، ثم ذكر قصة تدل على كذبه، وقال الذهبي: هذا الأشناني صاحب بلايا. سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١١٣ رقم «٢٥٥»، ميزان الاعتدال ١٩٤/٣ رقم «٥٧٥٦». والمختار من قولي الدارقطني تكذيبه للراوي، فهو جرح مفسر مقدم على غيره، وقد ذكر الدارقطني للحاكم ما يدل على كذب هذا الأشناني، وقد وضع حديثا للقادر بالله؛ أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة القادر بالله ٦٣/٥ رقم «١٩١٣» وأورده السيوطي في اللآليء المصنوعة ٣٩٨/١، وجزم بذلك، فالرجل وضاع.

(٤) تاريخ بغداد ت بشار ٩١/١٣.

(٥) المصدر السابق ٩٣/١٣.

٥١- عمر بن راشد المدني الجَارِيّ[١]، أبو حفص مولى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَان بْنِ عثمان سكن القُلْزُم[٢].

روى عَنْ: ابن عَجْلان، وابن أبي ذئب، وهشام بن عُرْوة، وعبد الرحمن بن حَرْمَلَة، وغيرهم.

وَروى عَنْهُ: أبو مُصْعب المَدِينيّ الملقب بمُطَرِّف، وأحمد بن عبد المؤمن المِصْرِيُّ، ويعقوب بن سُفيان الفَسَوِيّ.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة أحمد بن داود بن عبد الغفار من طريقه عن أبي مصعب عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: (لكل أمة مفتاح ومفتاح الجنة المساكين والفقراء هم جلساء الله يوم القيامة)، وجزم ابن حبان بوضعه.

وقال الدارقطني: هذا الحديث وضعه عمر بن راشد الجاري، من أهل الجار، على مالك، حدث به عنه عثمان بن معبد، ويعقوب بن سفيان، وسرقه منه هذا الشيخ، فوضعه على أبي مصعب[٣].

وقال البرقاني: سألت أبا الْحَسَن عن عُمَر بن رَاشِد الْمَدَنِيُّ، يروى عن هِشَام بن عُرْوَة، ومَالِك، وعبد الرَّحْمَنِ بن حَرْمَلَة؟ فَقَالَ: يُقَالُ له: الْجَارِي، كان يكون بالْجَارِ، مَتْرُوكٌ[٤]. وقال الدَّارَقُطْنِيّ أيضا: كان يتهم بوضع الحديث على الثقات[٥]، وقال ابن حجر: وقال الدارقطني: كان ضعيفا لم يكن مرضيا، وكان يتهم بوضع الحديث على الثقات[٦].

---

(١) بِفَتْح الْجِيم وبالراء؛ نسبة إلى الجار؛ وهي بليدَة على السَّاحِل بِالقرب من المَدِينَة النبوية. الأنساب للسمعاني ١٦٨/٣ رقم «٨٠٠»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٥١/١.

(٢) ترجمته في: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٠٩/٢ رقم «٢٤٥٩»، ميزان الاعتدال ٢٠٤/٣ رقم «٥٧٨٦»، لسان الميزان ٩٧/٦ رقم «٥٦١٦».

(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٥٤، ٥٥ رقم «١٦».

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٠٩، ١١٠ رقم «٣٤٥».

(٥) العلل لدارقطني ٨١/٨ رقم «٣٤٣٤».

(٦) لسان الميزان ٩٨/٦ رقم «٥٦١٦». وقال أبو حاتم: كتبت من حديثه ورقتين ولم أسمع منه لما وجدته كذبا وزورا، وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال ابن عدي: شيخ مجهول كان بمصر، وقال ابن حبان: يضع الحديث على مالك، وابن أبي ذئب وغيرهما من الثقات، وقال الحاكم: روى عن مالك أحاديث موضوعة، وقال الخطيب: كان ضعيفا يروي

٥٢- عمر بن محمد أبو حفص التَّلَّعُكْبَرِيّ الخطيب[(١)].

روى عن: هلال بن العلاء الرقي، والحسين بن السَّمَيْدع الأنطاكي.

وروى عنه: محمد العكبري، وأبو الفتح محمد بن الحسين بن محمد الشيباني العطار.

قال الدارقطني: مشهور بوضع الحديث[(٢)].

٥٣- محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي أبو عبد الله الدمشقي الزاهد السائح[(٣)].

روى عن: شعيب بن إسحاق، وبقية بن الوليد، وعمار بن سيف الضبي، وإسماعيل بن عياش، وسويد بن عبد العزيز، وآخرون.

وروى عنه: يحيى بن أبي طالب، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، والحسن بن سفيان، وأبو عبد الله ابن ماجة في سننه، وآخرون.

قال البرقاني: عن الدارقطني: كذاب[(٤)].

٥٤- مُحَمَّد بْن إسحاق بْن إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بن عُكَّاشة بن مِحْصَن العُكَّاشي الأَسدِيّ الأندلسي، ويقال: مُحَمَّد بن محصن ينسب إلى الجد[(٥)].

= المناكير عن الثقات، وقال ابن طاهر: كذاب. الضعفاء للعقيلي ٢٤٦/٤ رقم «١١٥٢»، الجرح والتعديل ١٠٨/٦ رقم «٥٦٩»، المجروحين لابن حبان ٢٧٥/١ رقم «٧٨»، الكامل لابن عدي ٣٢٣/٧رقم «١١٩١»، المدخل إلى الصحيح ص/١٦٤ رقم «١١٦»، المتفق والمفترق للخطيب ١٦٠٥/٣، ١٦٠٦ رقم «٩٥٢»، تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ص/١٧٤ رقم «٤١٢». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني في الراوي تكذيبه له؛ إذ وافقه عليه جمهور الأئمة.

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٢١٥/٢ رقم «٢٥٠٠»، ميزان الاعتدال ٢٣٠/٣ رقم «٥٨٧٦»، لسان الميزان ١٣٧/٦ رقم «٥٦٧٨».

(٢) تاريخ بغداد ٩٧/١٣ رقم «٥٩٤٤».

(٣) ترجمته في: تاريخ دمشق ٢٢٣/٥١ رقم «٦٠٤٨»، تهذيب الكمال ٣٢٤/٢٤ رقم «٥٠٣٠»، تهذيب التهذيب ١٤/٩ رقم «١٨».

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٢٤ رقم «٤٢٤».

(٥) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩٥/٧ رقم «١٠٩٣»، تهذيب الكمال ٣٧٢/٢٦ رقم «٥٥٨٣»، ميزان الاعتدال ٥٢/٤ رقم «٦٨٠٧».

رَوَى عَن: إِبْرَاهِيم بْن أَبِي عبلة، وسفيان الثوري، وسُلَيْمان الأعمش، وعبد الرحمن بْن عَمْرو الأَوزاعِيّ، ومحمد بن عجلان، ويحيى بْن سَعِيد الأَنْصارِيّ، وغيرهم.

ورَوَى عَنه: محمد بن كامل بن ميمون، وأبو خيثمة مصعب بن سَعِيد، ومعلل بن نفيل، وهاشم بن القاسم، ويحيى بن سَعِيد العطار الحمصي، وآخرون.

قال الحاكم عن الدارقطني: مُحَمَّد بن مِحْصَن، وَيُقَالُ: ابن إِسْحَاق الأَنْدَلُسِي، والعُكَّاشِي، عن الْثَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، وابن عَجْلَان، وابن أَبِي عَبْلَة، مَتْرُوكٌ يَضَعُ[1]، وقال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ في غرائب مالك: كان يضع الحديث[2].

٥٥- محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني المقريء نزيل بغداد[3].

روى عن: يوسف بن يعقوب النجيرمي البصري، ومحمد بن أحمد بن إسحاق الشاهد الأهوازي، والحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، وأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن عمر ابن البقال، والقاضي أبو القاسم التنوخي، والقاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وأبو عبد الله البكري، وغيرهم.

قال الخطيب: حكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عنه: أنه وضع كتابا في الحروف، ونسبه إلى أبي حنيفة، قال أبو العلاء: فأخذت خط الدارقطني، وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له[4].

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٢٩ رقم «٤٦٢».

(٢) لسان الميزان ٦٠/٨ رقم «٧٧٣٥». تنبيه: خلط هذا الراوي ابنُ الجوزي في الضعفاء ٨٦/٣ رقم «٣١٢٧» بمحمد بن عكاشة الكرماني، وهو غيره قطعا؛ قال ابن حجر: وخلطه بعضهم بمحمد بن عكاشة الكرماني، وعندي أنه غيره قد بسطت ترجمة محمد بن عكاشة في لسان الميزان. تهذيب التهذيب ٤٣١/٩ رقم «٧٠١».

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٥٤١/٢ رقم «٥٣١»، تاريخ دمشق ٢٣٠/٥٢ رقم «١٠٩٩٦»، ميزان الاعتدال ٧٦/٤ رقم «٦٩١٥»، الكشف الحثيث ص/٢٢٢ رقم «٦٣٥»، لسان الميزان ت أبي غدة ٣٦/٧ رقم «٦٥٩٦».

(٤) تاريخ بغداد ٥٤١/٢ رقم «٥٣١».

٥٦- محمد بن زكريا الخَصِيْب(١).

روى عن: سويد بن سعيد الهروي.

وروى عنه: أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن بكير التميمي.

قال الدَّارَقُطْنِيّ: يضع الحديث(٢).

٥٧- محمد بن سليمان بن زَبَّان(٣).

قال السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني عن محمد بن سليمان بن زبان، كان بالبصرة؟ قال: مدبر، آية من آيات الله، قلت له: كان يضع الحديث؟ قال: نعم(٤).

٥٨- محمد بن أبي سليمان بن أبي فاطمة(٥).

روى عن: أسد بن موسى.

وروى عنه: أَبُو الْحَسَنِ فَقِيرُ بْنُ مُوسَى بْنِ فَقِيرٍ الْأَسْوَانِيُّ، والقاضي أبو عبد الله الحسين بن الحسين بن عبد الرحمن الأنطاكي، وغيرهما.

قال الحاكم عن الدارقطني: ابن فاطمة كذاب، يضع الحديث(٦).

٥٩- محمد بن سهل بن عبد الرحمن أبو عبد الله العطار مولى بني أسد، وقيل: محمد بن سهل بن الحسن بن محمد بن ميمون مولى بني أمية(٧).

روى عن: عمرو بن عبد الجبار اليمامي، وعبد الله بن محمد البلوي، ومضارب بن نزيل الكلبي، وغيرهم.

---

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٥٩/٣ رقم «٢٩٨٤»، ميزان الاعتدال ١١٩/٤ رقم «٧١١١»، لسان الميزان ١٣٩/٧ رقم «٦٧٩٠».

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٢٢ رقم «١٣٦».

(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٣٩/٤ رقم «٧٢٠٤»، لسان الميزان ١٧٩/٧ رقم «٦٨٧٢».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠١ رقم «٦٩».

(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٣٩/٤ رقم «٧٢٠٣»، لسان الميزان ١٧٨/٧ رقم «٦٨٧١».

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١١٨ رقم «٢٦١».

(٧) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٥/٣ رقم «٨٥٣»، الضعفاء لابن الجوزي ٧٠/٣ رقم «٣٠٣٢»، ميزان الاعتدال ١٤٢/٤ رقم «٧٢٢٠».

وروى عنه: محمد بن مخلد العطار، وعبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان البزاز، وأبو بكر الشافعي، وأبو بكر الجعابي، ومخلد بن جعفر الدقاق، وآخرون.

قال أحمد بن محمد بن غالب البرقاني عن الدارقطني: كان ممن يضع الحديث[1]، وقال أبو القاسم الأزهري عن الدارقطني: متروك[2]، وقال ابن حجر: أورد الدَّارَقُطْنِيّ في غرائب مالك من رواية هذا، عَن مُحَمد بن عبد الجبار، عن سليمان بن مهير الكلابي، عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن أنس رفعه: (لا يصلي أحدكم وهو يدافع الأخبثين)، وقال: هذا باطل من حديث مالك، وحديث الزهري، ومُحمد بن سهل متروك، وقال في موضع: محمد بن سهل بن الحسن العطار، ولم يكن مرضيًا [3].

وقال ابن حجر أيضا: وأخرج الدَّارَقُطْنِيّ في غرائب مالك عن أحمد بن محمد بن إسحاق الياموري، عَن مُحَمد بن سهل بن ميمون، عن سعيد بن محمد بن الأصبغ، عن إسحاق بن محمد الأنصاري؛ من ولد ثابت بن الأقلح، عن معن، عن مالك، عن ربيعة، عَن أَنس رفعه: (العلماء أمناء للأنبياء ما لم يخالطوا السلطان، ويدخلوا في الدنيا ... الحديث)، وقال: هذا باطل، ومُحمد بن سهل يضع الحديث، ومنهم من سمى جده الحسن[4].

٦٠- محمد بن عبد الرحمن بن بَجِيْر بن عبد الله بن معاوية بن بَجِيْر بن رَيْسَان[5] أبوبكر، الحِمْيَرِيّ، الرَّيْسَانيّ، المصريّ[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٢٥٥/٣.
(٢) المصدر السابق نفس الموضع.
(٣) لسان الميزان ١٨٨/٧ رقم «٦٨٩٠».
(٤) المصدر السابق نفس الموضع. وقال أبو احمد الحاكم: كذاب، وقال أبو محمد الحسن بن محمد الخلال: كان يضع الحديث. تاريخ بغداد ٢٥٥/٣ رقم «٨٥٣»، لسان الميزان ١٨٨/٧ رقم «٦٨٩٠». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني في الراوي أنه يضع الحديث؛ إذ وافقه غيره من الأئمة.
(٥) بفتح الراء وسكون التحتانية بعدها مهملة. تقريب التهذيب ص/٢٩٦ رقم «٣٢٢٢».
(٦) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٧٥/٣ رقم «٣٠٦٤»، ميزان الاعتدال ١٨٢/٤ رقم «٧٣٨٩»، المقفى الكبير للمقريزي ٢٢/٦ رقم «٢٣٩٩».

روى عَن: أبيه عبد الرحمن بن بَحِيْر بن عبد الله بن معاوية بن بَحِيْر بن رَيْسَان.

وروى عنه: أبو الحسن علي بن مُحمَّد بن أحمد المِصْري، وغيره.

قال الدارقطني: يَرْوِي عَن أبيه، عن مالك، والثَّوْري أحاديث موضوعة، كان بمصر يضع الحديث(1).

وقال ابن حجر: أخرج الدَّارَقُطْنِيّ في غرائب مالك من طريق محمد بن أحمد بن عبد العزيز الحراني إمام مسجد الفسطاط عنه، عَن أبيه، عَن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن أبي سلمة عن معاوية بن الحكم رفعه قال: (إن الشيطان قال: لن ينجو مني أحد من ثلاث ـ يعني في المال ـ إما أن أزينه فيمنعه من حقه، وإما أن أسهل له سبيلا فينفقه في غير حقه ... الحديث)، وقال: تفرد به محمد، ولم يكن بالمرضي(2).

قال ابن حجر: وأخرج ـ يعني الدارقطني ـ أيضًا من روايته، عَن أبيه، عَن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن عروة عن عائشة أحاديث من أَنْكَرِها: (أيما أهل عَرَصَة ظلَّ فيهم امرؤ مسلم جائعا، فقد برئت منهم ذمة الله)، وقال: تفرد به محمد وهو منكر الحديث، وهذا باطل(3).

٦١- محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن همام، أبو المفضل الشيباني الكوفي، نزيل بغداد(4).

---

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٥٦/١.

(٢) لسان الميزان ٢٨٠/٧ رقم «٧٠٥٣».

(٣) المصدر السابق ٢٨١/٧ رقم «٧٠٥٣». وقال ابن يونس: غير مأمون؛ وقال أيضا: متروك الحديث، وقال مسلمة بن القاسم: كان كذابا، وقال ابن عدي: روى عن الثقات بالمناكير، وعن أبيه عن مالك بالبواطيل، وقال الخطيب: عبد الرحمن بن بحير، روى عنه ابنه محمد عن مالك بن أنس أحاديث منكرة الحمل فيها على ابنه، وقال أيضا: كذاب، وقال ابن عساكر: كذاب يتفرد بمنكرات من حديث مالك. الكامل لابن عدي ٤١٨/٩ رقم «١٧٧٩»، تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب ٤٤/١، المقفى الكبير ٢٢/٦ رقم «٢٣٩٩»، لسان الميزان ٢٧٩/٧ رقم «٧٠٥٣». قلت: والمختار من أقوال الدارقطني تكذيبه للراوي؛ إذ وافقه عليه جمهور الأئمة.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٩٩/٣ رقم «١٠٣٠»، تاريخ دمشق ١٤/٥٤ رقم «٦٥٦٥»، ميزان الاعتدال ١٧٠/٤ رقم «٧٣٥٨»، لسان الميزان ٢٥٣/٧ رقم «٧٠١٨».

روى عن: محمد بن جرير الطبري، ومحمد بن محمد الباغندي، وعبد الله بن محمد البغوي، وأبي بكر ابن أبي داود، ومحمد بن الحسين الأشناني، وعبد الله بن أبي سفيان الموصلي، وغيرهم.

وروى عنه: أبو الحسن النعيمي، والقاضي أبو العلاء الواسطي، وأبو محمد الخلال، وأبو القاسم الأزهري، وأحمد بن محمد العتيقي، وعبد الله بن عبد القاهر الأسدي، والقاضي التنوخي، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: ذُكِرَ للشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْدَّارَقُطْنِيِّ، أن أبا الْمُفَضَّل مُحَمَّد بن عبد الله الْشَّيْبَانِيّ حَدَّثَ عن العُمَرِيِّ، عن أَبِي كُرَيْبٍ، بِحَدِيْث شُعْبَة، عن الْحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عَبَّاس: (لاَ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ)، قَالَ الْدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَ عدو الله بِهَذَا، مُعَاذ الله، ما حَدَّثَ العُمَرِيُّ بِهَذَا البتة، هو ذا يركب أَيْضًا[1].

وقال الخطيب قال لي الأزهري: لما حدث - يعني أبا المفضل - عن أبي عيسى ابن العَرَّاد[2] كَذَّبَهُ الدَّارَقُطْنِيّ في روايته عنه لأنه زعم أنه سمع منه، في سنة عشر وثلاثمائة، وكانت وفاته سنة خمس وثلاثمائة، قال الخطيب: كذا قال لي الأزهري، وهو خطأ، كانت وفاة أبي عيسى في سنة اثنتين وثلاثمائة[3]، وقال الأزهري، والقاضي أبو العلاء الواسطي، عن الدَّارَقُطْنِيّ: أبو المفضل يشبه الشيوخ[4].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٢٠٤ رقم «٤٤٧».

(٢) هو أحمد بن محمد بن موسى المعروف بابن العراد ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٦٤/٦ رقم «٢٧٥٦»، والعراد: بِفَتْح العين المهملة، وَالرَّاء الْمُشَدّدَة، تَلِيهَا أَلف، ثمَّ دَال مُهْملَة. توضيح المشتبه ٢١٣/٦.

(٣) تاريخ بغداد ٥٠٠/٣ رقم «١٠٣٠».

(٤) المصدر السابق ٤٩٩/٣، ٥٠٠ رقم «١٠٣٠». وقال حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق: كان يضع الحديث، وقال أبو ذر الهروي: قعد للرافضة وأملى عليهم أحاديث ذكر فيها مثالب الصحابة رضوان الله عليهم وكانوا يتهمونه بالقلب والوضع، وقال الأزهري: كان أبو المفضل دجالا كذابا، ما رأينا له أصلا قط، وقال الخطيب: كتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بان كذبه فمزقوا حديثه، وأبطلوا روايته، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة. تاريخ بغداد ٤٩٩/٣ رقم «١٠٣٠»، تاريخ دمشق ١٨/٥٤ رقم «٦٥٦٥». قلت: والمختار من قولي الدارقطني تكذيبه للراوي؛ إذ وافقه عليه النقاد.

ذكر أبو المفضل أنه ولد سنة سبع وتسعين ومائتين[١].
ومات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة[٢].
٦٢- محمد بن عُبَيْد، القُرَشِيّ[٣].
روى عن: مالك.
وروى عنه: محمد بن مصفى، وأبو أمية.
قال ابن حجر: كذبه الدَّارَقُطْنِيّ[٤].
٦٣- محمد بن علي الصُّوْرِيّ[٥].
روى عن: يحيى بن عبد الله البابلتي.
وروى عنه: أبو القاسم هارون بن محمد البغدادي.
أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة يحيى بن عبد الله بن الضحاك الْبَابْلُتِّيُّ[٦]، من طريق محمد بن علي الصوري، عن الْبَابْلُتِّيّ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رفعه: (إِذَا كَانَ سَنَةُ ثِنْتَيْنِ وَمِائَةٍ كَانَ الْغُرَبَاءُ فِي الدُّنْيَا أَرْبَعَةً؛ قُرْآنٌ فِي جَوْفِ ظَالِمين، وَمُصْحَفٌ فِي بَيْتٍ قوم لَا يُقْرَأُ فِيهِ، وَمَسْجِدٌ فِي نَادِي قَوْمٍ لَا يُصَلُّونَ فِيهِ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ بَيْنَ قَوْمٍ سُوءٍ)، قال ابن حبان: هذا لا شك أنه معمول.
وقال الدارقطني: البلية فيه من الراوي له عن البابلتي لا منه، والله أعلم[٧].
٦٤- محمد بن محمد بن الأشعث، أبو الحسن الكوفي نزيل مصر[٨].

(١) تاريخ بغداد ٥٠١/٣.
(٢) المصدر السابق نفس الموضع.
(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٩٨/٤ رقم «٧٤٥٧»، المغني في الضعفاء ٣٤٥/٢ رقم «٥٨٠٣»، لسان الميزان ٣٣٢/٧ رقم «٧١٣٨».
(٤) لسان الميزان ٣٣٢/٧ رقم «٧١٣٨».
(٥) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب الضعفاء، وقد يظن البعض أن هذا الراوي المترجم له هنا هو محمد بن علي الصوري الحافظ؛ وهذا غلط؛ فالمترجم له هنا متقدم من طبقة الأئمة الستة، وأما الأخير، فمتأخر الطبقة توفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وهو من مشيخة أبي بكر الخطيب البغدادي.
(٦) ٥٧٠/٢ رقم «١٢١٨».
(٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٢٨٩ رقم «٤٠٤».
(٨) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٩٧/٣ رقم «٣١٨١»، ميزان الاعتدال ٢٥٨/٤ رقم «٦٨٥٣»، لسان الميزان ٤٧٦/٧ رقم «٧٣٥٧».

روى عن: أبي يحيى خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد بن أسيد بن هدية، وحمزة بن نصير، ومُحَمد بن سعدان البزاز، وغيرهم.

وَرَوَى عَنْهُ: أبو بكر ابن المقرئ، وأبو أحمد ابن عدي، وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْيَامُورِيُّ، وسهل بن أحمد الدّيباجيّ، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: وسألت أبا الحسن الدارقطني عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي؟ فقال: آية من آيات الله، ذلك الكتاب هو وضعه، يعني العلويات[1].

وقال ابن حجر: أورد الدارقطني في غرائب مالك من روايته، عَن مُحَمد بن سعدان البزاز، عن القعنبي، حديثا وقال: كان ضعيفا[2].

مات سنة أربع عشرة وثلاثمائة[3].

٦٥- محمد بن موسى بن مسكين، أبو غَزِيَّة القاضي، الأنصاري المدنيّ[4].

رَوَى عَنْ: عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي الزّناد، وفليح بْن سليمان، ومالك بْن أنس، وغيرهم.

وَروى عَنْهُ: يعقوب بْن محمد الزُّهْرِيّ، والنضر بْن سَلَمَةَ، وإبراهيم بْن المنذر الحزامي، والزُّبَير، وآخرون.

قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة علي بن أحمد الكعبي[5]: رَوَى عَن أبي غزية، عَن عَبد الوهاب بن موسى، عن مالك، عَن أبي الزناد، عن هشام

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٩٩ رقم «٦٣».

(٢) لسان الميزان ٤٧٦/٧ رقم «٧٣٥٧». وقال ابن عدي: حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخة قريبًا من ألف حديث ... وكان متهما في هذه النسخة، ولم أجد له فيها أصلا، وقال ابن طاهر: كَذَّاب. الكامل لابن عدي ٤٤٦/٩، ٤٤٩ رقم «١٧٩٧»، ذخيرة الحفاظ ٢٣٢/١ رقم «٩٣». قلت: ومن الموضوعات التي ساقها له ابن عدي من هذه النسخة حديث: (شرار الناس من باع الحيوان)، فهذا موضوع بلا ريب، فالمختار من قولي الدارقطني في الراوي رميه له بالوضع؛ إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(٣) تاريخ الإسلام ٢٨٥/٧ رقم «١٧٩».

(٤) ترجمته في: الضعفاء للعقيلي ٤٩٩/٥ رقم «١٧٠٦»، الكامل لابن عدي ٣٧١/٩ رقم «١٧٥٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٣/٣ رقم «٣٢٢١»، ميزان الاعتدال ٢٧٧/٤ رقم «٧٧٤٣»، لسان الميزان ٥٣٤/٧ رقم «٧٤٦٢».

(٥) ٤٧٩/٥ رقم «٥٣٠٠».

بن عروة، عَن أبيه، عَن عائشة رضي الله عنها حديثين أحدهما: (أن النبي ﷺ لما حج مر بقبر أمه آمنة، فسأل الله عز وجل، فأحياها، فآمنت به، فردها إلى حفرتها)، والثاني بهذا الإسناد: (أن النبي ﷺ كَانَ يَنْقُلُ الْحِجَارَةَ للبيتِ عُرياناً، فجاءه جبريل، وميكائيل، فَوَزَّرَاهُ، وطَفِقَا يحملانِ الحجارةَ عنه شفقةً من الله عليه).

قال الدارقطني: والإسناد، والمتنان باطلان، وَلا يصح لأبي الزناد، عن هشام، عَن أبيه، عَن عائشة شيء، وهذا كذب على مالك، والحمل فيه على أبي غزية، والمتهم بوضعه هو، أو من حدث به عنه، وعبد الوهاب بن موسى ليس به بأس[1].

تُوُفّي سنة سبع ومائتين[2].

٦٦- محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن نَبْهَان بن طريف بن عاصم أبو بكر ويقال: أبو عبد الله الرازي[3].

روى عن: محمد بن حميد الرازي، وأحمد بن سعيد الهمذاني، ومحمد بن هاشم البعلبكي، وإسحاق بن أبي حمزة، وإسحاق بن وهب الجمحي المصري، وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن مخلد الدوري، ومحمد بن العباس بن نجيح، وهبه الله بن جعفر، ومحمد بن الحسن النقاش المقرئان، وعثمان بن علي الصيدلاني، وغيرهم.

---

(١) لسان الميزان ٤٧٩/٥ رقم «٥٣٠٠». وقال البخاري: عِنْدَهُ مناكير، وقَال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات، وقال أبو عبد الله الحاكم: ثقة. التاريخ الكبير للبخاري ٢٣٨/١ رقم «٧٥٣»، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص/١٧٥ رقم «٢٧٩»، الجرح والتعديل ٨٣/٨ رقم «٣٤٧»، المجروحين لابن حبان ٣٤٦/٢ رقم «٩٨٦»، ديوان الضعفاء ص/٣٧٦ رقم «٤٠٠١». قلت: الراجح في الراوي جانب الجرح، لأنه رأي الجمهور، ولأن الحاكم انفرد بتوثيقه وهو متساهل، والراجح في جرحه ما ورد عن الدارقطني؛ لأمرين؛ أحدهما: أن معه زيادة علم توجب التسليم لقوله، والأمر الآخر: أن من تفرد برواية هذين الخبرين الباطلين ثبت كذبه.

(٢) تاريخ الإسلام ١٩٠/٥ رقم «٣٤١».

(٣) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١٠٨/٣ رقم «٣٢٥٤»، ميزان الاعتدال ٢٩٨/٤ رقم «٧٨٥٨».

قال الدارقطني: شيخ دجال كذاب، يضع الحديث، والقراءات والنسخ، وضع نحوا من ستين نسخة قراءات ليس لشيء منها أصل، ووضع من الأحاديث المسندة ما لا يضبط، قدم إلى ههنا قبل الثلاثمائة، فسمع منه ابن مجاهد، وغيره، ثم تبين كذبه، فلم يحك عنه ابن مجاهد حرفا[١].

وقال ابن حجر: قال الدَّارَقُطْنِيّ: في غرائب مالك: حدثني أبو القاسم هبة الله بن جعفر المقريء حَدَّثَنَا محمد بن يوسف بن يعقوب الرازي حَدَّثَنَا إدريس بن علي الرازي حَدَّثَنَا يحيى بن الضريس حَدَّثَنَا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عَن أبي سعيد رفعه: (إذا تغوط الاثنان فَلْيَتَوَارَ كل واحد منهما عن صاحبه، وَلا يتحدثان على طوقهما)، قال الدارقطني: لا يصح عن عطاء، وَلا عن زيد، وَلا عن مالك، والمتهم بوضعه محمد بن يوسف، ثم ساق له حديثا آخر، وقال: كان يضع الأحاديث، والنسخ[٢].

وقال الدارقطني أيضا: شيخ لأهل الري دجال[٣].

٦٧- المُطَهَّر بن سليمان بن محمد، أبو بكر المعدل الفقيه، أصله من الأَنْبَار[٤].

روى عَن: أَبيه، وَمُحَمّد بن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الباغندي، وغيرهما.

وروى عَنهُ: أَبُو سعيد مُحَمَّد بْن عَليّ بن عَمْرو النقاش، وَأَبُو نعيم أَحْمد بن عبد الله الأصبهاني، وغيرهما.

قال البرقاني: سَمِعْتُ أبا الْحَسَن يَقُولُ: مُطَهَّر بن سُلَيْمَان، يعنى الفقيه، كَذَّابٌ، قُلْتُ: لم؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَوْمًا يَقُولُ: سَمِعْتُ من الْفِرْيَابِيِّ، حملني أَبِي إليه في سنة أربع وثلاثمائة، قَالَ أبو الْحَسَن: فقُلْتُ له: فهذا بعد أن مات بأربع سنين، قال أبو الحسن: فحدثت بهذا دَعْلَج بن أحمد، فقال: إنا لله، لو مات قبل هذا

(١) تاريخ بغداد ٦٢٨/٤، ٦٢٩ رقم «١٧٩٠».
(٢) لسان الميزان ٥٩٨/٧، ٥٩٩ رقم «٧٥٨٣».
(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٧٩ رقم «٢١٨».
(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٩٣/١٥ رقم «٧١٣٩»، ميزان الاعتدال ٣٤٤/٤ رقم «٨١٠٢»، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١٧٥/٢ رقم «٥٣٧»، لسان الميزان ٨٦/٨ رقم «٧٧٨٦».

كان خيرا له، قَالَ أبو الْحَسَن: والْفِرْيَابِيُّ قطع الْحَدِيْث في شهر شوال في سنة ثلاثمائة، ومات في الْمُحَرَّم من سنة إحدى وثلاثمائة[1].

مات المطهر بن سليمان سنة ثلاث وستين وثلاثمائة[2].

٦٨- مَكِّيّ بن بُنْدَار بن مَكِّيّ بن عاصم، أبو عبد الله الزَّنْجَانِيّ[3].

روى عن: أسامة بن علي بن سعيد الرازي، ومحمد بن زنجويه القزويني، وعُرْس بن فهد الموصلي، ومحمد بن الحسين الزعفراني، وغيرهم.

وروى عنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو الحسن بن رزقويه، وغيرهما.

قال السُّلَمِيُّ: وسألتُه ـ يعني الدارقطني ـ عن مكيِّ بنِ بُنْدارَ الزَّنْجانيِّ؟، فقال: مثلَه[4]، أو قريبًا منه، إلا أن مكيًّا كتب الحديثَ[5].

قال الخليلي: توفي بعد الستين وثلاثمائة[6].

٦٩- وهب بن حفص بن عمرو، أبو الوليد بن المحتسب، البَجَلِيّ الحَرَّانِيّ، نزيل بغداد[7].

روى عن: عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، وأبي قتادة عبد الله بن واقد، ومحمد بن يوسف الفريابي، وعثمان بن صالح السهمي، وغيرهم.

---

(١) سؤالات للدارقطني ص/١٦٧ رقم «٦٤٧».

(٢) تاريخ بغداد ٢٩٣/١٥.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٩/١٥ رقم «٧٠٥٤»، ميزان الاعتدال ٣٧٩/٤ رقم «٨٢٥٧»، لسان الميزان ١٤٩/٨ رقم «٧٩٠٥».

(٤) أي مثل أبي القاسم بن الثلاج في وضع الحديث، فقد رمى الدارقطني ابن الثلاج بالوضع، وقد تقدمت ترجمته في رقم «٣٨».

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٣٥٥ رقم «٤٦٣». وقال مسعود السجزي: وسألته ـ يعني الحاكم ـ عن مكي بن بندار؟ قال ثقة مأمون، وقال الخليلي: وكان يحفظ، وإسناده متقارب سمع بعد الثلاثين، لكني رأيت عبد الله بن أبي زرعة القاضي، والحاكم أبا عبد الله النيسابوري، وأقرانهما رووا عنه في الأبواب لحفظه، ومعرفته. سؤالات السجزي للحاكم ص/٢٢٩، ٢٣٠ رقم «٣٠٣»، الإرشاد للخليلي ص/٢٨٥. قلت: الراجح فيه جانب الجرح، لأن الحاكم متساهل، والخليلي لم يدرك مكيا، أما الدارقطني، فقد أدركه، وخبر حاله، وجرحه جرحا مفسرا، فحكمه عليه هو المعتمد بلا نزاع.

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ص/٢٨٥.

(٧) ترجمته في: تاريخ بغداد ٦٣٥/١٥ رقم «٧٢٧٧»، الضعفاء لابن الجوزي ١٨٨/٣ رقم «٣٦٧٩»، ميزان الاعتدال ٩٧/٥، ١٠٠ رقم «٨٩٠٠»، لسان الميزان ٣٩٦/٨، ٤٠٤ رقم «٨٣٨٨».

وروى عنه: أبو شعيب صالح بن عمران الدعاء، وعبد الله بن محمد بن ياسين، والقاضي المحاملي، وغيرهم.

قال الدارقطني: كان يضع الحديث[1]، وقال أيضا: كذاب، مشهور بذلك[2]، وقال أيضا: كان ضعيفا[3].

قال أبو سعيد بن يونس: توفي وهب بن حفص الحراني بعد الخمسين ومائتين بيسير[4].

٧٠- يحيى بن محمد بن يحيى، ابن أخي حرملة بن يحيى، أبو القاسم التُّجِيْبَيّ المصري[5].

روى عن: عمه حرملة بن يحيى، وَابن أبي السري، ووهب بن حفص الحراني.

وروى عنه: أبو أحمد ابن عدي، والحسن بن رشيق، وغيرهما.

قال ابن حجر: قال الدارقطني في غرائب مالك: كان يضع الحديث على حرملة، وَأورَدَ له عن عمه، عن ابن وهب، عن مالك، لعله عن نافع، عن ابن عمر رفعه: (مررت ليلة أسري بي بالكوفة ودخلت مسجدها وصليت فيه أربع ركعات)، ثم قال: هذا موضوع كذب[6].

مات بمصر سنة سبع وثلاثمائة[7].

---

(١) تاريخ بغداد ٦٣٥/١٥ رقم «٧٢٧٧».

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١١٤ رقم «١٢٧».

(٣) العلل للدارقطني ١٩٤/١رقم «١٩١»، تاريخ بغداد ٦٣٥/١٥ رقم «٧٢٧٧». وقال ابن عدي: وسمعت أبا عَرُوبة، يقول: أَبو الوليد بن المحتسب كذاب يضع الحديث، فسألته مرة أخرى عنه، فقال: يكذب كذبا فاحشا، وقال ابن حبان: كان شيخا مغفلا يقلب الأخبار، ولا يعلم ويخطئ فيها، ولا يفهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وقال ابن طاهر: كَذَّاب. المجروحين لابن حبان ٤٨٨/٢ رقم «١١٢٧»، الكامل لابن عدي /٢٥٥ رقم «٢٠٠٠»، ذخيرة الحفاظ ٢٣٤٨/٤ رقم «٥٤٥٢». قلت: المختار من قولي الدارقطني تكذيبه للراوي، إذ وافقه عليه غيره من الأئمة.

(٤) تاريخ بغداد ٦٣٦/١٥.

(٥) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٦٦٠/١٠ رقم «٢١٦٣»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٣/٣ رقم «٣٧٥٣»، ميزان الاعتدال ١٤٢/٥ رقم «٩٠٨٨»، المغني في الضعفاء ٥٢٩/٢ رقم «٧٠٤٧»، لسان الميزان ٤٧٣/٨ رقم «٨٥١٩».

(٦) لسان الميزان ٤٧٤/٨ رقم «٨٥١٩».

(٧) لسان الميزان ٤٧٣/٨ رقم «٨٥١٩».

٧١- يوسف بن زياد النهدي، أبو عبد الله البصري، نزيل بغداد(١).

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي.

وروى عنه: علي بن حجر المروزي.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة عبد الرحمن بن زياد الأفريقي(٢) من طريق يوسف بن زياد، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، قال: دخلت يوما السوق مع رسول الله ﷺ، فجلس إلى البزازين، فاشترى سراويل بأربعة دارهم، وكان لأهل السوق وزان يزن، فقال رسول الله ﷺ: (اتزن وأرجح).

قال الدارقطني: الحمل في هذا الحديث على يوسف بن زياد، لأنه شيخ مشهور بالأباطيل، ولم يحدث بهذا عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي غيره، ولا روى عبد الرحمن بن زياد، عن الأغر شيئا يوجد من غير رواية يوسف بن زياد هذا(٣).

٧٢- أبو علي بن هَاشِم بن الْشَّهِيْد(٤).

قال الحاكم عن الدارقطني: كَذَّابٌ(٥).

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٣٤/١٦ رقم «٧٥٥٨»، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢٠/٣ رقم «٣٨٥٠»، ميزان الاعتدال ١٩٠/٥ رقم «٩٣٢٢»، لسان الميزان ٥٥٤/٨ رقم «٨٦٨٦».

(٢) ٧٨٧/١، ٧٨٨ رقم «٥٨٦».

(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٥٦ رقم «١٨٨». وقال البخاري، وأبو حاتم، والساجي: مُنكَرُ الحديثِ، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يتفرد عَن إِسْمَاعِيل بالأشياء المقلوبة كَأَنَّهُ إِسْمَاعِيل آخر، وَمن غلب على حَدِيثه قلَّة مُتَابعَة الثِّقَات، والانفراد عَن الْأَثْبَات بِمَا لَا يشبه حَدِيث الثِّقَات صَار سَاقِط الِاحْتِجَاج بِهِ، وقال الذهبي في تلخيص كتاب الموضوعات ص/٢٦٤ رقم «٧٠١»: كذاب. التاريخ الكبير للبخاري ٣٨٨/٨ رقم «٣٤٢٧»، الجرح والتعديل ٢٢٢/٩ رقم «٩٢٨»، المجروحين لابن حبان ٥٧٨/٢ رقم «١٢٢٧»، تاريخ بغداد ٤٣٤/١٦ رقم «٧٥٥٨». قلت: القول فيه قول الدارقطني، فمن تفرد برواية هذا الإفك الذي رواه ثبت كذبه.

(٤) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب الضعفاء.

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١٢٧ رقم «٢٧٢».

المبحث الثالث: في المتهمين بالكذب عند الدارقطني الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين.

٧٣- أَحمد بن عَلي بن صَدَقَة الرَّقِّيّ[١].

روى عن: أبيه، والقعنبي.

وروى عنه: الْحُسَيْنُ بْنُ غِيَاثٍ، وأبو الحسن محمد بن علي بن الحسين بن داود العلوي.

قال الذهبي: اتهمه الدارقطني بوضع الحديث[٢].

٧٤- خلف بن خالد العَبْدِي البصري[٣].

روى عن: سليم بن مُسلم.

وروى عنه: أبو عقيل يحيى بن حبيب بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت.

أخرج ابن حبان في المجروحين في ترجمة سُلَيم بن مسلم الخَشَّاب[٤] من طريق خلف بن خالد العبدي البصري، عن سليم بن مسلم عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، رفعه: (مَنْ آتَاهُ الله عز وجل وَجْهًا حَسَنًا واسْمًا حَسَنًا وَجَعَلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ غَيرِ شَائِنٍ لَه فَهُوَ مِنْ صفوَةِ الله عز وجل).

وقال الدارقطني: الحمل في هذا الحديث على خلف، لا على سُليم، وسُليم مقارب، ليس ممن يتهم بوضع الحديث[٥].

---

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٨١/١ رقم «٢٢٢»، الكشف الحثيث ص/٥٠ رقم «٦٧»، لسان الميزان ٥٣٩/١ رقم «٦٣٨».

(٢) ميزان الاعتدال ١٤٣/١ رقم «٤٤١».

(٣) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ٢٥٥/١ رقم «١١١٦»، تهذيب الكمال ٢٨٤/٨ رقم «١٧٠٦»، ميزان الاعتدال ٦٠٧/١ رقم «٢٤٢١»، لسان الميزان ٣٦٨/٣ رقم «٢٩٥٨».

(٤) ٦٥٦/١ رقم «٤٥٨».

(٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٢٤ رقم «١٤٠». وقال ابن الجوزي: اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، وضعفه الأزدي، وقال ابن حجر: مستور. الضعفاء لابن الجوزي ٢٥٥/١ رقم «١١١٦»، تقريب التهذيب ص١٩٤ رقم «١٧٣٠».
قلت: قول ابن حجر لا وجه له عندي، بعد طعن الدارقطني فيه، وتضعيف الأزدي له، والراجح في خلف قول الدارقطني؛ فمن تفرد برواية هذا الإفك ثبت اتهامه بالكذب.

وقال ابن الجوزي: اتهمه الدَّارَقُطْنِيّ بوضع الحديث(١).

٧٥- عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن مَيْسَرَة، أبو الصَّلْت الهَرَوِيّ مولى عبد الرحمن بن سَمُرَة القرشي(٢).

روى عن: عبد السلام بن حرب، وعبد الله بن إدريس، وحماد بن زيد، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن إسماعيل الأحمسي، ومحمد بن رافع النيسابوري، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ومعاذ بن المثنى، وآخرون.

قال الخطيب: قال أبو الحسن ـ يعني الدارقطني ـ: روى عن جعفر بن محمد الحديث، عن آبائه، عن النبي ﷺ أنه قال: (الإيمان إقرار بالقول، وعمل بالجوارح ... الحديث)، وهو متهم بوضعه، لم يحدث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث، وحكى لنا أبو الحسن أنه سمع يقول: كلب للعلوية خير من جميع بني أمية، فقيل: فيهم عثمان، فقال: فيهم عثمان(٣).

وقال الدارقطني أيضا: روى أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، قال: (أنا مدينة العلم، وعلي بابها)، قيل: إن الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة، فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفر الفَيْدي، ورجل كذاب من أهل الشام، حدث به عن هشام، عن أبي معاوية، وحدث به شيخ لأهل الري دجال، يقال له: محمد بن يوسف بن يعقوب، حدث به عن شيخ له مجهول، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، عن أبي معاوية(٤).

---

(١) الضعفاء لابن الجوزي ٢٥٥/١ رقم «١١٦».

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣١٥/١٢ رقم «٥٦٨١»، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٦/٢ رقم «١٩٢٦»، تهذيب الكمال ٧٣/١٨ رقم «٣٤٢١»، ميزان الاعتدال ٥٣٨/٢ رقم «٤٧٩٩»، تهذيب التهذيب ٣١٩/٦ رقم «٦١٦».

(٣) تاريخ بغداد ٣١٥/١٢ رقم «٥٦٨١».

(٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/١٧٩ رقم «٢١٨». وَقَال عُمَر بن الحسن بْن عَلِيّ بْن مالك، عَن أَبِيهِ: سألت يحيى بن مَعِين عَن أبي الصلت الهروي، فقال: =

مات سنة ست وثلاثين ومائتين[1].

٧٦- علي بن أحمد الكَعْبِيّ، المصري[2].

روى عن: أبي غزية.

قال ابن حجر: رَوَى عَن أبي غَزِيَّة، عَن عَبد الوهاب بن موسى، عن مالك، عَن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عَن أبيه، عَن عائشة ﵂ حديثين أحدهما: (أن النبي ﷺ لما حج مر بقبر أمه آمنة، فسأل الله عز وجل، فأحياها، فآمنت به، فردها إلى حفرتها)، والثاني بهذا الإسناد: (أن النبي ﷺ كَانَ يَنْقُلُ الْحِجَارَةَ للبيتِ عُريانا، فجاءه جبريل، وميكائيل، فَوَزَّرَاهُ، وطَفِقَا يحملانِ الحجارةَ عنه شفقةً من الله عليه)، قال الدارقطني: والإسناد، والمتنان باطلان، وَلا يصح لأبي الزناد، عن هشام، عَن أبيه، عَن عائشة شيء، وهذا

=

ثقة صدوق إلا أنه يتشيع، وقال أحمد بن حنبل: رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه، وأما أبو زرعة، فأمر أن يُضْرَبَ على حديث أبي الصلت، وقال: لا أحدث عنه، ولا أرضاه، وقال الجوزجاني: كان زائغا عن الحق مائلا عن القصد، سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال، وكان قديما متلوثا في الأقذار، وقال عبد الله بن أحمد: غير مستقيم الأمر، وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة، وَقَال الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم ضعيف، وَقَال العقيلي: رافضي خبيث، وَقَال مسلمة عن العقيلي: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضائل علي، وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن عدي: ولعبد السلام هذا عن عَبد الرَّزَّاق أحاديث مناكير في فضل علي، وفاطمة، والحسن، والحُسَين، وهو متهم في هذه الأحاديث، ويروي عن علي بن موسى الرضا حديث: «الإيمان معرفة بالقلب»، وهو متهم في هذه الأحاديث، وَقَال الحاكم، والنقاش: روى أحاديث مناكير، وَقَال أبو نعيم الأصبهاني: يروي أحاديث منكرة، وَقَال محمد بن طاهر: كذاب. أحوال الرجال للجوزجاني ص/٢٠٥ رقم «٣٧٩»، الجرح والتعديل ٤٨/٦ رقم «٢٥٧»، الضعفاء للعقيلي ٨٧/٤ رقم «١٠٤١»، المجروحين لابن حبان ١٢٢/٢ رقم «٧٦٥»، الكامل لابن عدي ٤٣٢/٨ رقم «١٤٨٩٠»، المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٧٥ رقم «١٣٩»، الضعفاء لأبي نعيم ص/١٠٨ رقم «١٤٠»، تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ص/١٧ رقم «٢١». قلت: أبو الصلت قد وثقه ابن معين ووهاه الجمهور، والحق معهم، فمن تفرد بمثل ما تفرد به أبو الصلت انكشف أمره ووهى، والراجح فيه قول الدارقطني، إذ وافقه عليه غير واحد من الأئمة.

(١) تاريخ بغداد ٣٢٢/١٢.

(٢) ترجمته في: لسان الميزان ٤٧٩/٥ رقم «٥٣٠٠».

كذب على مالك، والحمل فيه على أبي غزية، والمتهم بوضعه هو، أو من حدث به عنه، وعبد الوهاب بن موسى ليس به بأس[١].

٧٧- القاسم بن عبد الله بن مهدي، أبو الطاهر الإخميمي القاضي[٢].

روى عن: أبي مصعب الزهري، وزكريا بن يَحيى كاتب العُمري، وزهير بن عباد الرؤاسي، وابن رمح، والحارث بن مسكين، وأَبي الطاهر، وحرملة بن يحيى، وغيرهم.

وروى عنه: أبو جعفر الطحاوي، وأبو سعيد ابن يونس، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد ابن عدي، وغيرهم.

قال الذهبي: روى له الدَّارَقُطْنِيّ حديث النَّضْح[٣]، فقال: متهم بوضع الحديث[٤].

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع. وقال البخاري: عِنْدَهُ مناكير، وقَال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات، وقال أبو عبد الله الحاكم: ثقة. التاريخ الكبير للبخاري ٢٣٨/١ رقم «٧٥٣»، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص/١٧٥ رقم «٢٧٩»، الجرح والتعديل ٨٣/٨ رقم «٣٤٧»، المجروحين لابن حبان ٣٤٦/٢ رقم «٩٨٦»، ديوان الضعفاء ص/٣٧٦ رقم «٤٠٠١». قلت: الراجح في الراوي جانب الجرح، لأنه رأي الجمهور، ولأن الحاكم انفرد بتوثيقه وهو متساهل، والراجح في جرحه ما ورد عن الدارقطني؛ لأمرين؛ أحدهما: أن معه زيادة علم توجب التسليم لقوله، والأمر الآخر: أن من تفرد برواية هذين الخبرين الباطلين ثبت اتهامه بالكذب.

(٢) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٦١٥/٨ رقم «١٥٩٠»، تاريخ الإسلام ٨١/٧ رقم «١٩٦»، ميزان الاعتدال ٣٧١/٣ رقم «٦٤٤٢»، لسان الميزان ٣٧٣/٦، ٣٧٤ رقم «٦١١٧».

(٣) ذكر ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة الحسن بن أحمد بن مبارك التستري ٢٤/٣ رقم «٢٢٣٢» أن الدارقطني أورد هذا الحديث في غرائب مالك من طريق الحسن بن أحمد بن مبارك التستري، عن القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي، عن شجرة بن عبد الله قاضي القيروان، عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن أنس، وقال الدارقطني: باطل لا يصح.

قلت: هذا الحديث لا ريب في وضعه، والحسن بن أحمد بن مبارك، وشيخه القاسم كلاهما متهم بالوضع، فأحدهما وضع هذا الحديث.

(٤) ميزان الاعتدال ٣٧١/٣ رقم «٦٤٤٢».

وقال حمزة السهمي: سَأَلْتُ الْدَّارَقُطْنِيَّ عن أَبِي الطَاهِر الْقَاسِم بن عبد الله بن مَهْدِي الإِخْمِيْمِيِّ، رَوَى نسخة ليَزِيْد بن يُونُس بن يَزِيْد الأَيْلِيِّ، ثِقَةٌ؟ قَالَ: كان لَيِّنًا، قَالَ: وله أَحَادِيْث مُنْكَرَة غير النسخة، وقَالَ: لَيْسَ هو بِشَيْءٍ[1].

مات سنة أربع وثلاثمائة[2].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٨٦ رقم «٣٩٩». وقال ابن يونس: لم أسمع منه غير حديث واحد، وكانت كتبه جيادا، وقال ابن عدي: وكان بعض شيوخ مصر يضعفه... ولم أر له حديثًا منكرا، فأذكره، وهو عندي لا بأس به، وتعقبه الذهبي، فقال: قد ذكرتَ له حديثا باطلا، فيكفيه، قلت: هذا الحديث الباطل أخرجه ابن عدي في ترجمته فقال: حَدثنا القاسم بن عَبد الله بن مهدي، من حفظه، ولم يكن في كتابه، حَدثنا أَبو مصعب، حَدثنا ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ؛ (إن لكم في كل جمعة حجة وعمرة، الحجة الهجير إلى الجمعة، والعمرة انتظار العصر بعد الجمعة)، ثم قال ابن عدي: ولم يكن هذا في كتابه، وكان يحفظه، ولم أكتبه إلا عنه، وليس هو في نسخة ابن أبي حازم، عن أبيه، وقال الذهبي: هذا موضوع باطل، وأبطل منه حديث النضح.

وتعقب العيني الدارقطني فقال: كلام الدارقطني فيه تحامل؛ لأنه لو كان متهمًا بالوضع ما كان يرحل إليه ابن عدى إلى أخميم، مع طول لسانه في الرجال، وشدة تفحصه عن أحوالهم، ولما كان مثل الطحاوي يرضى أن يروى عنه، ولا ابن يونس يحدث عنه، ولولا علمهم بدينه، وأمانته، وتوثيقه لما رضوه ولا قبلوه.

قلت: لقد أساء العيني بكلامه هذا؛ فوصف ابن عدي بطول اللسان في الرجال، وهذا الوصف رَدٌّ على العيني، فجميع كتب الضعفاء التي وضعت بعد كتاب ابن عدي عالة عليه، ولا ينكر ذلك إلا حاقد أو حاسد، وأما حكم الدارقطني على القاسم فما فيه تحامل، كلا بل هو حكم بالقسط، ولو فتحنا هذا الباب لنقض كلام الأئمة، لرد كل صاحب هوى كلامهم بدعوى التحامل مع أنهم أبعد الناس عنه رحمة الله تعالى عليهم أجمعين، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة يحيى بن معين ٨٢/١١: نَحْنُ لاَ نَدَّعِي العِصْمَةَ فِي أَئِمَّةِ الجَرحِ وَالتَّعدِيلِ، لَكِنْ هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ صَوَاباً، وَأَنْدَرُهُمْ خَطَأً، وَأَشَدُّهُم إِنصَافاً، وَأَبْعَدُهُمْ عَنِ التَّحَامُلِ.

ولا يسمع من العيني ما قاله في ابن عدي، والدارقطني؛ لأنهما طعنا في إمامه أبي حنيفة، وأما رواية الطحاوي، وابن يونس عن القاسم، فلا ترفع من شأنه؛ إذ خفي حاله عليهما. الكامل لابن عدي ٦١٥/٨، ٦١٦ رقم «١٥٩٠»، ميزان الاعتدال ٣٧١/٣ رقم «٦٤٤٢»، لسان الميزان ٣٧٣/٦، ٣٧٤ رقم «٦١١٧»، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني ٤٦٦/٢ رقم «٢١١٨». الترجيح: قلت: الراجح في هذا الرجل جانب الجرح؛ فقد خفي أمره على ابن يونس، وابن عدي، وهتك ستره الدارقطني، لكنه قال فيه أكثر من قول؛ والمختار من أقواله في الراوي اتهامه بالوضع، فما تفرد به هذا الرجل إفك بين، لا يتفرد به إلا متهم بالكذب.

(٢) لسان الميزان ٣٧٤/٦ رقم «٦١١٧».

٧٨- محمد بن أحمد بن رجاء الحَنَفِيّ[١].

روى عن: هارون بن محمد بن أبي الهَيْذَام.

وروى عنه: مكي بن بندار الزَّنْجَاني.

قال ابن حجر: قال الدارقطني في غرائب مالك: ضعيف متهم بوضع الحديث[٢].

٧٩- محمد بن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سيار أبو بكر التميمي البغدادي، قاضي الموصل يعرف بابن الجِعَابِي[٣].

روى عن: محمد بن يحيى المروزي، ويوسف بن يعقوب القاضي، وجعفر الفريابي، والهيثم بن خلف الدوري، وعبد الله بن محمد بن وهب الدينوري، وغيرهم.

وروى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وأبو الحسن ابن رزقويه، وابن الفضل القطان، وعلي بن أحمد بن عمر المقريء، ومحمد بن طلحة النعالي، وأبو نعيم الحافظ، وغيرهم.

قال الحاكم: قلت لأبي الحسن ـ يعني الدارقطني ـ: يبلغني عن أبي بكر بن الجعابي، أنه تغير عما عهدناه؟، فقال: وأي تغير؟ قلت له: سألتك بالله هل اتهمته في الحديث؟ قال: إي والله، قلت: مثل ماذا؟ قال: قد استبرت شيخا من شيوخنا، يقال له: أبو القاسم الصفار، قلت له: علي بن إسماعيل بن يونس؟ قال: نعم، حدثنا عنه، عن محمد بن نصر بن حماد، عن أبيه، عن شعبة، عن الحكم، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[٤]، وعن شعبة، عن أيوب، عن نافع، حديث منكر، وحدث عن الخليل بن أحمد صاحب العربية، والعروض بعشرين حديثا مسانيد، ليس لشيء منها أصل، ثم ذكر حكايته مع السبيعي، وحملني إلى السبيعي حتى شافهني به، قلت لأبي الحسن: وصح لك أن أبا بكر غلط في الحديث؟ قال: إي والله، قلت: فقد خفت أنه ترك المذهب؟ قال: ترك الدين والصلاة، قال لي الثقة من أصحابنا ممن

---

(١) المصدر السابق ٥٠١/٦ رقم «٦٣٧٦».

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢/٤ رقم «١٢١٧»، تاريخ دمشق ٤١٩/٥٤ رقم «٦٨٤٨»، لسان الميزان ٤٠٨/٧ رقم «٧٢٥٤».

(٤) سورة البقرة آية رقم «٢٢٣».

يعاشره: أنـه كـان نائمـا، فكتب علـى رجلـه كتابـة فكنت أراه إلـى ثلاثـة أيـام لـم يمسه الماء، فنعوذ بالله من الخذلان[1].

ذكر ابن الجعابي أنه ولد سنة أربع وثمانين ومائتين[2].

ومات سنة خمس وخمسين وثلاثمائة[3].

٨٠- المُسَيِّب بن عَبد الكريم[4].

روى عن: أيوب بن صالح.

وروى عنه: محمد بن الحسن بن قتيبة.

قال الذهبي: اتهمه الدارقطني[5].

وقال ابن حجر: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر صالح بن علي الحُصَيْني حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة حدثني المُسَيَّب بن عبد الكريم حدثني أيوب بن صالح حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال: بينا عمر يكتال تمر صدقات المسلمين ... وفيه قول أبي ذر سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من عامل يلي شيئا من أمور المسلمين إلا أُتِيَ به يومَ القيامةِ مغلولة يده إلى عنقه حتى يفكه العدل، أو يوبقه الجور ... الحديث)، وقال: هذا الحديث باطل عن

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص/١٠٧ رقم «٢٢٨». وقد طول الخطيب ترجمة ابن الجعابي في تاريخ بغداد ٤٢/٤- ٤٩ رقم «١٢١٧»، وذكر فيها أخبارا تدل على سعة حفظه منها، قال أبو علي النيسابوري الحافظ: ما رأيت في أصحابنا أحفظ من أبي بكر ابن الجعابي، قال الخطيب: كان أحد الحفاظ المجودين، صحب أبا العباس بن عقدة، وعنه أخذ الحفظ، وله تصانيف كثيرة ...، وكان كثير الغرائب، ومذهبه في التشيع معروف، وقال أيضا: سألت أبا بكر البرقاني عن ابن الجعابي، فقال: حدثنا عنه الدارقطني، وكان صاحب غرائب، ومذهبه معروف في التشيع، قلت: قد طعن عليه في حديثه، وسماعه؟ فقال: ما سمعت فيه إلا خيرا، وقال الذهبي: من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلاثمِائَة، إلا أنه فاسق رقيق الدين. ميزان الاعتدال ٢٢٤/٤ رقم «٧٥٤٣». قلت: من كان شيعيا فاسقا، رقيق الدين، تاركا للصلاة، كثير الغرائب، فليس بأهل أن يروى عنه، وإن كان حافظا، وقد اتهمه الدارقطني بالكذب، وساق دليله على ذلك، ولهذا فالقول فيه ما قال الدارقطني.

(٢) تاريخ بغداد ٤٣/٤.

(٣) المصدر السابق ٤٨/٤.

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٣٤/٤ رقم «٨٠٥٣»، لسان الميزان ٦٩/٨ رقم «٧٧٥٢».

(٥) ميزان الاعتدال ٣٣٤/٤ رقم «٨٠٥٣».

مالك عن نافع، والمتهم بوضعه المُسَيَّب بن عبد الكريم، فإن أيوب بن صالح مستقيم الأمر يروي عن مالك قطعة من الموطأ، وَهِمَ في حديث واحد، وَابن قتيبة من الثقات[١].

❁❁❁❁❁

(١) لسان الميزان ٦٩/٨ رقم «٧٧٥٢».

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربُّنا ويرضى، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ، وملءَ ما بينهما، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد فقد جمع هذا البحث بين دفتيه الرواة الكذابين والمتهمين بالكذب عند الدارقطني الذين لم يذكرهم في كتاب الضعفاء والمتروكين، واجتهدت في تحرير تراجم من فيه من الرجال، ولا أدعي أنني وصلت فيه إلى درجة الكمال، وكيف أدعي ذلك ومعلوم أنه من قبيل المحال، فهو عمل بشري يعتريه الخطأ والصواب بلا جدال، أسأل الله تعالى أن يجعله مما يقبل من الأعمال.

ولقد توصلت إلى عدة نتائج من خلال هذا البحث من أهمها ما يلي:

١- الإمام الدارقطني إمام حافظ كبير، وأحكامه على الرواة في غاية الدقة، ونادرا ما يخالفه النقاد في تكذيبه للرواة أو اتهامه لهم بالكذب.

٢- كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي الحسن الدارقطني لم يستوعب جميع الكذابين، والمتهمين بالكذب عنده.

٣- وجوب مراجعة أحكام الدارقطني على الرجال في الكتب الأخرى قبل الجزم بأن الراوي غير المذكور في كتابه هذا ليس متروكا عنده.

٤- جميع الرواة المذكورين في هذا البحث كذابون أو متهمون بالكذب.

٥- استدركت ترجمتين في هذا البحث على جميع كتب الضعفاء المطبوعة، وهاتان الترجمتان مذكورتان فيه برقم «٦٣»، «٧٢».

* وبعد هذه النتائج التي توصلت إليها، فعندي عدة أمور أوصي بها:

١- العناية بأحكام أئمة الجرح والتعديل على الرواة، وذلك بجمع أحكام كل إمام في مصنف مستقل، ومقارنة أقواله بأقوال غيره من النقاد، لمعرفة منهج كل إمام بالاستقراء.

٢- جمع الرواة الذين نص الدارقطني على تركهم ومقارنة أقواله فيهم بأقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل.

٣- العناية بكتب الضعفاء والعلل لما فيها من أحكام متفرقة لأئمة الجرح والتعديل على الرجال، وهذه الأحكام قد يتوقف عليها قبول أخبار أو ردها.

وبعد هذه النتائج، والتوصيات، أسأل الله تعالى أن يحفظ الأزهر الشريف . جامعا وجامعة . كي تتواصل جهود علمائه، وطلابه، في خدمة الإسلام، وأسأل الله تعالى أن يحفظ مصر، وسائر بلاد المسلمين من كل سوء ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

(١) سورة الصافات الآيات «١٨٠»، «١٨١»، «١٨٢».

الفهارس

أولا: فهرس أصحاب التراجم

اسم صاحب الترجمة	درجته	الترجمة
إبراهيم بن جريج الرهاوي	رمي بالوضع	
أحمد بن سعيد بن فِرْضِخ المصري	يضع الحديث	
أحمد بن سليمان الأَرْمَنِيّ، الحَرَّانِيّ	كذاب	
أحمد بن عبد الله بن فلان، الأنصاري	رمي بالوضع	
أَحمد بن عَلي بن صَدَقَة الرَّقِّيّ	متهم بالوضع	
أحمد بن محمد بن ياسين، الهَرَوِيّ	كذاب	
أحمد بن مروان الدِّيْنَوَرِيّ المالكي	يضع الحديث	
أحمد بن منصور بن ثابت، الشِّيْرَازِيّ	رمي بالوضع	
أحمد بن نصر بن عبد الله الذَّارِع	كذاب دجال	
أحمد بن هاشم الخُوَارَزْمِيّ	رمي بالوضع	
إسحاق بن إبراهيم بن أُبَيّ بن نافع	دجال	
إسحاق بن عبد الصمد بن خالد الفارسي	رمي بالوضع	
إسماعيل بن أمية، أبو الصلت الذَّارِع	يضع الحديث	
أيوب بن محمد بن محمد، الصوري	رمي بالكذب	
بَرَكَة بن محمد الحَلَبِيّ؛ واسمه حسين	كذاب	
جعفر بن أحمد بن علي بن بَيَان الغافقي	يضع الحديث	
جعفر بن محمد الخُرَاسَاني	رمي بالوضع	
جعفر بن محمد بن الفضل الدَّقَّاق	يكذب	
الحسن بن علي بن صالح بن زكريا	يضع الحديث	
الحسن بن علي بن عيسى الأردني	يضع الحديث	
الحسين بن عبيد الله العِجْلي البغدادي	يضع الحديث	
حمزة بن إسماعيل بن كلثوم الطبري	كذاب	
خلف بن خالد العَبْدِي البصري	متهم بالوضع	
سليمان بن أحمد بن يحيى المَلَطِيّ المُضَرِيّ	كذاب	

سليمان بن عيسى بن نَجِيْح، السِّجْزِيِّ	كذاب	
صخر بن محمد المِنْقَرِيّ المَرْوَزِيّ	يضع الحديث	
الضحاك بن حَجْوَة، أبو عبد الله المَنْبِجِيّ	يضع الحديث	
العباس بن الفضل، أو ابن عون	كذاب	
عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَة البصري	يضع الحديث	
عبد الرحمن بن القُطَامِيّ البصري	رمي بالوضع	
عَبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني، الواسطي	يكذب	
عبد السلام بن صالح أبو الصَّلْت الهَرَوِيّ	متهم بالوضع	
عَبد العزيز بن أبي رجاء	رمي بالوضع	
عبد الله بن إبراهيم المؤدب	كذاب	
عبد الله بن أيوب بن أبي عِلَاج الموصلي	يضع الحديث	
عبد الله بن سعد بن معاذ الأنصاري	كذاب	
عبد الله بن عيسى الخَزَرِيّ	كذاب	
عبد الله بن محمد بن جعفر القَزْوِيْنِيّ	كذاب	
عبد الله بن محمد بن جعفر المُخَرِّمِيّ	كذاب	
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن غَزْوَان	يضع الحديث	
عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن الثَّلَّاج	يضع الحديث	
عبد الله بن محمد، أبو محمد البَلَوِيّ	يضع الحديث	
عبد الله بن يزيد بن مَحْمِش، النيسابوري	يضع الحديث	
عبد المنعم بن بشير الأنصاري المصري	رمي بالوضع	
عثمان بن الحسن الزَّافِعِيّ	رمي بالوضع	
عثمان بن عبد الله الأموي الشامي	يضع الأباطيل	
علي بن أحمد الكَعْبِي، بصري	متهم بالوضع	
علي بن الحسن بن جعفر، ابن كَرْنِيْب	رمي بالوضع	
علي بن الحسن بن يَعْمَر المصري	رمي بالوضع	
علي بن سعيد بن شَهْرَيَار الرَّقِّيّ العَلَّاف	يكذب	

علي بن عبدة بن قتيبة أبو الحسن التميمي	يضع الحديث	
عمر بن إبراهيم بن خالد الكُرْدِيّ الهاشمي	يضع الحديث	
عمر بن الحسن بن علي ابن الأُشْنَانِيّ	يكذب	
عمر بن أيوب، المَدَنِيّ، الغِفَارِيّ	يضع الحديث	
عمر بن راشد المدني الجَارِيّ،	رمي بالوضع	
عمر بن محمد أبو حفص التَّلَّعُكْبَرِيّ	يضع الحديث	
القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي	متهم بالوضع	
محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي الدمشقي	كذاب	
محمد بن أبي سليمان بن أبي فاطمة	كذاب	
محمد بن أحمد بن رجاء الحَنَفِيّ	متهم بالوضع	
مُحَمَّد بْن إسحاق بْن إِبْرَاهِيم العُكَّاشي	يضع الحديث	
محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل	رمي بالوضع	
محمد بن زكريا الخَصِيْب	يضع الحديث	
محمد بن سليمان بن زَبَّان	يضع الحديث	
محمد بن سهل بن عبد الرحمن العطار	يضع الحديث	
محمد بن عبد الرحمن بن بَحِيْر بن عبد الله	يضع الحديث	
محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني	كذاب	
محمد بن عُبَيْد، القُرَشِيّ	كذاب	
محمد بن علي الصُّوْرِيّ	رمي بالوضع	
محمد بن عمر بن محمد ابن الجِعَابِي	متهم بالكذب	
محمد بن محمد بن الأشعث، الكوفي	رمي بالوضع	
محمد بن موسى أبو غَزِيَّة الأنصاري	رمي بالكذب	
محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق	دجال	
المُسَيِّب بن عَبد الكريم	متهم بالوضع	
المُطَهَّر بن سليمان بن محمد، المعدل	كذاب	
مَكِّيّ بن بُنْدَار بن مَكِّيّ بن عاصم، الزَّنْجَانِيّ	يضع الحديث	
وهب بن حفص بن عمرو، ابن المحتسب	يضع الحديث	

يحيى بن محمد بن يحيى، أبو القاسم التُّجِيْبَيّ	يضع الحديث	
يوسف بن زياد أبو عبد الله البصري	رمي بالوضع	

الكنى

أبو علي بن هَاشِم بن الْشَّهِيْد	كذاب	

ثانيا: فهرس المصادر والمراجع

١ - **القرآن الكريم.**
٢ - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، نشر مكتبة دار الآفاق الجديدة ببيروت، بدون.
٣ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي تحقيق عبد الرزاق عفيفي طبع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.
٤ - أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.
٥ - إحياء علوم الدين للغزالي نشر دار المعرفة ببيروت ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.
٦ - الأذكار للنووي طبع دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٧ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٨ - أساس البلاغة للزمخشري تحقيق محمد باسل، طبع دار الكتب العلمية، ببيروت الطبعة سنة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٩ - أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
١٠ -إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمٍ، للقاضي عياض تحقيق الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل طبع دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١١ -الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م . ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، نشر دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.
١٢ -الأنساب للسمعاني، تحقيق المعلمي اليماني وغيره طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢م.
١٣ -الأوهام التي في مدخل الحاكم النيسابوري لعبد الغني الأزدي تحقيق مشهور سلمان طبع مكتبة المنار بالأردن الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

١٤ –البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، اعتنى به عبد القادر عبد الله العاني، وغيره، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله لابن المواق، تحقيق الدكتور محمد خرشافي، طبع مكتبة أضواء السلف، بالرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.
١٥ –بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، تحقيق دكتور الحسين آيت سعيد، طبع دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.
١٦ –تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق علي هلالي، وغيره، طبع مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٧ هـ ١٤٢٢ هـ ١٩٨٧ م . ٢٠٠١م.
١٧ –تاريخ أبي زرعة الدمشقي تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٨ –تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م
١٩ –التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.
٢٠ –تاريخ بغداد للخطيب تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.
٢١ –تاريخ جرجان للسهمي، طبع بمراقبة محمد عبد المعيد خان طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
٢٢ –تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م . ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.
٢٣ –تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي تحقيق محمد الصباغ طبع المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
٢٤ –تذكرة الحفاظ لابن القيسراني تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي طبع دار

الصميعي بالرياض الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
٢٥ –تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد بالهند سنة ١٣٧٧ هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت بدون.
٢٦ –تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق خليل بن محمد العربي، طبع الفاروق الحديثة ، ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.
٢٧ –تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ١٩٩١م.
٢٨ –تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي، تحقيق سكينة الشهابي، طبع دار طلاس بدمشق الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.
٢٩ –تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي تأليف أبو عبد الله الذهبي تحقيق ياسر بن إبراهيم طبع مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
٣٠ –التمهيد في أصول الفقه للكَلْوَذَاني الحنبلي تحقيق مفيد محمد أبو عمشة وغيره طبع جامعة أم القرى الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.
٣١ –تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ، تصوير دار صادر ببيروت، بدون.
٣٢ –تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ١٩٩٤م.
٣٣ –تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وآخرون، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون.
٣٤ –تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا، تحقيق سيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
٣٥ –توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة

الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.

٣٦ –تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة العاشرة سنة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٣٧ –الثقات لابن حبان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ١٩٧٩م.

٣٨ –الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٣٩ –الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي، طبع مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ.

٤٠ –ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، طبع مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون.

٤١ –ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي طبع دار السلف بالرياض الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ –١٩٩٦م.

٤٢ –ذيل ميزان الاعتدال للعراقي تحقيق علي محمد معوض وغيره طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٤٣ –الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبد الحي اللكنوي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٤ –السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد للخطيب البغدادي تحقيق محمد بن مطر الزهراني طبع دار الصميعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

٤٥ –سنن ابن ماجه طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

٤٦ –سنن أبي داود تحقيق ياسر حسن وغيره طبع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.

٤٧ –سنن الدارقطني طبعة جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م.

٤٨ –سنن النسائي المعروف بالمجتبى تحقيق عماد الطيار وغيره طبع مؤسسة

الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ٢٠١٥م.
٤٩ –سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل، طبع عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.
٥٠ –سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ٢٠٠٦م.
٥١ –سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبع مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
٥٢ –سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٥٣ –سؤالات الحاكم للدارقطني تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
٥٤ –سؤالات السلمي للدارقطني تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.
٥٥ –سؤالات حمزة السهمي للدارقطني تحقيق محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
٥٦ –سؤالات مسعود السجزي للحاكم، تحقيق د. موفق ابن عبد القادر، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
٥٧ –سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وجماعة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٥٨ –شرح النووي على صحيح مسلم، تحقيق حازم محمد، وعماد عامر، طبع دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.
٥٩ –صحيح البخاري طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١١هـ تصوير مكتبة الطبري بمصر سنة ١٤٣١هـ٢٠١٠م.
٦٠ –صحيح مسلم طبع المطبعة العامرة بتركيا سنة ١٣٢٩هـ تصوير محمد بن

رشود سنة ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.

٦١ -الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون.

٦٢ -الضعفاء لأبي نعيم، تحقيق د. فاروق حمادة، طبع دار الثقافة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م.

٦٣ -الضعفاء للعقيلي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧هـ٢٠١٦م.

٦٤ -الضعفاء والمتروكين للدارقطني تحقيق صبحي السامرائي طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

٦٥ -طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٦٦ -العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني تحقيق محمد صالح الدباسي طبع مؤسسة الريان ببيروت الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٦٧ -العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، طبع دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

٦٨ -علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر طبع دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٩ -فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق د. عبد الكريم الخضير، وغيره، طبع دار المنهاج بالرياض، الأولى ١٤٢٦هـ.

٧٠ -قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، نشر دار الكتب العلمية، ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٩م.

٧١ -الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

٧٢ -الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي تحقيق صبحي السامرائي طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٧٣ -الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف

العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩هـ١٩٨٨م.

٧٤ -اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، تحقيق صلاح بن محمد ابن عويضة، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٧٥ -اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير الجزري، طبع دار صادر ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

٧٦ -لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

٧٧ -المتفق والمفترق للخطيب البغدادي تحقيق د. محمد صادق طبع دار القادري بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٧٨ -المجروحين من المحدثين لابن حبان تحقيق محمد إنسان طبع دار اللؤلؤة بمصر، بدون.

المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري تحقيق د. عبد الغفار البنداري طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٣م.

٧٩ -المدخل إلى الصحيح للحاكم، تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٨٠ -مسند أحمد ابن حنبل طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

٨١ -المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البَصْري المعتزلي تحقيق خليل الميس طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

٨٢ -معجم الصحابة للبغوي، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، طبع مكتبة دار البيان بالكويت، بدون.

٨٣ -معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، تحقيق د. السيد معظم حسين، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون.

٨٤ -المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، طبع

مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
٨٥ -مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، طبع دار الكتب العلمية، ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦م.
٨٦ -المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
٨٧ -المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي تحقيق محيي الدين مستو، وآخرون، طبع دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٨٨ -مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الفكر، بدون.
٨٩ -المقفى الكبير للمقريزي تحقيق محمد اليعلاوي طبع دار الغرب الاسلامي، ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٩٠ -المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي تحقيق مثنى محمد حميد الشمري وغيره طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٩١ -المؤتلف والمختلف للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
٩٢ -الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبع دار الفكر ببيروت الطبعة الثانية ١٠٤٣ هـ ١٩٨٣م.
٩٣ -ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق محمد عرقسوسي وغيره طبع دار الرسالة العالمية بدمشق الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٩٤ -النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوى، نشر المكتبة العلمية ببيروت سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٩٥ -الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وغيره، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.
٩٦ -وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، طبع دار صادر ببيروت، بدون.